

جامعة مولود معمر تizi وزو
كلية الآداب واللغات



مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر

اللّغة العربيّة والبرلماني

منشورات مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر
2015

جميع الحقوق محفوظة للمخبر

الفهرس

5	<p>البرلماني والجهود اللغوية: العربي ولد خليفة أنمونجا - إشكالية الهوية اللغوية في أعماله -</p> <p>أ. حامدة تقبيات</p>
39	<p>دور البرلماني في تحقيق الأمن اللغوي</p> <p>عبد الحفيظ شريف، جامعة مولود معمري، تizi-Zerouf</p>
55	<p>هل من تفعيل لقرار التّعريب؟</p> <p>ياسين بوراس، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
83	<p>السلطة السياسية والتشريعية والانتصار للغة الوطنية - نماذج ناجحة -</p> <p>أ. سعيد عامر، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
103	<p>المواطنة اللغوية</p> <p>أ. صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
106	<p>قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية بين الطرح النظري وهاجس التطبيق (مقاربة مسحية لخمسين عاما من الجهد)</p> <p>وهيبة جراح، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
123	<p>واقع اللغة العربية في التشريع الجزائري .</p> <p>أ. كاهنة محبيت، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
145	<p>تخطيط السياسة اللغوية في الوسط التعليمي الجامعي</p> <p>أ. رادية حبارة، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf.</p>
157	<p>دور السياسة اللغوية في هندسة مستقبل الأمة الجزائرية</p> <p>نادية معاتقي، جامعة مولود معمري، Tizi-Zerouf</p>
169	<p>ما هو الحرف المناسب لكتابة: الأمازيغية؟ حرف تفيناڭ؟ الحرف اللاتيني؟ الحرف العربي؟</p> <p>إعداد: سعيد حاج م.م. طيب</p>

البرلماني والجهود اللغوية

العربي ولد خليفة أنموذجا

-إشكالية الهوية اللغوية في أعماله-

أ. حامدة تقبايت

مقدمة: يثير موضوع الهوية اللغوية أسئلة عديدة نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع في المجتمع. ومن هذا المنظور أردت تقديم بحث تقييمي عن الموضوع على أصل إلى الإجابة عن العديد من التساؤلات التي تُطرح عن واقع الهوية اللغوية في الجزائر.

تعرف الجزائر وضعها لغويًا خاصاً يمتاز بالتنوع والتعدد والتجدد، مما يستلزم نقاشاً وحواراً عن مستقبلها في ظل الضغوطات التي تتعرض لها (العلوم، اللغات الأجنبية، التغيرات الثقافية الاجتماعية....) وقد عقدت ندوات ومؤتمرات تعالج موضوع اللغة وقد خرجت بتوصيات وإرشادات، إلا أن ناقوس الخطر مازال يدق عن واقعها؛ لهذا ارتأينا مناقشة الجهد المبذول في الحفاظ عليها باعتبارها أهم ركن يجسد الهوية الوطنية، وهذا النقاش أردناه أن يكون مع أهم هيئة سياسية في الدولة، وذلك من أجل النظر في الجهد المبذول في حماية الهوية اللغوية. وقد حصرنا هذا البحث في التعامل مع الجهد المبذول من طرف أحد سادة الهيئة السياسية بالدولة، ألا وهو الأستاذ الدكتور محمد العربي ولد خليفة، ذلك أنه معروف عنه انتقاده في الدفاع عن الهوية اللغوية في الجزائر واستثماره لكتاباته في شتى العلوم من أجل خدمة الهوية اللغوية في الجزائر. وتتعلق ورقة هذا البحث من جملة تساؤلات رأيناها ضرورية، أهمها:

- كيف يتعامل الدكتور محمد العربي ولد خليفة مع إشكالية الهوية اللغوية في مؤلفاته؟
 - ما هي الركائز التي ينطلق منها الباحث في كتاباته وأبحاثه عن موضوع الهوية اللغوية؟
 - كيف تظهر نظرة الباحث إلى موضوع الهوية اللغوية؛ هل هي علاقة رجل اجتماع أم علاقة رجل سياسة ودولة؟
- 1- محمد العربي ولد خليفة: من الكفاح الثوري إلى الكفاح الفكري - سيرة علمية حافلة:** يعتبر الدكتور محمد العربي ولد خليفة أحد أعمدة الفكر الشامخة في الجزائر، تميز باختياره طريق الالتزام الثوري سراجا فكرييا له، مما جعله يمتاز بالموسوعية في الكتابة؛ فقد كتب عن الثورة وفلسفتها، وكتب عن التربية وعلومها كتب عن السياسة واستراتيجياتها، كما كتب عن الهوية (...الخ) متذمراً من طروحات العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع منهلاً له في التعامل مع مختلف المواضيع. والدكتور محمد العربي ولد خليفة من مواليد 24 ديسمبر 1938م بعين دراهم، وتتذرع عائلته من أزرو أو قلاب بنواحي جرجرة، عين الحمام، ولاية تizi-زو. تابع تعليمه الابتدائي والثانوي بالجزائر وتونس. التحق بالمنظمة السرية لجبهة وجيش التحرير الوطني في سن مبكرة وقد كان من أحد قاداتها. نال شهادة البكالوريا بتقدير جيد ضمن الشعبة العلمية، وتحصل على شهادة ليسانس في الفلسفة والعلوم الاجتماعية من دولة مصر عام 1963م بدرجة جيد جداً. وتحصل على دبلوم في مناهج البحث الاجتماعي من جامعة لندن سنة 1974م، وبتقدير د. محمد العربي ولد خليفة لغات الأمازيغية، العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الإيرانية. وقد تحصل على شهادة تكريم لمجهوداته في الحقل الثقافي والعلمي من رئيس الجمهورية الجزائرية سنة 1984م، ومن وزير المجاهدين سنة 2003م. كما نال وسام المقاوم.

تقلّد د. محمد العربي ولد خليفة مناصب ساميةٌ في الدولة تراوحت بين رئاسة المجالس والاستوزار في السفارات الجزائرية بالخارج، وكذا العضوية في اللجان وال المجالس المختلفة. ولم تمنعه المسؤوليات التي حملها في الساحة الوطنية والدولية من أن يبدع ويؤلف ويشترك في مختلف الملتقىات والمؤتمرات العربية والإفريقية والأوروبية والأمريكية.

ولـ د.محمد العربي ولد خليفة مؤلفات ودراسات عديدة تشهد لهـذا الرجل بالتفوق العلمي والبحثي والنبوغ في تخصصات مختلفة؛ فهو الذي كتب عن الثورة والتاريخ الفلسفـة والاجتماع واللغـة والسيـاست والهـويـة (...) ومن تلك المؤلفات التي تـشهد لهـ بالنـبوغ ذـكر :

- 1- كتاب الثورة الجزائرية: معطيات وتحديات (ط1) سنة 1978 م .
- 2- المجاهد معطوب حرب التحرير، دراسة سمات الشخصية عند جنود جيش التحرير، ألف سنة 1971
- 3- التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية.
- 4- قضايا فكرية في ليلة عربية، ألف سنة 1984 م.
- 5- المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية: دراسة نقدية لنظام التربية والتـكـوـين والـبـحـثـ الـعـلـمـيـ، ألفـ سنةـ 1986ـ مـ.
- 6- التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، ألفـ سنةـ 1989ـ مـ.
- 7- النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من مستجداته؟ ألفـ سنةـ 1997ـ مـ.
- 8- الأزمة المفروضة على الجزائر، ألفـ سنةـ 1999ـ مـ.
- 9- الجزائر المفكرة والتاريخية: أبعاد ومعالـمـ، ألفـ سنةـ 2000ـ مـ.
- 10- الجزائر والـعـالـمـ: ملامـحـ قـرـنـ وأـصـدـاءـ أـفـقـيةـ، ألفـ سنةـ 2001ـ مـ.
- 11- المسـأـلةـ الـقـاـفـيـةـ وـقـضـاياـ الـلـسـانـ وـالـهـوـيـةـ، ألفـ سنةـ 2003ـ مـ.
- 12- دراسـةـ فيـ مـسـارـ الـأـفـكـارـ فيـ عـلـاقـتهاـ بـالـلـسـانـ وـالـهـوـيـةـ وـمـتـطلـباتـ الـحـادـثـ وـالـخـصـوـصـيـةـ وـالـعـوـلـمـةـ وـالـعـالـمـيـةـ، ألفـ سنةـ 2003ـ مـ.

- 13- المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولنialiّة: كتاب مترجم من الفرنسيّة، طبع مررتين (ط1 و2)، سنة 2002م.
- 14- المنظمة العربيّة والإسلاميّة -مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر، أُلف سنة 2007م.
- 15- حوارات ثقافية في رواق الدبلوماسيّة، أُلف سنة 2007م.
- 16- معابدات في الواقع وماذا عن المأمول، أُلف سنة 2005م.
- 17- الاحتلال الاستيطاني للجزائر (ط1، ط2، ط3)، سنة 2010م.
- 18- مقاربات نقدية، أُلف سنة 2010م.
- 19- مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم، أُلف سنة 2013م.

كما يعرف عن الباحث د. محمد العربي ولد خليفة كتاباته في العديد من المجالات الأكاديمية، فله دراسات عديدة في مجالات الثقافة والمجتمع والتربية وعلم الاجتماع المقارن والسياسة، وهي منشورة في مجلّيات جامعة الجزائر، ومجلّات ودوريات جزائرية وأوروبية، منها: مجلة معلم، مجلة اللغة العربيّة(...). وله التفافات طيبة لكتابته في أعمدة الصحف الوطنيّة، منها كتابته في جرائد صوت الأحرار، الخبر، الشعب، الجزائر نيوز (...الخ). ولديه مشاركات مختلفة في تظاهرات علمية وطنية ودولية، إلى جانب مشاركته^{*} في نشاطات بعض المؤسسات التي لها اهتمامات باللغة.

حظي الباحث د. محمد العربي ولد خليفة برئاسة المجلس الأعلى للغة العربيّة بين فترتي 2001 و2012م، وقد شهد المجلس سنوات توليه لرئاسته نشاطاً منقطع النظير في مختلف المجالات، مما ينمّ عن اجتهد الرجل وحبّه للعلم والمعرفة. حالياً يتّرأس المجلس الشعبي الوطني منذ انتخابه رئيساً عليه في 26 ماي 2012م. ويظهر من خلال السيرة العلمية للدكتور محمد العربي ولد خليفة تلك الحوصلة البانوراميّة التي امتاز بها إبداعه العلمي؛ وهذا لا يُخفّ عن باحث موسوعي مثله. ولعل ما شد انتباها هو تعامله مع قضايا ومواضيع تتصل

بالمجتمع بالدرجة الأولى؛ كيف لا وهو المتخصص في علم الاجتماع. كما أن موضوع الوطن وتاريخه ومقوماته متواتر في مؤلفاته، وهو ما ظهر من خلال استراتيجية العنونة لديه. وغير بعيد عن هدفنا في هذا البحث فإن مسعانا سيكون مركزاً على التعامل مع مؤلفات الباحث من منظور العناوين والمضمون العام الذي تدرج فيه مؤلفاته سواء الكتب أو ما نشر من مقالات أكاديمية لنرى بذلك آفاق تأملاته في موضوع حساس من المواضيع التي تطرحها الساحة الفكرية والاجتماعية الراهنة، ونقصد موضوع الهوية؛ فكيف يتجلّى موضوع الهوية في كتابات د. محمد العربي ولد خليفة؟

2- مدونة البحث : لسنا هنا في مقام الدراسة الوصفية التحليلية لممؤلفات الباحث وإنما سنحاول النظر في استراتيجية الكتابة لديه من منظور اهتمامه بالكتابة عن الهوية وعناصرها، لهذا فإن تركيزنا سيكون حول استراتيجية العنونة لديه والمضمون العام للمؤلفات (كتبٌ ومقالات) من أجل الإجابة عن إشكاليات هذا البحث. ولقد انصب اهتمامنا على عناوين كتبه والنظر في البعض منها والتي تتعلق مع موضوع هذا البحث، كما توقفنا بالدراسة أيضاً عند بعض الدراسات والمقالات التي نشرها الباحث في فترات متفاوتة، تدور معظمها بين النشر في مجالات أكاديمية، وتلك المنشورة في الصحف والجرائد اليومية، كما يلي:

أولاً- دراسة في بعض عناوين الكتب ومضمونها العام: بالنسبة لدراسة عناوين الكتب فإننا سنشير إليها من حين إلى آخر بحسب الحاجة، لهذا فإن انتقاءنا للكتب من بين تلك التي ذكرت آنفاً في التعريف بالمؤلف - سيكون عشوائياً بمعنى أن المدونة هنا ستكون عشوائياً تترافق مع طروحات هذا البحث، وسنكتفي بالإحالة إليها حسب مكان الاستشهاد بها.

ثانياً- دراسة في بعض المقالات المنشورة: لقد دأب د. محمد العربي ولد خليفة على الكتابة في مختلف المجالات العلمية والجرائد اليومية، وهذا ملحوظ قد

تواتر عنده أثناء ترؤسه للمجلس الأعلى للغة العربية، وحتى بعد نقله لمنصب رئاسة المجلس الشعبي الوطني.

- مقالات في المجالات العلمية والأكاديمية:

- مقال بعنوان: (**علمية وعالمية اللغة العربية الإرادة السياسية والانطلاق
الحضارية**)¹. وتطرق فيه الباحث إلى إشكالية المصطلح والمفهوم في علوم الإنسان والمجتمع على ضوء الجهد التي تبذلها المجامع والجامعات ومراكز البحث.

- مقال بعنوان: (**مولود قاسم رجل الدولة مناضل القضية الوطنية وباعت
المشروع الحضاري**)²، وقد تطرق فيه الباحث إلى شخصية المرحوم مولود قاسم نايت بلقاسم ودوره في الدفاع عن القضية الوطنية وتحمسه لإيقاظ العالم العربي والإسلامي. ومن هذا المنطلق دعا د.محمد العربي ولد خليفة إلى ضرورة إنشاء مؤسسة تعنى بفكر وتراث هذا الرجل المبدع، وكذا ضرورة دراسة مؤلفاته في كليات العلوم الاجتماعية والتنموية.

- مقال بعنوان: (**الترجمة جسر الإثراء المتبادل بين الثقافات**)³ وقد تطرق في هذا المقال إلى قضية الترجمة باعتبارها جسراً للتواصل بين الثقافات. لهذا فهي ضرورة حضارية.

- مقال بعنوان: (**من اعتقال العقل وعقلنة السياسة إلى تغير النهضة وتأجيل
التحديث**)⁴ وقد تطرق فيه الباحث إلى حوصلة أسباب تأخر المسلمين وتقدم غيرهم (الغرب) ولقد ركز على تأخرهم في النهضة. وقد ربط هذه الأخيرة بالعقل.

- مقال بعنوان: (**الفصحى وعامياتها وجهة نظر**)⁵ وتطرق فيه الباحث إلى الحديث عن اللغة العربية الفصحى ولهجاتها. وقد تطرق أيضاً إلى رأي الناقد إدوارد سعيد في اللغة العربية. وقد تطرق إلى بواعث ظهور لغة عربية عصرية نتيجة الابتعاد عن الفصحى واحتلاط اللهجات وعد فهمها بين الأقطار العربية مما أدى إلى ظهور عربية عصرية تتلاءم مع مستجدات العصر.

- مقال بعنوان: (**الثقافة واللغة والمجتمع**)⁶ وقد تطرق فيه الباحث إلى مناقشة العلاقة التي تربط اللغة بالثقافة والمجتمع، وقد بيّن أنه هناك وشائج قربى بين اللغة والمجتمع، فلا ثقافة بلا لغة ولا حياة للغة بمعزل عن الثقافة.

- مقال بعنوان: (**من المفهوم إلى المصطلح نحو قواعد المصطلحات المفهومية**)⁷ وقد تطرق فيه الباحث إلى مناقشة إشكالية المفاهيم وعلاقتها بالمصطلح العلمي، خاصة في ميدان علم الاجتماع. وهذا راجع إلى أهمية المصطلح كمفهوم وكإجراء في كل علم من العلوم. وقد رأى أن اللغة العربية توفر على شروط تمنحها صفة العلمية والعالمية وذلك راجع إلى العمق التاريخي الجغرافي واستقلالها من ناحية اللسان. وقد توصل في آخر البحث إلى حوصلة مجموعة من الاقتراحات التي تتعلق بعلمية اللغة العربية.^٠.

- مقال بعنوان: (**الوطن الأدبي المستعمر**). لأبíر ميمي^٠، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة. يتناول المقال الإشكالات التي تواجه أدباء وكتاب العالم الثالث إذ يجدون أنفسهم "أمام معضلة عويصة لأن التأليف يتطلب وجود قراء"، وهو أمر غير مضمون في بلدان خرجت لتوها من نير الكولونيالية، مما يجعل الكاتب في حيرة بين ما يعتبره واجب المساهمة في البناء الوطني والدفاع عن المضطهدين من جهة أولى، وبين الانطواء داخل هويته بداعي اليس من جهة ثانية، أو الاستعانة بشحنة من التمرد الضروري للخلق والإبداع من جهة ثالثة"^٩ فقد تناول المؤلف بالدراسة وضعية الكتاب في البلدان المستعمرة أو التي استقلت حديثاً، فإلى جانب معاناتهم من مخلفات المستعمر، يواجهون مشكلة تتعلق بحرية التعبير ومصاعب الممارسة المستقلة لمهنة الكتابة. وتظهر إشكالية اللغة التي يكتب بها الكاتب كإحدى المشاكل التي تعتبر الأداة التي بواسطتها يعلو صوته أو يخبو. ولقد أجاب "أبíر ميمي" عن عنوان مقاله بسؤال مفاده: (إذا كتبت فلمن تكتب؟ وبأي لسان؟)، ولقد خلص المؤلف إلى نتيجة مفادها بقوله: "إن إنجاز التحرر من الاستعمار بدون استعادة وإحياء الثقافة الجماعية يعتبر خلاً لا يُحتمل. كما أن استعادة ثقافة بدون

اللغة التي تحملها يكون أمراً أقرب إلى العبث، إننا في الحقيقة أمام معضلة محيرة تعاني منها معظم البلدان الفتية، وهي معضلة الهوية الجماعية¹⁰ فهو يرى بأنه من الضروري لتوحيد شعب ما والانتقال به إلى درجة أمة عصرية أن يلتقي الجميع حول هوية مشتركة وعميقة.

- مقال بعنوان: (وضعية العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية- البحث العلمي والمناهج والمؤسسات)¹¹ - لـ "علي الكنز" ترجمة: محمد العربي ولد خليفة. ويتناول هذا المقال دراسة وصفية وتحليلية لواقع البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في المنطقة العربية، والنظر في واقع البحث الأكاديمي خلال وتيرة زمنية متتالية وطرق التكوين في العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية.

- مقال بعنوان: (الظلمانية الكولونيالية في أوروبا -أربعة قرون من تبرير الرق والإمبريالية)¹² ، لـ "أ.غريش" ، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة. وينطلق هذا البحث من إشكالية الاضطهاد التي سيطرت على الشعوب المستمرة وتنامي ظاهرة الرق في أوروبا. ويطرّق إلى مواقف تاريخية تتقدّم حالة تقسي الرق والعبيد في أوروبا وذلك ناتج من مجموعة عوامل منها: هيمنة الكنيسة واستبدادية الحكم. وقد توصل الباحث إلى خلاصة مفادها "أن الحل لا يمكن في التخلص من الفكر الأوروبي، بل بتحريره من ظلامية الإمبريالية وتوظيفه لاستفادة الجميع من إيجابياته على غرار ما قام به مناضلو الحرية عبر العالم"¹³.

- مقال بعنوان: (هل العلم كوني أم أن لكل حضارة أدواتها المعرفية الخاصة)¹⁴ ، لـ "جان مارك لوبلان" ، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة. ويتناول هذا البحث النظر في الإشكاليات التي يطرحها العلم، ويرى المؤلف أن هناك مشتركات عامة في الثقافة الإنسانية نجدها كلما تمعنا في أشكال التنظيم السياسي وأصل الأساطير والعادات(...). لهذا فإنه حتى وإن توج العلم الغربي بامتياز الكونية وتحليه بصفة العلم الموضوعي فإنَّ هناك أبحاثاً أثبتت أهمية وثراء التقاليد العلمية الأخرى في باقي دول العالم منها: الصين، المنطقة العربية الإسلامية

وكلها أمدّت العلم. وهذا ما جعل الكاتب يبحث عن مدى علمية المعارف غير الغربية.

- مقال بعنوان: (الكل انكليزية (فرنسا)¹⁵ ، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة. يتناول هذا البحث نداء استغاثة لإنقاذ اللغة الفرنسية وهي تتقهقر في عقر دارها نتيجة اجتياح الانجليزية لها. وتأتي ترجمة محمد العربي ولد خليفة لهذا المقال رغبة منه في استثارة الهمة العربية في ضرورة الحفاظ على اللغة العربية في دارها، وهذا ما يشير إليه في ديباجة تمهد له للمقال بقوله: "لا تحمل هذه السطور والترجمة التي تليها أي دافع للتحريض ضد الفرنسية أو استصغار أية لغة أخرى فمن حق أية أمة الاعتزاز بلسانها وثقافتها، فلماذا نكون نحن الاستثناء من هذا الحق المشروع ؟ !"¹⁶ فهدفه من خلال ترجمته لهذا المقال هو استثارة الهمة في ضرورة الحفاظ على اللغة كمقوّمٍ من مقومات الهوية الوطنية لأيّ دولة؟

- مقالات في الجرائد اليومية الوطنية:

- مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 20-04-2008م بعنوان: (الأستاذ عبد الله شريط - خصال ومنهج وأفكار) نطرق فيه إلى التعريف بمفكر من طراز الفاتحين في عالم المعرفة، وهو الأستاذ عبد الله شريط، أحد أعلام النخبة التي تخرجت من مدرسة الوطنية الجزائرية، وانخرطت في مشروعها الطموح الذي بدأ بتحرير الجزائر من ظلم وظلم الليل الكولونيالي الطويل، وسعت ليتواءل ذلك المشروع بتحرير المجتمع من أغلال التخلف وبناء الدولة الوطنية الحديثة.

- مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 21-11-2008م بعنوان: (محطات ثقافية - من مساهمات الحضارة الإسلامية في تنوير الإنسانية) ركّز فيه على دور مراكز العلم والمعمران التي أنشأها المسلمون في خدمة العلم والإشعاع الحضاري ولقد اتبع طريقة المحل في علم الاجتماع في معالجة الموضوع.

- مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 26-03-2010م بعنوان: (**العربية وثقافتها - التحالف الثلاثي وتحديات العصر**) وقد عالج من خلاله تحديات اللغة العربية في ظل التحولات التي يشهدها العالم والمنطقة الأفروعربية.
- مقال منشور بجريدة الشعب بتاريخ 01-10-2010م بعنوان: (**القضية والرهانات والمصير - فلسطين في مخبر نظام القوة العالمي وامتداده الفرعى**) ركز فيه الحديث عن القضية الفلسطينية ورهاناتها في ظل التحولات في النظام العالمي. وقد نشر جزءه الثاني بجريدة الشعب بتاريخ 02-10-2010م.
- مقال منشور بجريدة المساء بتاريخ 20-10-2010م بعنوان: (**اللغة الوطنية الجامحة وأهميتها في توطين المعرفة وتنمية رأس المال البشري**) ركز فيه الحديث عن أهمية اللغة العربية كونها لغة القرآن، ولقد دافع عنها مركزاً على أسباب اتهامها بالتخلف.
- مقال منشور بجريدة الشعب بتاريخ 30-10-2011م بعنوان: (**متى يتم إحصاء قرن وثلث من جرائم الكولونيالية ؟ ثورة التحرير الوطنية**) وتناول فيه التعريف بتراث المقاومة الوطنية وثورة التحرير الكبرى، والتركيز على أهمية استحضاره في مراكز البحث والجامعات فهو الذي يقول (ينبغي أن نشجع ونرحب بكل توجه يستهدف إبراز عرقية شعبنا، والتوصيف الدقيق لمعاناته وتضحياته طيلة ليل الاستعمار الأسود، والاهتمام بإشراك شهود العيان من القياديين والناس العاديين، جنباً إلى جنب مع العلماء والباحثين الشباب والكهول الذين ساهم الكثير منهم من موقع مختلفة في حرب التحرير، وقد تحمل الكثير منهم مسؤوليات نضالية في مرحلة الكفاح المسلح وبعد الانتصار).
- مقال منشور بجريدة الخبر، يوم 23-12-2011م بعنوان: (**مالك بن نبي. فيلسوف التووير والتحرير**) وقد سعى فيه الباحث إلى التقرب من فكر مالك بن نبي لأنّه يعتبر فيلسوف النهضة، مركزاً على ضرورة النظر في مشروعه الحضاري، وما أضافه من اتجاهات لفهم واقع المجتمعات الإسلامية.

- مقال منشور بجريدة الخبر بتاريخ 07-06-2013م بعنوان: (مشروع المجتمع وتاريخ المجتمع - التحولات الاجتماعية والسياسية في الجزائر والمنطقة الأفرو عربية) ركز فيه على الحديث عن التحولات الاجتماعية والسياسية المتتسارعة في الجزائر والمنطقة الأفرو عربية. وقد نشر هذا المقال في مقالات متسلسلة ضمن جريدة الخبر بتاريخ: 14-06-2013م / 21-06-2013م / 28-06-2013م.

- مقال بجريدة صوت الأحرار بتاريخ 07-07-2013م بعنوان: (سنة أولى من العهدة التشريعية السابعة عناصر أولية لحصيلة نقدية) وطرق فيه الباحث إلى الحديث عن حوصلة نشطات المجلس الشعبي الوطني بمناسبة انتهاء سنة على ترؤسه للمجلس

- مقال منشور بجريدة الجزائر نيوز بتاريخ 14-07-2013م بعنوان: (سنة أولى من العهدة التشريعية السابعة.. عناصر أولية لحصيلة نقدية (1)) وطرق فيه الباحث إلى الحديث عن حوصلة نشطات المجلس الشعبي الوطني بمناسبة انتهاء سنة على ترؤسه للمجلس. وقد نشر الجزء الثاني من المقال بتاريخ 07-07-2013م بجريدة الجزائر نيوز.

- مقال منشور بجريدة صوت الأحرار بتاريخ 24-08-2013م بعنوان: (مقاربة أولية اجتماعية تاريخية 1 - في مقاييس التدين داخل المجتمعات الإسلامية والمسيحية) وطرق فيه إلى الحديث عن قيمة البعد الديني في المجتمعات ودوره في قيمتها. وقد نشر هذا المقال في جزئه الثاني بمجلة صوت الأحرار بتاريخ: 25-08-2013م

- مقال منشور بجريدة صوت الأحرار بتاريخ 31-08-2013م بعنوان: (في أبعديات الديمقراطية نظريات والتطبيقات ج 1) عالج فيه ببطء البناء الديمقراطي وانتكاساته المتواتلة في البلدان العربية والإسلامية، أو ما يعرف بالربيع العربي في وقوع هذا الربيع بين الديمقراطية المؤجلة والأسف المخفي على الحكم السابق.

وقد نشر جزءه الثاني بتاريخ: 03-09-2013م بجريدة صوت الأحرار. وأعيد نشره أيضاً عام 2014م بعنوان: (مساهمات أولية في الحوارات الحالية، في أبعديات الديمقراطية: نظريات وتطبيقات) بتاريخ: 16-04-2014م/-04-2014م/19-04-2014م، بجريدة صوت الأحرار.

- مقال منشور بجريدة صورت الأحرار، بتاريخ 11-02-2014م بعنوان: (مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم) وقد ناقش فيه الباحث مختلف التحولات التي مرت وتمر بها المنطقة العربية الإسلامية، مستقصياً أسباب ظهور النزاعات وعجز المجتمع عن إنتاج التقدم في مؤسسات التربية والثقافة والعلوم، مما أدى إلى التخلف والانهيار الحضاري.

3- **تفكيك أسئلة التاريخ والواقع**: ينطلق د. محمد العربي ولد خليفة في كتاباته من جملة من تساؤلات:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى مختلف الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة؟ ما هي مخاطر إعادة هيكلة العالم على الشعوب؟ ما هي الاستراتيجيات التي يتوجّب التمسك بها من أجل استعادة الشعوب لتنقّتها بالعالم ولتنقّتها بقدراتها في الصمود والمواجهة وكذا الحفاظ على هويتها اللغوية والثقافية؟ ولقد طرح د. محمد العربي ولد خليفة هذه التساؤلات في تعلّق مع الانشغالات المجتمعية والاجتماعية خاصة التركيز على مؤسسات التربية والثقافة والعلوم لأنّها وربّد الأمة في نهضتها، ولأنّ هذه المجالات هي التي تعني خطر الغفلة بما يحدث في العالم من تحولات وتغييرات.

لقد جعل الدكتور محمد العربي ولد خليفة من الثورة الجزائرية معطىً أساسياً في تحليلاته ومناقشه للأوضاع السائدة في المجتمع الجزائري، وذلك بطرحه أسئلة استشرافية لحضور الوعي الثوري في الوعي المعاصر وهذا ما يظهر فيأغلب عناوين ومضمون مؤلفاته. ويركّز الدكتور على أن التكافف الشعب الجزائري حول جيش جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة هو دليل على التأزر والتماسك بين

فَئَاتِ الْمُجَتَّمِعِ الْجَزَائِرِيِّ؛ إِذْ يَرِى أَنَّ الْثُورَةَ التَّحْرِيرِيَّةَ جَسَّدَتْ أَوْلَى تَوْحِيدٍ وَتَكْتُلِ سِيَاسِيٍّ وَاجْتَمَاعِيٍّ لِلشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ وَنَخْبِهِ. وَلَعِلَّ تَشْبِهُ دُ. مُحَمَّدُ الْعَرَبِيُّ وَلَدُ خَلِيفَةَ الْبَالُوعِيِّ الْثُورِيِّ وَقِيمَتِهِ فِي تَرْسِيقِ الْهُوَيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ كَانَ نَتْيَاجَهُ ذَلِكَ التَّشْتُتُ الَّذِي طَبَعَ السَّاحَةَ النَّقَافِيَّةَ فِي الْجَزَائِرِ بَعْدِ الْاِسْتِقْلَالِ

إِنَّ التَّبَعِيَّةَ لِلْغَرْبِ تَؤْدِي إِلَى طَمْسِ الشَّخْصِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَهَذَا مَا يَنْجُرُ عَنِهِ انْقِطَاعٌ وَفَجُوَّةٌ بَيْنِ الْلُّغَةِ وَالْتَّرَاثِ. وَهَذَا أَخْطَرُ شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانَ كَالْآلَةِ يُمْتَازُ بِالنَّمَطِيَّةِ "وَكَانَ يَجْبُ أَنْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَقَافَةَ لِأَلْمَةٍ إِلَّا بِلُغْتِهَا... وَإِنَّ التَّقَافَةَ لَا تَتَطَلَّقُ إِلَى آفَاقِ الْعَالَمِيَّةِ إِلَّا وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَجْنَحَةِ مِنَ الْخَصْوَصِيَّةِ وَالْمَحْلِيَّةِ"¹⁷ وَهُوَ مَا يَجْعَلُنَا فِي تَسْأُلٍ عَمَّا إِذَا حَفَظْنَا عَلَى هَوْيَتِنَا فِي مَسَاعِينَا إِلَى بَلوَغِ أَبْوَابِ الْعَالَمِيَّةِ فِي شَتَّى الْمَجَالَاتِ خَاصَّةً وَأَنَّ الْمَتَّأْمِلَ لِكَتَابَاتِ دُ. مُحَمَّدِ الْعَرَبِيِّ وَلَدِ خَلِيفَةِ يَلْاحِظُ اهْتِمَامَهُ بِرَبِطِ الْفَضَّالِيَّا الرَّاهِنَةِ بِالْتَّحْوِلَاتِ عَبْرِ الْعَالَمِ أَوْ مَا يَشَهِّدُهُ الْعَالَمُ مِنْ تَحْوِلَاتٍ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى رَغْبَتِهِ فِي مَسَايِّرِ الْعَصْرِ وَعَدْمِ الرَّضُوخِ لِلتَّبَعِيَّةِ فِي أَيِّ مَجَمِعٍ "فَيَبْدُو فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ أَنَّهُ لِتَجْدِيدِ بَنَاءِ الدُّولَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ إِنَّ النَّمُوذِجَ لَا يَوْجِدُ خَارِجَ الْحُدُودِ؛ لِأَنَّ الْاقْتِبَاسَ مِنَ التَّجَارِبِ الْمُتَقْدَّمَةِ وَالْأَقْلَى نَقْدَمًا لِنَ يَفِي شَيْئًا إِذَا لَمْ يَرْجِعْ السَّاسَةُ وَالْمُفَكِّرُونَ أَوْلًا إِلَى مَنَابِعِ ثُورَةِ التَّحْرِيرِ الَّتِي انبَقَّتْ مِنْ كِيَانِ الْمَجَمِعِ كُلَّهُ، وَكَانَتْ صُورَةُ صَادِقَةٍ لِتَرْكِيَّتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي الْأَرِيَافِ وَالْمَدَنِ وَالْمَهْجَرِ، وَلَمْ تَمْنَعْهَا ضَرُورَاتُ الْاِكْتِشَافِ الْيَوْمِيِّ لِلحلُولِ الصَّحِيحَةِ لِمَعْصَلَاتِ تَسْتَوْجِبُ الْاجْتِهَادَ، وَالْخَطَا وَالصَّوَابَ، لَمْ يَمْنَعْهَا كُلَّ ذَلِكَ مِنِ التَّقِيَّدِ بِأَخْلَاقِيَّاتِ وَتَقَالِيدِ الشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ. إِنَّ السُّلْطَةَ الْدِيمُقْرَاطِيَّةَ هِيَ السُّلْطَةُ الْمُسْتَمَدَةُ مِنَ الشَّعْبِ وَفِي خَدْمَةِ الْمَجَمِعِ كُلَّهُ، وَلَيْسَ تَلْكَ الَّتِي تَنْزَلُ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقِ، وَتَنْدَيُ مِنْ وَرَاءِ الْقَلَاعِ: أَيْنَ الشَّعْبُ؟"¹⁸ فَهُوَ يَرْكَزُ عَلَى الْهُوَيَّةِ الْتَّارِيَخِيَّةِ لِأَلْمَةٍ وَدُورَهَا فِي بَنَاءِ الْحَاضِرِ وَالْمُسْتَقْبِلِ.

يَنْفَقُ الْأَكَادِيمِيُّونَ وَالْبَاحِثُونَ عَلَى امْتِيَازِ الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ الْعَرَبِيِّ وَلَدِ خَلِيفَةِ بِصَفَاتِ الْجَهَادِ فِي سَبِيلِ الْوَطَنِ وَالْوَفَاءِ لِهِ وَالْإِخْلَاصِ، إِلَى جَانِبِ أَنَّهُ أَكَادِيمِيٌّ

ومفكر ناقد بجدارة "تأخذه العزة والأنفة وهو يتكلّم عن الوطن والدين واللغة العربية، فتراه بأسلوب علمي مستشهدًا مقنعًا ومحاجًا بارعًا، فأنت أمام الإخلاص والحسنة والفطرة (...)" باعتباره مجاهداً متفقاً مخلصاً لهذا الوطن؛ قدّم جسده قرباناً في سنوات الجمر، ويرفع الريشة في سنوات الكرامة يدافع عن هذا الوطن وخاصة في المحنّة الكبرى أين غزّر إنتاجه¹⁹ كما يتّصف بحثه الأكاديمي بالموسوعية فهو قد ناقش قضيّاً العقل واللغة والدين والتاريخ والهوية والثورة والتراجم والحرية والمستقبل، وهذا كلّه ما يجعل من الرجل موسوعة يقتدي بها الباحث الاجتماعي واللسانى والمؤرّخ والسياسي، فهو الذي كتب: (الجزائر المفكرة والتاريخية أبعاد ومعلم، الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصداء ألفية، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، معانيات في الواقع وماذا عن المأمول... الخ) فهي عنوانين تظهر الكفاءة الموسوعية للباحث ومدى حرصة على التوعية بأهمية هذه المواضيع التي تعيد إحياء الواقع بصيغة إشكالية، هما في ذلك إيجاد المأمول والبحث عن المستقبل وهذا ما يظهر من خلال أحد عنوانين مؤلفاته (المنطقة العربية الإسلامية، مدخل إلى نقد الحاضر ومساءلة الآخر).

يمتاز د. محمد العربي ولد خليفة بتواضعه فيما يكتب وحرصه على مراعاة الطرف المتنقى، فهو الذي يقول في أغلب مقدمات مؤلفاته: "قد يتّفق القارئ مع بعض ما ورد من آراء وأفكار، وقد يختلف، وفي كلتا الحالتين، فإنّ أقصى ما نرجوه هو استشارة التفكير، والمساهمة مع الغير في التقاط صورَ من زوايا مختلفة، دون أن تنطبق تلك الصورَ في معظمها على وضع معين أو حيز جغرافي محدّد؛ فهي أقرب لأن تكون استخلاصاً لتقاطعات الواقع؛ تمزج التجريد بالتشخيص والتعريم بالشخص، فإذا وفقت هذه اللقطات في إثارة الرأي والرأي المضاد، فقد بلغت غايتها وحققت ما يُرجى منها"²⁰ وقد وصفه عز الدين ميهوبي قائلاً عنه: "يمثل هذا الرجل في حد ذاته خطاباً فكريّاً مختلفاً تماماً عن الذين سبقوه وحاولوا تفكيك أسئلة التاريخ والواقع، فكانوا أسرى العباءات الإيديولوجية التي لا

يرون أنفسهم خارجها... ولم يكن فكر الرجل أسير تلك القوالب الجاهزة، فناقش قضايا العقل واللغة والدين والتاريخ والهوية والثورة والتراث والحرية والمستقبل²¹. وإذا ما بحثنا عن المحفز الأولى للكتابة في كل هذه المواضيع فإننا سوف نجد أن الدكتور محمد العربي ولد خليفة قد انطلق من رغبته الجامحة في مناقشة التاريخ من منظور ارتباطه -التاريخ- بالحاضر وضرورة استشرافه في كل القضايا المعاصرة، "فكّر محمد العربي ولد خليفة ينطلق من شعور ذاتي بالحاجة إلى مناقشة التاريخ ليس ك حلقات منفصلة، أو بنظرة تجزئية، إنما من منطلق واعٍ يتمثل في كون فهم الحاضر لا يتم في فراغ، إنما من خلال تواصل في التاريخ، واستنطاق التجربة الإنسانية، والجزائر حالة متفردة في هذا التاريخ"²² لهذا فهو ينظر إلى التاريخ نظرة اتصالية وأنه ضروري في فهم الحاضر، ولعل إدانته للاستعمار وإدانة الحقبة الاستعمارية في الجزائري أهم محفز في النظر في تواصل التاريخ في الحاضر. فقد عمد د. محمد العربي ولد خليفة على فضح المستعمر بكل صوره الشنيعة خاصة ما يتعلق بمساعيه في طمس الهوية الوطنية والقضاء على أركانها (اللغة، الدين، الثقافة) لهذا فقد وقف الباحث على طول مؤلفاته على فضح المستعمر وإبراز المساعي الوحشية في القضاء على مقومات المجتمعات، فقد كتب عن (المجاهد معطوب حرب التحرير، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، الاحتلال الاستيطاني للجزائر...الخ) فالملحوظ من هذه العناوين حرص د. محمد العربي ولد خليفة على فضح صورة المستعمر والآثار التي خلفها في المجتمع الجزائري.

انصب اهتمامات محمد العربي ولد خليفة على مناقشة قضايا تخص المجتمع الجزائري بأبعاده العربية والإسلامية والإقليمية، وهي أسئلة تصب في صميم الهوية الوطنية "وناقش إشكاليات وأسئلة مرتبطة بتطور هذا المجتمع، ومستويات الوعي، وزوايا الرؤية، ومناهج التفكير والتنمية فيه، وكان في كل مرة يبحث عن أوجبة لتلك الأسئلة التي تكبر مثل كرة الثلج وتتفرع عنها رؤى جديدة وتشكل

تصورات مختلفة²³ وقد جعلته هذه السيرورة التساؤلية في اتصال دائم مع كل مستجدات العصر.

4- موضوع الهوية في فكر د. محمد العربي ولد خليفة: اهتم د. محمد العربي ولد خليفة بعلم الاجتماع الثقافي، ولقد تحدث من خلال هذا العلم عن موضوع الهوية بمختلف أبعادها، وطرحها كموضوع فكري فلسي يستدعي مناقشة علانية عن أهمية التمسك بها لأنها من بين مقومات بناء الدولة، وبظاهر هنا كتابه: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية كأحد المؤلفات التي خصصها لتناول هذه القضية، كما أنه من بين السبل التي حاولت احتواء الأزمة والفصل في شروط الهوية ومكوناتها؛ فقد تطرق فيه إلى الحديث عن اللسان والحداثة ومتطلباتها وقد ناقش مسألة الثقافة التي تعد ركيزة لقيام الهوية. فلقد بين المؤلف من خلال هذا الكتاب أهمية التلازم بين مقومات الهوية الوطنية وهي الإسلام واللغة والثقافة وهذه الأمور لا تتفصل عن الممارسة المجتمعية للفرد فأي ركود أو تخلف في المجتمع سوف يمس -لا محالة- مقومات الهوية. لهذا فإن المؤلف يوصي بالاهتمام بالثقافة والهوية واللغة. ومدام باحثنا هنا ملما بعلوم الإنسان والمجتمع فإنه يثير على ضرورة الاهتمام بالطاقات البشرية فهو الذي يقول عن الإنسان أنه "ليس عقلًا فحسب، ولا تجريبية منفصلة عن الذات والمشاعر، إنه كذلك موقف ومبادئ ورؤية مستقبلية، تستنطق التجربة التاريخية، وتحاور مع الواقع، وتستشرف متطلبات المرحلة التي تعبّرها بلادنا والعالم من حولنا، وما ستكون عليه الثقافة، وخطابات اللغة والهوية المعبرة عنها في الجزائر بعد نصف قرن من التحرير والتدبّير والتنسيير"²⁴ فهو يدعو إلى ضرورة "الاستثمار في العنصر البشري، وذلك عن طريق ترقية المنظومة التربوية والتكوين لترسيخ المعرفة ولرسم معلم استراتيجية طويلة المدى قصد استثمار الأبحاث العلمية وروائع تراث الإنسانية بلغاته المختلفة وكذا بناء الحوار بين الحضارات على أساس الاحترام المتبادل بين أطرافه بمنأى عن ذهنية السيطرة الاستعمارية"²⁵ وهذا ما يتعالق مع طروحات د. محمد العربي

ولد خليفة من حيث اهتمامه بالهوية كمعطى أساسي في الاستثمار في العنصر البشري، لأن هذا الأخير هو الذي يبني المجتمع ويحافظ على أمنه، ويدون عن هويته.

يبدو هذا القصد واضحا عند المؤلف في كتابه هذا -المسألة الثقافية- وفي أغلب كتبه، حيث شغلت تفكيره ضرورة إحياء المرجعية الوطنية بإشراك الشباب وتجديد الخطاب: تعدد وتجانس الجزائر وإفريقيا رصيد ومشتركات) مركزاً على الثورة الجزائرية باعتبارها مشروعًا تجديديا حاملا لبذور النهضة²⁶ فهو في كل كتاباته يستحضر موضوع الثورة الجزائرية كمشروع حضاري يجب استحضاره في الراهن من أجل تجاوز العقليات المتحجرة التي تركها الاستعمار في بعض الفئات الجزائرية، خاصة تلك الفئات المفرنسة. وقد احتفى المؤلف بذكر خصال وميزات شخصيات ثورية معروفة في تاريخ الجزائر وهم: (الأمير عبد القادر، مصطفى بن بولعيد، مولود قاسم نايت بلقاسم) فقد جعل من هذا الأخير القدوة التي يجب على كل مواطن جزائري وكل مثقف واعي أن يسير على درب هذا الرجل لأنه المثال الحي لدعاة الأصالة والمعاصرة، كما أنه عمل على تحديث مكونات الهوية الوطنية، انطلاقا من تركيزه على أهمية التعليم وبثه بين فئات المجتمع الجزائري "فحلم مولود الكبير هو إحياء التعليم الأصلي ذي التقاليد العريقة في جزائر الرباط والزوايا معقل المقاومة والحسن المنبع للقرآن والعربية لأكثر من مئة عام من الاحتلال إلى اليوم، وتحديث ذلك التعليم وكأنه توقع في لحظة إشراق وتأمل ما بدأ يلوح في سماء الجزائر من اختلالات وصراعات أشبه بالنار تحت الرماد، فمن يستهين بالمعطى الروحي في الجزائر القديمة والمعاصرة يكون عن وعي أو غيرهوعي قد غامر بها في مضيق العواصف"²⁷ فقد اهتم د. محمد العربي ولد خليفة بالإشادة بالشخصيات الوطنية البارزة في الحقل الثقافي والسياسي والتي كان لها دفع قوي في إحياء الهوية الوطنية التي حالو المستعمر إلغاءها وطمسها في المجتمع الجزائري.

إن كتابة ولد خليفة في هذه المواضيع تظهر لنا حرص الرجل على طرح إشكالية الهوية في كتاباته، كيف لا وهو قد قضى مسيرة طويلة في خدمة اللغة العربية. فيقول عنه الأديب والباحث (مرزاق بقطاش) أنه "المفكر الذي يبدي اهتماماً واسعاً بكل ماله علاقة باللغة، ذلك أنه مؤمن أشد الإيمان أن الوطنية الحقيقية إنما هي تلك التي تجعل اللغة مقوماً من مقوماتها الجوهرية. ولأنه خلفاً لكل ما يقول به القوميون وغير القوميين، يؤمن بالحديث المأثور بأن كل من تكلم العربية فهو عربي، وبأن هذه الجزائر بعربيتها وأمازيغيتها المتاختين منذ حوالي خمسة عشر قرناً من الزمان عبارة عن مجموعة وفقاً لما يقول به نظرية المجموعات في الرياضيات الحديثة، لا يمكن أن ينفصل هذا العنصر عن ذاك ما دام مندرجًا ضمن مجموعة محددة المعالم، وكل من أراد أن يلعب مقلباً على هذه المجموعة وجد نفسه خارج الميدان بصورة تلقائية، بل إن هذه الجزائر تتزمي إلى هذا الحوض الحضاري العربي الكبير من حيث كونها عنصراً في المجموعة الكبيرة²⁸" لهذا فقد جعل محمد العربي ولد خليفة من التاريخ سمة أساسية في معالجة إشكالية الهوية الوطنية واللغوية خاصة، فإعادة قراءة التاريخ هو إحياء لمعالم الهوية الوطنية وإرساء للاتحاد بين فئات المجتمع الجزائري، "وليس أدل على ذلك من أنه ينتقل بين أطوار التاريخ، مغربيه وشرقيه، أندلسية وصحراويه مغربلاً هناك، منخلاً هناك، ذلك أن سباتك الذهب لا تسلم نفسها إلا لمن عمل على استخلاص الشوائب منها، وذلك بالذات ما نجح فيه الدكتور محمد العربي ولد خليفة²⁹" فلا هوية بدون تاريخ واضح المعالم، وهو ما دأب د. محمد العربي ولد خليفة على استحضاره في كل أعماله.

يرى د. محمد العربي ولد خليفة أن الاتحاد بين أقطار الدول العربية هو ما يضمن الحفاظ على هويته اللغوية "فما أحوج وطننا العربي الكبير وهو يعبر هذه الحقبة الحرجة من تاريخه إلى العودة إلى الأصل، إلى ما يجمع شعوبه ونخبه المفكرة والسياسية والعمل الجاد على تجاوز ما ترسّب أو طرأ من اختلافات

ومنازعات ومخاوف ومباركة التجمعات الجهوية باعتبارها حلقة من سلسلة واحدة فما لا يدرك كله في الأجل القريب لا يترك بعده إلى الأمد الطويل³⁰ كما أنه يدعو إلى ضرورة التحالف والتكتل بين بلدان المنطقة العربية من أجل الوصول إلى الإزدهار والتقدم "ففقد حققت بلدان المنطقة العربية تحرّرها السياسي النسبي وبدرجات متفاوتة، ولكن التحرّر ليس سوى مدخل للحرية فبدون تحالف حقيقي بين النُّخب والجماهير من أجل التقدّم والإزدهار، تحالف يقوم على اكتشاف صيغة للممارسة الديمocrاطية تجعل السلطة تعبر عن الإرادة الشعبية وليس استيلاء عليها والمواطنة انتماء موضوعي وليس مجرد علاقة عاطفية، والانتماء الموضوعي يعني فيما يعنيه ارتباط الحق بالواجب والاحترام الملزم لقانون الدولة في دولة القانون"³¹ ولقد أدرك قيمة الاتحاد بين أقطار الدول العربية من منطلق توحد اللغة وتشابه الثقافة؛ إذ أن الثقافة ترتبط باللغة كما ترتبط اللغة بالثقافة^٤، وهي ثنائية نجدها ذات بعد هام في كتابات محمد العربي ولد خليفة.

وينطلق د. محمد العربي ولد خليفة في معالجته لقضايا الثقافة والمجتمع من معطيات علماء اللغة وعلماء الاجتماع فهناك اتفاق على أن تعدد الثقافات يرجع في الحقيقة إلى تعدد اللغات (هردر) وأن الثقافة هي في نهاية الأمر لغة (سابير) وأنه بدون لغة لا يمكن أن تنشأ أية ثقافة، وأن بنية اللغة تعكس منظوراً لمجمل العالم الخارجي (ل. شتراوس)، بل إن هناك من يعتبر أن الحدود الحقيقية بين الأمم والتمايز بين الحضارات ليست جيوسياسية أو عرقية، بل هي أساساً لغوية وأن اللغة هي التي تقود الحضارة (ب. وورف)³² فالملحوظ الوعي الكبير للباحث بقضاياها تتعلق باللغة وأهميتها في المجتمع، مستنداً في ذلك إلى طروحات علماء الاجتماع، فهو الذي كتب عن (المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية -2003م) دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة والخصوصية والعلوم العالمية -2003م)، (مقارنة أولية لأركان التجانس

المجتمعي)، (حوارات ثقافية في رواق الدبلوماسية -2007م-). فيلاحظ من خلال هذه العناوين ومضمون الكتب دوران موضوع الهوية في كتاباته.

وتأنى مساعي د. محمد العربي ولد خليفة في دفاعه عن الهوية اللغوية للمنطقة العربية نابعة من وعيه التام بالتأثير السلبي الذي خلفه المستدمر -كما يسميه مولود قاسم نايت بلقاسم- فهو يؤكد فكرتنا هذه بقوله: "إن الأقطار المغاربية التي تعرضت للاستعمار الاستيطاني الظالم والحماية الفهريّة في حاجة إلى تكافف الجهد بين النخب الفكرية والثقافية، لكي تستعيد مكانتها الطبيعية على جميع المستويات وتعزز البناء المغاربي في منطقة فرعية توجد على خط التماس الأقرب لطوفان العولمة، واللغات والثقافات التي اكتسبت منذ مدة طويلة موقع متقدمة سمحت لها باحتكار ما يسمى بالمجال الثقافي واللسانى الحيوي"³³ لهذا نجده في كل مرة يستحضر الواقع ويربطه بالرأي، وهو ما يتضح في كتابه (معاينات في الواقع وماذا عن المأمول -2005م-)، كما أنه اتبع استراتيجية التطلع في أفق العالمية واستشرافه في الواقع الأفروعربي إذا ما تكاثلت الجهود في الدفاع عن حقوق هذه المنطقة، وهذا ما يظهر في بعض مؤلفاته مثل: (التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية/ النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من مستجداته؟ -1997م-/ الجزائر والعالم: ملامح قرن وأصياء ألفية -2001م/ مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم -2013م).

ويرى د. محمد العربي ولد خليفة أن "حل المعضلات التي يواجهها واقعنا اللغوي في الجزائر في حاجة إلى مزيد من البحث النظري والمسوح الميدانية لاكتشاف حلول ناجعة لإشكاليات تخص بلادنا، مثل استشراء التهجين اللسانى والعلاقة بين الألسنة الثلاثة الأكثر استعمالا وهى العربية والأمازيغية والفرنسية والانتشار اللغوي المتزايد لصالح الفرنسية في الإدارة وقطاع الإعلام"³⁴ لهذا نجده مهتما بتحليل الواقع اللغوي في الجزائر وفق نظرية تحليلية من منظور علم الاجتماع.

5- قيمة الترجمة في الانفتاح على الآخر: يعطي د. محمد العربي ولد خليفة اهتماما خاصا للترجمة، فهو يراها بمثابة الوريد الذي يدمج الثقافات ويفتح بعضها البعض على الآخر. فهو لا يرى أي تعارض بين الاهتمام باللغة العربية من جهة وبين أهمية التحكم في اللغات الحية، لأن هذا ما يجعل هناك نقلًا للعلوم والتقانات والأداب والرصيد الفكري؛ لهذا فهو يرى "ضرورة التعاون بين بلداننا في مجالات البحث العلمي في الجامعات ومرافق البحث والارتقاء بالمنتج الثقافي وتشجيع تبادله عبر وسائل الاتصال في الفضاء المغاربي وإنشاء مؤسسات مشتركة لترجمة منتقىات من التراث العلمي والإبداعي في مختلف مجالات المعرفة وخاصة ما أنجزه المغاربيون في الجامعات الأوروبية والأمريكية وما يمكن نقله إلى العربية"³⁵ وذلك من منظور وجود روابط مشتركة بين شعوب المنطقة المغاربية كالتاريخ المشترك والدين واللغة ووحدة المصير. وهو على وعي تام بأهمية الترجمة ودورها الفعال في ترقية وتطوير ميادين اللغة العربية. وقد ربط أهمية الترجمة بمساعي مواكبة الحداثة، فهو يرى أن انتقاء نصوص بعينها وترجمتها إلى اللغة العربية هو إثراء للغة المترجم إليها "وغايتها هي أن نفك بهذه اللغة أي أن نقف بدورنا على أرضية الحداثة"³⁶ كما أنه يرى بأن "التحكم في لغة أخرى فرنسية أو غيرها لا يعني أن مستعملها أجنببي أو غير وطني، وعلى الرغم من أن اللغة ليست أداة محايدة بالنظر إلى ما تحمله من تراث وفلسفة في الحياة فإن استعمال لغة أخرى للتواصل والتلبيغ يعني القيام بخطوة نحو الآخر لتسهيل التفاهم والتعايش السلمي بين الأمم، مع الاحتفاظ بالحق في الاختلاف الثقافي والانتماء الحضاري"³⁷ وإذا نظرنا في مؤلفات د. محمد العربي ولد خليفة، سينتراء لنا اهتمامه بالترجمة بالنظر إلى عدد الأعمال التي ترجمها من لغات أخرى (إنجليزية، فرنسية) إلى اللغة العربية، فقد ترجم مقالات متشرورة في مجالات أكاديمية مختلفة منها تلك التي أشرنا إليها في مدونة البحث مثل: كتاب المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولنialiية: كتاب مترجم من الفرنسية، طبع مرتين (ط1 و2)، سنة 2002م

الترجمة جسر الإثراء المتبادل بين الثقافات -مقال-، الوطن الأدبي المستعمر (...الخ).

وانطلاقاً من الأثر السلبي لمخلفات الاستعمار على المجتمع الجزائري أعطى د. محمد العربي ولد خليفة أهمية للترجمة من وإلى العربية، لأنَّه يركز على "ضرورة النهضة والحداثة، ولاسيما النهوض باللغة العربية وترقيتها"³⁸ كما أن تعليم اللغة العربية يتحقق بغرس فكرة الاعتزاز لأن اللغة هي رباط روحي وذاكرة حية للأمم يتواصل فيها ماضيها وحاضرها ومستقبلها ووسيلة توحيد واتحاد وتمتين العرى والأواصر وتألُيف القلوب"³⁹، وخاصة وأن اللغة العربية -كما يرى الباحث- قد مع مرور الزمن أنها لغة حضارة تحمل رسالة إنسانية تقبلها وتعامل معها الفكر الإنساني عبر مراحل تطوره التاريخي وشَعَتْ على ثقافات أخرى معاصرة⁴⁰. فقد ترجم على سبيل الذكر فصلاً بعنوان (المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية) وهو مأخوذ من كتاب المؤرخ الفرنسي "شارل روبيير" المعنون بـ(المسلمون الجزائريون وفرنسا) وقد نشرت الترجمة في أحد أعداد مجلة معلم. كما اهتم أيضاً د. محمد العربي ولد خليفة بترجمة مواضيع تخص الكولونيالية ومخلفاتها الظلامية، ومنها⁴¹: ترجمته لمقال لـ "أ. غريش" بعنوان: "الظلامية الكولونيالية في أوروبا أربعة قرون (04) من تبرير الرق والامبرالية، وقد ابتدأ المقال بتمهيد مقتبس من النص الأصلي لمسرحية فولتير⁴² يقول فيه: "إنَّ قلبي ليكاد ينفطر حسراً على شعبنا المستعبد في هذه الأرض، لقد أضحي خادماً لها هذا الملِجأ المقيت، يرفع المستعبدون بأيديهم دعامات إذلالهم، يشيدون معقل الغطرسة والطغيان. ولكن صدقني، حينما يظهر من بينهم المنتقمون سوف ترنقع أيديهم ضد من اضطهدوهم. وسيحطمون بأنفسهم هذه الحصون المربيعة، معقل خزيهم واسترقاقهم"⁴³ وهنا تظهر الرؤية الانتقادية تجاه المستعمر كونه أئى من أجل التدمير لا من أجل التعمير. وإذا تمعنا في عمق كتابات د. محمد العربي ولد خليفة فإننا سنتبين تلك الروح الوطنية والحماسية في ذوده عن مرتکزات الهوية الوطنية

بأبعادها المعروفة (اللغة، التاريخ، الدين، الثقافة) وهي عناصر وجد لها درباً نيرا في حقل علم الاجتماع، مadam أنها تشكل بنية مجتمع معين.

إذا قلنا الترجمة فإننا نعتبرها استراتيجية وظفها د. محمد العربي ولد خليفة في تأماليته الفلسفية والعميقة للواقع الذي تشهده المنطقة الأفروعربية، وما قيامه بترجمة نصوص بعينها، بل وحتى كتب بعينها إلى رغبة منه في الفتح على الآخر ومواكبة العالم المعاصر، والذي يستشرف مآلاته في كتابه المختلفة؛ فهو الذي كتب كتابه الأخير المعنون بـ (مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم) وهو كتاب ينم عن الفكر الموسوعي للرجل.

6- ولد خليفة بين المجلسين -المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الشعبي الوطني: على الرغم من انشغال د. محمد العربي ولد خليفة بالمهام السياسية منذ تقلده لمنصب رئاسة المجلس الشعبي الوطني منذ شهر ماي 2012 إلا أن المهام السياسية لم تمنعه من مواصلة نضاله بكلمة "فيبدو أن الرجل الثالث في هرم السلطة بالجزائر د. محمد العربي ولد خليفة يحن إلى مخابر البحث التي فارقها منذ مدة بسبب المسؤوليات التي يتقاضاها خلال العشريتين الماضيتين"⁴⁴ وذلك ما يتبيّن لنا من خلال كتابته في العديد من الجرائد والمجلات ومن بينها (مجلة معالم، مجلة اللغة العربية جريدة الخبر، صوت الأحرار، الشعب، الجزائر نيوز...) وكذلك ظهور كتابه الجديد والموسوم بـ (مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم). وهذا ما يبيّن لنا مدى الوعي الثقافي لدى هذا الباحث. فلم تمنعه المهام السياسية من الإبداع ومواصلة درب المفكر الباحث، وهذا معروف عنه وهو الذي تربى في كف الأسرة السياسية نظراً للمناصب التي تقلّدتها على فترات زمنية متقاربة، فقد اهتم أيضاً بالسياسة ممزوجة بعلم الاجتماع وتظهر لديه مؤلفات من مثل (النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من تحولات؟، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية -مترجم-، مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم).

ولقد ترأس د. محمد العربي ولد خليفة المجلس الأعلى للغة العربية من 2001م إلى 2012م، ولقد شهد المجلس فترة توليه الرئاسة نشاطاً منقطع النظير في كل ما يتصل بموضوع اللغة وترقيتها وكذا ميدان الترجمة كونها أحد الاستراتيجيات التي تؤدي إلى التفتح على الآخر. وإذا ما أردنا التعريف بالمجلس الأعلى للغة العربية فإننا نقول عنه أنه منبر أكاديمي يهتم بقضايا اللسان واللغة، وهو من أحدث المؤسسات اللغوية في الجزائر، وقد أسس "وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 226/98 في 17 ربيع الأول عام 1419هـ الموافق لـ 11 يوليو 1998م. وأعطيت للمجلس صلاحيات ومهام كبيرة منها السهر على الحفاظ على اللغة العربية، وتعزيز استعمالها في جميع الميادين، وكذا العمل على ترقيتها والرفع من مستوى والتمكين لكل من يخدمها"⁴⁵. وإذا نظرنا إلى جهود المجلس الأعلى في مجال الحفاظ على اللغة في فترة ترؤسه من قبل د. محمد العربي ولد خليفة، نلحظ اهتماماً منقطع النظير بكل ما يتصل باللغة والهوية والإعلام من شأنها.

ويمكن إجمال أهم القضايا التي انشغل بها المجلس^{*} في:

- 1- دور الجزائر عبر التاريخ في نشر اللغة العربية.
- 2- تعزيز وترقية استعمال اللغة العربية.
- 3- خدمة اللغة العربية مهمة جميع الأقطار العربية.
- 4- إعطاء أهمية للترجمة إلى اللغة العربية.

وانطلاقاً من هذه الأهداف التي سطّرها المجلس في تفعيل النشاط الثقافي واللغوي بين الباحثين الأكاديميين وذلك بتفعيل أيام دراسية وندوات وملتقيات ومؤتمرات تناقش الواقع اللغوي وتستشرف آفاقاً للنهوض باللغة والهوية اللغوية في الجزائر وحتى بالنسبة للمنطقة الأفروعربيّة.

فقد تمكّن المجلس الأعلى للغة العربية فترة تسييره من قبل رئيسه السيد د. محمد العربي ولد من تفعيل نشاط فكري ثقافي تبيّنه الجداول الإحصائية لمنشورات المجلس ونشاطاته. وهذا ما يجعلنا نثني على مجهودات د. محمد العربي ولد خليفة

في تقييم هذا النشاط من أجل مسيرة الحادثة التي لطالما يستشرفها في كل خطاباته ومؤلفاته، فهو يستثمر في كل مرة رصيده المعرفي في العلوم الإنسانية من أجل تقييم الواقع ومساءلة المتوقع.

وأما بعد توليه رئاسة المجلس الشعبي الوطني فقد طغت على الباحث المهام السياسية والطروحات التعاونية بين مختلف البلدان في القضايا التي تتصل بالدولة وعلاقتها بالعالم. وهذا ما كنا في كل مرة نتابع أخباره عن كثب عبر صفحة الباحث⁴⁶ على موقع التواصل الاجتماعي -فايسبروك-، فلقد أخذت المهام السياسية الباحث من ذلك الجو الأكاديمي الذي لطالما فعله في الساحة الأكademie، إلا أنه ومع ذلك لازال شغوفا بتوقيع حرفه على الورق، وهذا ما يتضح من سيرورة الكتابة عند في الجرائد والمجلات الأكاديمية. ولعل كتابته في الجرائد اليومية كانت نابعة مما "تمارسه الثقافة والإعلام والاهتمام الشري بمنتجات التكنولوجيا من تأثير على النخب وبعض القيادات السياسية والانتاجانسا فتبعد وكأنها هي الممثلة لكل المجتمع المدني على الرغم من انزعالها في برج عاجي وانفصلها عن الشعب"⁴⁷ لهذا فهو على وعي بأن ما يكتبه سيقرأ لا محالة لهذا فإن تلك العناوين الإغرائية التي يصيغها لمقالاته خير شاهد على قصدية التأثير والتغيير في الأفراد الجزائري فتظهر عنوانين من مثل: (محطات ثقافية - من مساهمات الحضارة الإسلامية في تنوير الإنسانية)، (مساهمات أولية في الحوارات الحالية، في أبعديات الديمقراطية: نظريات وتطبيقا)، (مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعال)، (مشروع المجتمع وتاريخ المجتمع - التحولات الاجتماعية والسياسية في الجزائر والمنطقة الأفرو عربية) (...الخ) وهي مقالات منشورة في جرائد يومية بعد توليه رئاسة المجلس الشعبي الوطني، وفيها يظهر وعي الباحث لكل مستجدات المجتمع والعالم. كما أنه ألف كتابا جديدا نشر سنة 2013م فقد صدر للدكتور محمد العربي ولد خليفة بمناسبة المعرض الدولي للكتاب الأخير كتاب جديد عنوانه (مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعال) عن منشورات ANEP وهو كتاب حاول فيه المؤلف

رصد أهم التحولات الاجتماعية والسياسية للعالم العربي. يقع الكتاب في 370 صفحة، موزعة على تسعه فصول ويتناول أهم القضايا والتحولات الكبرى التي عرفتها المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة والتي وصفها المؤلف بـ (الحرجة). ولقد طعم المؤلف الكتاب بموضع آخر تتصل بالتربيبة والثقافة وعلم الاجتماع وهذا ما تتضح لنا دواعيه بالنظر إلى التكون العلمي الأكاديمي لدى المؤلف باعتباره مختصاً في علم الاجتماع.

إن الكفاءة العلمية والموسوعية في مجال تخصص د. محمد العربي ولد خليفة مكنته من النظر إلى القضايا الراهنة برؤية بانورامية تتعلق مع البنية الاجتماعية وهذا ما يظهر منذ بداية العنوان (الهيكلة، والعالم) فهو قد حفر في أركيولوجيا التحولات التي طرأت على العالم خاصة الدول العربية. كما ظهرت عنده هذه الرؤية في الأعمال السابقة.

تدور فصول الكتاب حول قضايا تتصل بالتاريخ والحاضر والمستقبل في تعلق مع معطيات مجتمعية خاصة بكل مجتمع، فهو يتحدث عن التاريخ واستمراريته في الحاضر والمستقبل -لما لا- وأثر الانقطاع عن التاريخ في بلاد معينة، ولقد وظف موضوع التاريخ بشكل بارز في مؤلفه هذا وفي كل مؤلفاته، عائداً بذلك إلى منجزات حركة التحرير الوطني. كما يظهر حديثه عن موضوع الحضارة باعتبار أنَّ هناك حضارات وليس حضارة واحدة وهي ترتبط بالثقافة، وهذا ما يطرح سؤال الصراع والتكامل بين الحضارات. وقيام الحضارة يستدعي قيام دولة معينة لهذا فقد ربط مفهوم الصراع بين الحضارات بانهيار الدولة وتفكك السلطة⁴⁸ وبالإضافة إلى هذا فإن المؤلف قد ركز أيضاً على مسؤولية النخب القيادية، إذ أن المجتمعات تعرف بنخبها المثقفة والواعية بشروط الانتماء والهوية، وهذا ما يتماشى مع أحد النقاط الرئيسية في كتابات د. محمد العربي ولد خليفة ألا وهي حديثه عن موضوع **الديمقراطية وحقوق وواجبات المواطنة**. فلا يخفَ عنده هذا

الوعي التفافي والاجتماعي بكينونة الفرد في مجتمعه وبحثه عن حقوقه وواجباته مما يحقق الاستقرار في بلد معين.

والملاحظ عن طريق الكتابة والإبداع عند د. محمد العربي ولد خليفة أنه طريق حافة بالمستجدات بحسب الظرف، فلم تمنعه المهام والارتباطات السياسية من طرح أفكاره ورؤاه على الورق، ولم يكتف بالتقى بين الأروقة الدبلوماسية وإنما حاول كل جهده تمحيص ونقد الواقع واستشراف البديل والمأمول، فهو يستحق لقب الباحث الموسوعي المنقب بجدارة.

خاتمة:

إن الحديث عن كتابات د. محمد العربي ولد خليفة هو حديث عن عالم موسوعي بانورامي الفكر، استطاع أن يخط طريقاً من ذهب بفعل الكفاءة العلمية التي يتحلى بها؛ فاستطاع أن يلتحى أسلنة الحاضر ومساءلة التراث والتاريخ واستشراف المستقبل بتقنيات وأاليات عالم الاجتماع، الذي يتعامل مع الظاهرة وفق تواردها في مجتمع معين، وهذا ما جعله يرتبط بالمجتمع وقضاياها أيمما ارتباط حتى أنه كتب في كل ما يتصل بالمجتمع من كل الجوانب. ونجد في كتابات الدكتور محمد العربي ولد خليفة وحواراته ملامح المتوقف الوعي بقضايا أمته، ولقد استلهم من الذاكرة الثورية منهجاً تأصيلياً لأفكاره، فربط الحاضر بعراقة التاريخ...

لقد دأب د. محمد العربي ولد خليفة على رفع راية الثورة الجزائرية لأنها الرمز الذي جسدت بواسطته السيادة الوطنية، وب بواسطتها استرجعت الهوية الوطنية بكل مكوناتها (اللغة، الدين، التاريخ، الثقافة..) لهذا فقد تعامل مع الثورة ومع مرتزقات الهوية تعامل نسأولي، وفي كل مرة نلفيه يطرح أسلنة عن الرهانات التي تواجهها الهوية الوطنية بعد أن دأبت بعض الأيدي والأطراف على العبث بها لأغراض شخصية ومنفعة، وهذا ما جعل الباحث يذود عنها بقلمه، ولسان حاله يقول أن لا مجتمع بدون هوية ولا تقدم ومواكبة العصر بدون هوية واضحة المعالم.

إن المتبع لاستراتيجية العنونة والمضمون العام في مؤلفات د. محمد العربي ولد خليفة يلاحظ توارد مصطلحات تخص موضوع الهوية في كتاباته، فهو يستعين بمجال تخصصه في طرح موضوع الهوية وتعالقها مع مجموعة من العلوم الإنسانية (الفلسفة، علم الاجتماع، علم النفس، التربية...الخ) وهذا ليس بالغريب عن باحثنا. لكن يبقى هناك ثمة أمر عالق هو أنه عادة ما ينحاز إلى قضايا السياسة أكثر من القضايا التي تتعلق مع تساؤلات الفرد عن كينونته و هوئته، فقد طغى الجانب السياسي في مؤلفات د. محمد العربي ولد خليفة بالرغم من أنه يعطي الإطار العام لكتبه على أنها -وكما تبدو لأول وهلة- أنها كتب بانورامية الموضوع؛ لكن وبمجرد أن يتصفحها القارئ إلا ويدرك ذلك الاستئثار للجانب السياسي على حساب القضايا الأخرى. وما تلك العناوين التي ألفها إلى دليل على ذلك.

نحن لسنا هنا في صدد مهاجمة هذا الطغيان للجانب السياسي لكن وبدنا لو كان هناك توازن ومقاربة بين حرص كل موضوع، كي لا يختل القلم لجهة دون أخرى، ونحن ندرك ذلك الجو السياسي الذي طبع المسار العلمي والعملي للباحث وهو شفينا هنا في أنه السبب الرئيس في سيطرة الجانب السياسي في كتابات د. محمد العربي ولد خليفة.

ومadam الحال كذلك، ومadam أننا بحثنا في هذا البحث عن موضوع الهوية في كتابات د. محمد العربي ولد خليفة فإننا نطرح سؤال عن آفاق حضور هذا الموضوع في كتاباته، فهل هو حضور سياسي أم حضور سوسيو اجتماعي؛ فإن كان حضورا سياسيا فإننا نتساءل عن الجهود السياسية المبذولة في ذلك من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية، خاصة وأن د. محمد العربي ولد خليفة يترأس أهم هيئة سياسية في الدولة الجزائرية؛ وأما إن كان حضورا سوسيو اجتماعيا فما هي الحلول المرتضاة في إعادة تفعيل الطاقات البشرية واسترداد الفرد الجزائري لقتنه بنفسه وبمجتمعه من أجل النزد عن هوئته، خاصة وأن د. محمد العربي ولد خليفة

هو الذي يقول أنه لا يوجد حل مطلاً "بدون استراتيجية يشارك المجتمع ديمقراطياً في تحديد محاورها ويساهم في إنجازها، بقيادة فكرية سياسية تجمع بين الذكاء والإرادة والوعي بالرهانات الكبرى لعصر ما بعد الحادثة والتجربة التاريخية لشعوبنا قبل حقبة الانحدار وبعده، وما سوى ذلك ليس أكثر من مضاربات في (بورصة) الكلام لكي لا نقول لغواً لفظياً وديماغوجية سياسية تولد ميتة، أو تموت قبل أن تولد"⁴⁹، ونطرح تساؤلنا هذا من منطلق أتنا أصبحنا نرى ظاهرة اجتماعية سائدة تمسُّ بهوية الشخص ألا وهي ظاهرة هجرة النخبة إلى الخارج، أو ظاهرة ما يعرف بالجنسية الثانية، فالى أي حد يمكن الحديث عن الهوية في ظل التعدد الجنسي -إن صح القول-؟ ونحن ندرك أن هذا الموضوع ينضوي ضمن القضايا التي تشغّل عالم الاجتماع، وباحتنا هذا معروف عنه نبوغه في هذا التخصص، كيف يمكن الحديث عن الهوية في ظل تداعيات العولمة وهجرة الأدمغة واكتساب جنسيات ثانية.

هوامش البحث:

- ◆ فهو عضو في اتحاد الكتاب الجزائريين منذ 1965.
- وزير الثقافة من 1980م إلى 1982م
- وزير التعليم الثانوي والتقني من 1982م إلى 1984م.
- سفير الجزائر في اليمن من 1985م إلى 1988م.
- سفير الجزائر في إيران من 1988م إلى 1991م.
- أمين عام المجمع الجزائري لللغة العربية 1998م.
- عضو منتخب في مجمع اللغة العربية في دمشق 2003م.
- عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني 1979م-1984م.
- عضو في الأمانة الدائمة لجبهة التحرير الوطني 1979م-1980م.
- مستشار الشؤون الثقافية والاجتماعية في حزب جبهة التحرير الوطني من 1965م-1979م.
- كاتب الدولة للثقافة والفنون الشعبية من 1980م-1982م.
- كاتب الدولة للتعليم الثانوي والتقني من 1982م إلى 1984م.

- النائب الأول للجنة الانتخابات الرئاسية ثم رئيسها المؤقت ديسمبر 1998م - أبريل 1999م.
- ♦ - ومنها: - مكتب تنسيق التعریب بالرباط، مؤسسة الترجمة ببيروت، مؤسسة الفكر العربي ببيروت، مركز البحث في العالم العربي الإسلامي، مؤسسة الأمير عبد القادر، مؤسسة عبد الحميد بن باديس، مؤسسة البشير الإبراهيمي، مؤسسة مفدي زكرياء، مؤسسة المقراني، مؤسسة مولود قاسم نايت بلقاسم.
- حضوره لنشاطات اتحاد الكشافة الإسلامية والتنظيمات الطلابية.
- منظمات حركة المجتمع المدني التي تتناول موضوعات لها علاقة بمهام واهتمامات المجلس بما في ذلك الزوايا.
- ندوة دولية موضوعها حول: مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية، 6، 8 نوفمبر 2000م.
- ندوة تيسير النحو في 23، 24 أبريل 2001م.
- الندوة الدولية: اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، في 28، 29 ديسمبر 2002م.
- ندوة مغاربية: مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن بين أقطار المغرب العربي الجزائر، 2003م
- ندوة وطنية: أهمية الترجمة وشروط إحيائها. الجزائر 2004.
- ندوة دولية: الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها بالعربية، 2007م.
- ندوة دولية: الفصحي وعامياتها، 2007م.
- - نشير إلى أنه بالنسبة لعنوانين الكتب فإن مدونة هذا البحث عشوائية، بمعنى أننا في كل مرة نتوقف عند أحد العنوانين المشار إليها في التعريف بالمؤلف، لهذا تقادينا تكرارها في عنصر المدونة، وسوف نكتفي بالإشارة إليها من حين إلى آخر.
- 1- نشر هذا المقال في العدد 05 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2001.
- 2- نشر هذا المقال في العدد 13 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2005.
- 3- نشر هذا المقال في العدد 15 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2006.
- 4- نشر هذا المقال في العدد 16 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2006.
- 5- نشر هذا في العدد 17 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2007.
- 6- نشر هذا المقال في العدد 06 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2002.
- 7- نشر هذا المقال في العدد 14 من مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، 2005.

- ♦ - استندنا في صياغة ملخصات هذه المقالات السبعة على مقال للباحثة: فريدة بن فضة، دراسة وصفية تقويمية لمجلة اللغة العربية، إشراف: صالح بلعيد، بحث منشور ضمن كتاب: حوصلة أولية لنشاطات المجلس 1998-2008م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2009م.
- 8- مقال منشور بمجلة معاالم، مجلة فصلية تعنى بترجمة مستجدات الفكر العالمي، تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية، ع03، صيف 2010، ص 59 إلى 65. وقد نشرت هذه الدراسة في العدد 510 من العالم الدبلوماسي، (باريس عدد سبتمبر، 1996، تحت عنوان: بأي لغة نكتب؟ الوطن الأبي للمستعمر).
- ♦ - ألبير ميمي كاتب من أصل يهودي تونسي، خريج المدرسة التطبيقية للدراسات العليا جامعة نانتير، فرنسا. ومن مؤلفاته: ملامح المستعمر (1957)، أنطولوجيا الآداب المغاربية (1969) ملامح المستعمر العربي المسلم وأخرين (2004).
- 9- ألبير ميمي، الوطن الأبي للمستعمر، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معاالم، ع03 صيف 2010، ص 59
- 10- المرجع نفسه، ص 63.
- 11- على الكنز، وضعية العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية -البحث العلمي والمناهج والمؤسسات، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معاالم، ع 04، ربيع 2011م، من ص 13 إلى ص 27. ونشر هذا البحث -كما يشير إليه المترجم- في كتاب بعنوان "écrits d'exil" الصادر سنة 2009م عن دار القصبة. وقد قام المترجم بإضفاء بعض التعديلات والإضافات على البحث الأصلي.
- 12- أغريش، الظلامية الكولونيالية في أوروبا-أربعة قرون من تبرير الرق والإمبريالية ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معاالم، ع 06، 2011م، من ص 13 إلى ص 25.
- 13- المرجع نفسه، ص 24.
- 14- جان مارك لوبيان، هل العلم كوني أم أن لكل حضارة أدواتها المعرفية الخاصة؟ ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معاالم، ع 02، مطبعة الشمسية، 2010، من ص 11 إلى ص 19.
- 15- صدر هذا المقال في شهرية العالم الدبلوماسي بتاريخ ديسمبر 2010. وهو عبارة عن رثاء اللغة الفرنسية في مقلتها الأولى. وقد وردت الدراسة تحت عنوان: اجتياح الكل انكليزي: النخب تضحي باللغة الفرنسية لصاحبها "غاستون بيلي". ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، وهو مقال منشور في العدد 27 من مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، 2011م.

- 16- غاستون بيلي، الكل انكليزية، ترجمة: محمد العربي ولد خليفة، مجلة اللغة العربية ع 27 المجلس الأعلى للغة العربية، 2011م، ص 13.
- 17- صالح بلعيد، منافحات في اللغة العربية، ص 172 و 174.
- 18- محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخية، أبعاد ومعالم، الجزائر، دار الأمة 2001، ص 11.
- 19- صالح بلعيد، دراسة وصفية تحليلية لمؤلفات الباحث محمد العربي ولد خليفة، مجلة اللغة العربية، ع 13، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 260، 261.
- 20- محمد العربي ولد خليفة، قضايا فكرية في ليلة عربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، (من مقدمة الكتاب).
- 21- عز الدين ميهوبي: محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من الموقع الرسمي لعز الدين ميهوبي على الرابط التالي : <http://azzedinemihoubi.com>
- 22- عز الدين ميهوبي: الموقع نفسه.
- 23 -<http://essalamonline.com/ara/permalink/28325.html>.
- 24- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دار ثالثة للنشر، الجزائر: 2003، ص 17.
- 25- محمد أرزقي فراد، محمد العربي ولد خليفة...أسئلة من أجل نقد الذات ومساءلة الآخر، مقال نشر بجريدة الشروق اليومي بتاريخ 23 جوان 2007.
- 26- ينظر: محمد أرزقي فراد، محمد العربي ولد خليفة...أسئلة من أجل نقد الذات ومساءلة الآخر، مقال نشر بجريدة الشروق اليومي بتاريخ 23 جوان 2007.
- 27- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ص 272.
- 28 -<http://essalamonline.com/ara/permalink/28325.html>.
- 29 -<http://essalamonline.com/ara/permalink/28325.html>.
- 30- محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من كلمته ضمن الندوة المغاربية حول مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، ص 39.
- 31- محمد العربي ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، ص 182
- ◆ وقد توصل "ك.ليفي شتراوس" في دراسة عن الأنثربولوجيا البنوية إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن هناك علاقة وطيدة ومعقدة جداً بين اللغة والثقافة.
 - يمكن النظر للغة باعتبارها منتجًا ثقافياً.
 - إن اللغة هي الشرط الأول لنشأة الثقافة.
 - تتوقف التنشئة والتطبع أي نقل الموروث القافي على اللغة.
 - لكل ثقافة بنية مماثلة تماماً للغة. (ينظر: محمد العربي ولد خليفة، عن مقالة له في كتاب العربية الراهن والمأمول، الصادر عن المجلس الأعلى للغة العربية، مطبعة الأمة، 2009م، ص 21).
 - 32- محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من كلمته ضمن الندوة المغاربية حول مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، ص 41.
 - 33- محمد العربي ولد خليفة، المرجع نفسه، ص 42.
 - 34- محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من كلمته الافتتاحية خلال اليوم الدراسي حول: أهمية البحث الجامعي بالعربية وتطبيقاتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2010، ص 12.
 - 35- محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من كلمته ضمن الندوة المغاربية حول مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، ص 43.
 - 36- مرزاق بقطاش، فقرة من كلمة العدد 02 من مجلة معالم، مطبعة الشمسية، 2010، ص 10.
 - 37- محمد العربي ولد خليفة، مقتطف من كلمته الافتتاحية خلال اليوم الدراسي حول: دور وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية وترقيتها، ص 17.
 - 38- فريدة بن فضة، دراسة وصفية تقويمية لمجلة اللغة العربية، إشراف: صالح بلعيد، بحث منشور ضمن كتاب: حوصلة أولية لنشاطات المجلس 1998-2008م، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2009، ص 73.
 - 39- السعيد مقدم، دور اللغة العربية في تعزيز مسيرة بناء وحدة المغرب العربي الكبير، منشور ضمن أعمال الندوة المغاربية حول مساهمة اللغة العربية في التواصل والتضامن والوحدة بين أقطار المغرب العربي، بفندق الأوراسي، 29، 30 جوان 2003، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، ص 57.
 - 40- السعيد مقدم، دور اللغة العربية في تعزيز مسيرة بناء وحدة المغرب العربي الكبير، ص 52.
 - 41- محمد العربي ولد خليفة، الطلامية الكولونيالية في أوروبا أربعة قرون من تبرير الرق والإمبريالية، مقال بمجلة معالم، ع 05، 2011م، من ص 13 إلى ص 25.
- 42 -www.voltaire-integral.com/html/03/08ALZIRI.htm.

- 43- محمد العربي ولد خليفة، الظلامية الكولونيالية في أوروبا أربعة قرون من تبرير الرق والإمبريالية، ص 13.
- 44- مقتبس من مقال نشر في جريدة الجزائر نيوز يوم 10 نوفمبر 2013م.
- 45- صليحة خلوفي، دراسة وصفية تقويمية لـ(الملتقيات-النحوات- الأيام الدراسية-الأعداد الخاصة)، إشراف: صالح بلعيد، حوصلة أولية لنشاطات المجلس، منشورات المجلس، 2009م ص 99.
- ♦- استندنا في صياغة هذه القضايا على ما قام به الباحث أحمد عزوز في مقال له بعنوان: "مقاربة في استراتيجية المجلس من خلال افتتاحيات مجلته (اللغة العربية)"، منشور بكتاب حوصلة أولية لنشاطات المجلس 1998-2008، منشورات المجلس الأعلى، 2009م.
- 46- رابط الصفحة الرسمية للدكتور محمد العربي ولد خليفة على الفايسبوك:
<https://www.facebook.com/OuldKhelifaMohamedLarbi?fref=ts>
- 47- محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي ماذا تغيّر فيه؟ وأين نحن من تحولات؟، ديوان المطبوعات المدرسية، الجزائر، 1997 ، ص 382.
- 48- يراجع موقع: <http://www.djazairnews.com/djazairnews/64235>
- 49- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، ص 446.

دور البرلماني في تحقيق الأمن اللغوي

عبد الحفيظ شريف

جامعة مولود معمرى، تizi�ي - وزو

مقدمة: في ظل تداخل مصالح الدول، وتشابك علاقاتها، ومحاولة كل أمة فرض وجودها والحفاظ على كيانها من الانقضاض أو الانفراض؛ صار سعي النخب في كلّ أمة حثيثاً إلى تأمين الجبهات التي تهدّد من قبلها، معتمدة على تطوير قواها العسكرية، وجعلها أكثر جاهزية واستعداداً، والعمل على امتلاك اقتصاد قوي لا تهزه الأزمات المالية العالمية والإقليمية، وتأهيل كفاءات سياسية تحسن التعامل مع الآخر وتقدر القضايا حق قدرها، وكل هذه الجبهات من الضرورة للأمم بمكان، غير أنّ القوة الحقيقة للأمم تكمن في ما نبع من داخلها وشاع بين أفرادها حتّى صار مكوناً من مكوناتها من خلال تأمين حقيق للجبهات والمنظومات الأساسية والأكثر التصاقاً بغالبية أفراد الأمة، كالتعليم والصحة والعدالة والثقافة وهي منظومات تستثمر مباشرة في الإنسان بناءً وتكويننا وتنقيفاً لتأتي منظومات أخرى لا تقل شأنها عن سابقاتها بما تؤمنه من الحاجات الضرورية والكمالية لهؤلاء الأفراد كالمنظومات الزراعية والصناعية والخدمية. ومن هنا يتقاوت أمن الأمم الداخلي بحسب اهتمام النخب ورجال القرار بالمنظومات القطاعية العمودية وتطوير إمكاناتها وتجديد فعاليتها للوفاء بما يؤمن حاجات الأفراد؛ إلاّ أنّ هناك نوعاً آخر من المنظومات المجتمعية ذات طابع أفقى تستغرق جميع أفراد الأمة داخل إقليم واحد أو أقاليم تشارك كلياً أو جزئياً في الانتماء لذاك

المنظومات، و تستجيب لمعطياتها، وأبرزها الدين واللغة والتاريخ والعرق وغيرها من أمثلتها مما شعر الأفراد بالاحتماء والاستقواء والاعتراض بالانتقام. فليس بالضرورة أن يكون المجتمع متجانسا في كل مقوماته حتى يتحقق أمنه؛ بل يكفي في ذلك أن تتحقق لدى أفراده قناعة التعايش والقبول والاعتراف بحقوق الأفراد والدفاع عنها.

ويأتي الحديث عن "دور البرلماني في تحقيق الأمن اللغوي" كعنوان على مدى ما يمكن أن يبنله البرلماني من موقعه في إرساء دعائم الأمن الداخلي للمجتمعات وما يُسهم به في دفع الاهتزازات المجتمعية، ومع الإشارة إلى أنَّ قيام مثل هذه المشاريع رهين بوعي وممارسة جميع أفراد الأمة ونخبها كل من موقعه؛ فإنَّ هذه المقاربة ستتعرض لدور البرلماني الجزائري في تحقيق ذلك وهل له سُبْحَانُ الْمَنْصُبِ - القدرة على إسهام أكبر من غيره في تحقيق أمن لغوي في الجزائر؟ وهل له إمكانية ذلك؟ وما الذي يمكن له؟ وهي الأسئلة التي ستحاول هذه المقاربة الإجابة عليها.

تعريف الأمن اللغوي: منْ أَمِنَ: قال ابنُ فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضدَّ الخيانة، و معناها سُكُون القلب، والأخر التصديق. والمعنيان كما قلنا متداينان. قال الخليل: الْأَمْنَةُ مِنَ الْأَمْنِ. والأمان إعطاء الأمانة. والأمانة ضدُّ الخيانة¹ الأمانُ والأمانة بِمَعْنَىٰ. وقدْ أَمِنْتُ فَأَنَا أَمِنْ إِعْطَاءَ الْأَمْنَةِ. والأمانة ضدُّ الخيانة¹ الأمانُ والأمانة بِمَعْنَىٰ. وقدْ أَمِنْتُ فَأَنَا أَمِنْ وَأَمِنْتُ غَيْرِي مِنَ الْأَمْنِ وَالْأَمَانِ. والأمانُ: ضدُّ الْخَوْفِ... وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَءَامَنَهُمْ مِنْ حَوْفِهِ﴾ [اقریش: 4] ابنُ سیده: الْأَمْنُ نَقِيضُ الْخَوْفِ، أَمِنْ فَلَانُ يَأْمُنْ أَمِنْ وَأَمِنْ... والأمانة: الْأَمْنُ... وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَهَذَا أَبْلَأَ الْأَمِينِ﴾ [الثَّین: 3] أي: الْأَمْنُ، يَعْنِي مَكَّةَ، وَهُوَ مِنَ الْأَمْنِ². وهو مصطلح استخدمته اللسانية نيكول غوتیه (Nicole guta) في بحثها لمظاهر التعُدُّ اللغوي في المجتمعات المختلطة

وبالتحديد في تجمعات المهاجرين بفرنسا، إذ لاحظت الخطر الذي يُشكّل تعدد لغات السكان في هذه التجمّعات من منظور التواصل والانسجام المجتمعي، وأنَّ تقييّت المجتمعات من الداخل يأتي من التسامح اللغوي³. ورغم ما يوحي به مصطلح التسامح من أريحية؛ إلاَّ أنَّ التسامح في حق اللغة، لا يفسِّر إلا بالتنازل والارتداد عن مُقْوِّمٍ من أكبر مقومات استقرار الأمم ورقبيها، وازداد الاهتمام بعده في استثمار الاعتبار اللغوي لنشر التوافق المجتمعي، وعده عامل ضروريًا من عوامل نجاح سياسات الدول وإثبات وجودها، ولا أدَّل على ذلك مما شهده العالم من حفّات ذلك النزاع الذي أدارت حفّاته روسيا والولايات المتحدة حول المسألة الأوكرانية بأبعادها الاقتصادية والاستراتيجية، والذي أسَّست فيه روسيا تدخلها في جزيرة القرم على اعتبار اللغة الروسية لسكانها، وكان لبرلمانها دورٌ سياسي متقدِّم تحمل به أعضاء البرلمان في البلاد المتنازع عليها مسؤولياتهم التاريخية كاملة. ناهيك عن العديد من المواقف الدولية التي كان العامل اللغوي فيه اعتبراً مرجعاً في المفاوضات وأداة لاستباب أمن الشعوب، أو اضطرابها.

طبيعة الوضع اللغوي الجزائري: يتشكّل المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات الأرض من نسيج مجتمعي متّوِّع في أصوله العرقية واللغوية، وأهمَّ ما يتشكّل منه: العرب بفروعهم، والمزيغيون بتنوع مواطنهم. ومنذ دخول الإسلام واستقبال الشمال الإفريقي للعرب الفاتحين واستقرار الإسلام بها؛ حدث من الانسجام والتعايش بين الجنسين العربي والمزيغي ولغتيهما ما شهدته معظم البلاد المفتوحة من أثر مرافقه العربية للإسلام، وبما أيقنه السكان الأصليون من حقيقة الإسلام وسماحة العربية، وأصبحا مع الزمن من المكونات الأساسية للنسيج المجتمعي الجديد، "ولم يسجل لنا التاريخ...أنَّه حدث نزاع حول الامتياز الذي حظيت به العربية في الشمال الإفريقي عامَّة، وفي الجزائر خاصة"⁴ أو تعرض هذا

التعايش في أمنه الديني أو اللغوي من قبل أهل البلاد العرب والمغاربة، حتى في ظل الحكم التركي الطويل الذي اقطع للتركية ما تعلق بأمور الحكم من المكاتب الإدارية والديوانية، إذ كانت التركية لغة الإدارة الرسمية⁵ وانتظمت اللغة العربية واللغات المحلية لنفسها نمطاً من التعايش المثير تكفلت فيه اللغة العربية بدور تأثير الحياة العامة الجامحة، ولغة الانفتاح على الامتداد الطبيعي والديني والتاريخي دون أن تمارس أي ضغط أو إقصاء أو تضييق على مجالات الاستخدام للغات المرافقة الأخرى في البيت والشارع والحديث اليومي والثقافة المحلية والتقاليد الشعبية لكل منطقة، ضمن تلك الأداءات التي يحصيها اللسانيون الجزائريون في ستة "القبائلية، الشاوية، الميزابية، الترقية، الشنوية، الشلحية"⁶ فاستفادت اللغة العربية في هذا الجو من جهود الكل حين خدموها وقدموها، لما لوقعها من القدسية القرآنية العربية، كما استفادت هذه المحليات من طاقات العربية وثرائها وخصائصها، وقد دُوِّنت كثيرة من نتاج الفكر والإبداع المازجعي بالحرف العربي، دون إحساس من هؤلاء بالتبعية أو الخوف من الإزاحة، وقابل ذلك تقدير أهل العربية للخصوصيات الثقافية المحلية، وكان من نتيجة هذا، حدوث تألف مجتمعي وتعايش لغوي متقدم قدم فيه أعلام أمازيغ للغة العربية خدمات فاقت ما قدّمه كثير من العرب للغتهم، وسلم الكل بمنطقة تشكيل الجماعة التي تكونت باللسان العربي، وبفرصة تاريخية، وهذه الفرصة هي انتشار الإسلام وانتشار العروبة اللسانية مع الإسلام، وليس العروبة عروبة الأعراق أو الإثنية، وليس العربية لغة شعب دون شعب، فهذه هوية واسعة⁷ ولم تكن الجزائر بوضعها اللغوي الآمن يومذاك بداعاً من الأمم؛ بل كانت على وضع يتلاطم تماماً مع سنن اللغة وبناء الأمم، فقد شهدت التجارب التاريخية عبر العصور ارتباط اللغة القوي، ودورها المتميز، ببناء الأمم، وكيف أن قوة اللغة تترجم قوة الأمة، وأن إضعافها يهز

كيانها، وقد وعى العلماء وال فلاسفة والمبدعون والساسة بأهمية هذه العلاقة⁸. ولا عجب في امتلاك اللغة سلطان توجيه المجتمعات، والقيام على تأمين لحتمتها.

كانت هذه لمحّة عامة عن طبيعة الوضع اللغوي الجزائري وما كان سائداً فيه منذ العهد الأول لفتح الإسلامي، حتّى نزل بالجزائر الاحتلال الفرنسي الاستيطاني الصليبي الذي كان العامل اللغوي محوراً أساساً من محاور إقدامه على احتلال الجزائر، وعوامل رئيساً من عوامل استدامة مكتبه وتوطيد أركان فساده.

إعادة تأطير فرنسا للوضع اللغوي الجزائري: لا يسع المقام لاستعراض جميع تفاصيل هذه القضية الكبرى، والتي عُدّت من أبرز اهتمامات سلطات الاحتلال فسعت بكلّ ما تملك للتمكّن للغة الفرنسية وإيادة ما دونها، فبذلت فرنسا لذلك أموالاً، وأعدّت لذلك رجالاً، وخطّطت ودبّرت، واحتالت ومكرّت، واسأل في ذلك عن جهود القس رايـال (Raynal) وبنشي (Penchet) والأسطورة القبائـلية، وعن أعمال الجنـال ديفيفـي (Duvivier) ودراسـات دـ. بـودـيشـون (D.Bodichon) سنة 1845م في "الاستغلال المنهجي للأحقاد الكامنة بين العرب والقبـائل، وتمثلـ في إدماـج القـبـائل ومحـو العـرب"⁹ وهي خطـط تـقـتـلـ خـلـافـا قـديـما وأـحقـادـا دـفـينـة، وـتـرـوـجـ لـنـزـاعـ خـفـيـ تـقـنـنـتـ في تـسوـيقـهـ، وـحـشـدـ أـنصـارـ لهاـ فيـهـ بـمـخـتـلـفـ الـطـرـقـ وـالـوسـائـلـ.

ورغم ما يعلـمـهـ المـحتـلـ منـ حـقـيقـةـ الـوـضـعـ الـلـغـوـيـ فيـ الـجـزـائـرـ منـ تـعـاـيـشـ وـانـسـجـامـ؛ إـلـاـ أـنـهـ عـدـ إـلـىـ تـأـجيـجـ الـخـلـافـ وـإـثـارـةـ النـزـعـةـ الـلـغـوـيـةـ فيـ الـجـزـائـرـ وـبـذـلـ فيـ ذـلـكـ جـهـداـ عـظـيمـاـ حتـىـ بـعـدـ الـاسـقـلـالـ وـهـيـ الـجـرـائمـ الـتـيـ لـاـ تـرـازـ الـجـزـائـرـ تـعـانـيـ منـ آـثـارـهـ الـبـلـيـغـةـ إـلـىـ الـيـوـمـ.

وليس استعراض هذه القضية هنا لغرض سرد بعض أحداثها ورجالها، بقدر ما هو إشارة إلى تنبـهـ الاستـعمـارـ إـلـىـ فـاعـلـيـةـ تـحـريـكـ العنـفـ الـلـغـوـيـ فيـ مـسـتـعـمرـاتهـ وـتـوـظـيـفـ قـضـيـاـهـ الحـسـاسـةـ فـيـ لإـتـارـةـ بـؤـرـ خـلـافـ يـبـدـأـ فـكـرـيـاـ ثـقـافـيـاـ، وـيـنـتـهـيـ نـزـاعـاـ

وفرقة ودمارا، وهو ما يعني بمفهوم المخالفة أنّ ما يغيب المستعمر ويُعطّل مشاريعه التدميرية، ويباور الوضع اللّغوّي الصّحيح في أيّ بلد؛ هو بالذات ما يجب أنْ يُقوض التّصوّرات الكولونيالية، ويفسد مساعيها التي ليست في صالح اللّغات التي ثارَ أو أُثيرَ - بين متكلّميها ذلك النّزاع، وذلك ما يعني امتداداً قسرياً للفرنسيّة من خلال اشتغال الجيوب المجتمعية ببعضها؛ بينما تخلو الساحة للفرنسيّة تمتدُ في تلك المساحات التي أخلاها لها ذلك الانشغال.

الواقع اللّغوّي الحالي وموقف النّخبة منه: ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعًا لغويًا خطيراً، وكانت طيلة هذا العقد رهينة موروث فرنسي في التعليم والإدارة والإعلام، وأعطيت الأولوية للّغة الفرنسيّة في الانقاء الاجتماعي في ما بقيت العربية مُبعدة ومُضيقًا عليها في التعليم والإدارة والاستعمال العام، ولم تُتّلّ حظّها من الاهتمام، ثمّ رُميت بعد ذلك بالقصور والعجز، وكان من نتّيجة إجراءات ما بعد الاستقلال التي حاولت تدارك هذه الهيمنة؛ بروز طائفتي المُعرّبين والمُفرّنسين كنتيجة لصراع الفرنسيّة وأنصارها في الجزائر برعاية فرنسيّة من جهة، والعربية وأنصارها كامتداد لخطاب القوميّة العربيّة المشرقيّ من جهة أخرى.

وفي مرحلة السبعينات من القرن العشرين بدأت طلائع المُعرّبين في الظهور كفصيل مقابل في النّخبة الجزائريّة، وسرى التعليم المزدوج إلى المرحلة الثانوية وإضافة إلى عدم التجانس التعليمي وآثاره البعيدة علمياً ولغويّاً ونفسياً واجتماعياً؛ كثيراً ما كانت هذه الوضعيّة سبباً في "الصراع بين المُعرّب والمُفرّنس" وظهرت بعض المناوشات في التنظيمات الطلابية آنذاك¹⁰ وطبعيًّا أنْ يتحول ذلك العنف الطلابي من ساحات الجامعات ومدرجاتها إلى مراكز السلطة، ومناصب المسؤوليات التي تولّها هؤلاء الطلبة بعد سنوات، وهي الشّمرات الأولى التي نشهد فيها صراع النّخب في أعلى المناصب، بفعل الولاء اللّغوّي لجهات مختلفة.

ومع الفشل النسبي لمشروع التعريب، وتجسيد فاعليته ميدانياً لأسباب عديدة بعضها موضوعي وأغلبها مُفْتَلٌ؛ نجم عن ذلك فوضى وعدم استقرار لغوي وخللت الساحة للغة المحتلّ فجُمِدَ قرارُ تعميم استعمال اللغة العربية مطلع تسعينات القرن العشرين، وشهدت الساحة اللغوية الجزائرية جلاً عنيفاً تحول في مرّات عديدة إلى تهديدٍ حقيقي للحمة الوطنية، واهتزازٍ خطيرٍ للتوافق اللغوي الطبيعي الذي عرَّفَتْهُ الجزائر منذ الفتح الإسلامي.

لقد بانت المسألة اللغوية في الجزائر بؤرةً تضاف إلى بؤر أخرى، تحاول جهات تعددت مصادرها وانفتقت وجهتها على دفع الأمة الجزائرية العربية المسلمة إلى اضطرابٍ وفوضى، وهو ما يعني استبقاء التبعية والتخلُّف، والتحضير للانقضاض فالانقراض.

تبُدو ملامح الواقع اللغوي الجزائري اليوم واضحة في المشهد الثقافي والمنظومة التعليمية والجامعية منها خاصةً - وعلى مستوى الحياة الاجتماعية العامة، ولا يجد الناظر أي صعوبة في إدراك تناقض كبير يشهده المجتمع في مظاهره المختلفة التي انتجها ذلك الشرخ العميق بين التنظير والتطبيق، فاللغة العربية لغةً رسمية كما تؤكّد كل الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال، "وكانون استعمال العربية رقم 91-05 المؤرخ في 06 يناير 1991م، في المادة الثانية من الفصل الأول ينصُّ على أنَّ "اللغة العربية مُقوَّمٌ من مقوّمات الشخصية الوطنية الراسخة، وثبتت من ثوابت الأمة، يُجسّد العملُ بها مظهراً من مظاهر السيادة واستعمالها من النظام العام"¹¹ ومع تقليل المواد الدستورية القانوني، وصراحة النصوص التي تنظمّ الوضع اللغوي في الجزائر؛ إلا أنَّ الوجهة اللغوية الرسمية تحوّل منحى اللغة الفرنسية في الممارسة والإدارة، مع أنها جسم غريب على الأمة لم يكن ما يقارب القرنين من الزمن كفيلاً بإثبات مجرد قابليتها في الأمة، لكنَّ قلة

من أنصار الفرنسيّة ومن أصحاب النفوذ والمصالح تصرّ على أنها الأمل اللّغوّي المأمول، وأنّها حل النّجاة المنشود، وهي لم تكن كذلك لما يزيد عن مئة وثمانين سنة، لم ير فيها المجتمع الجزائري إلّا وضعوا لغويًا متربّدًا. "إنّ عدم تطبيق القوانين في المسألة اللّغوّية أدى إلى انعكاس سلبي على الهوية والانتماء فبرّزت ظاهرة تغريب الثقافة الوطنيّة بشكل مقلق، حيث تبدو ملامحها في تهميش اللغة العربيّة واحتلال الفرنسيّة المجالات الحيويّة¹²" ولتصحيح هذا الوضع المقلوب؛ يرى الدارسون والخبراء مخرجاً كفياً بتجاوز هذه المخاطر، من طريق دعم الحل العادل والمنطقي للمسألة اللّغوّية الجزائريّة؛ وهو تطبيق القوانين القائمة، واحترام جميع الجهات لتلك المنظومة القانونية التي تتوافق إلى حدّ بعيدٍ مع رؤى الخبراء واللسانين في فك لغم المسألة اللّغوّية.

دور البرلماني: في ظلّ ما تشهده العديد من دول العالم من حراك سياسي وغليان شعبي مختلف المنطلقات والأهداف، وتجنباً للنتائج المدمّرة التي تترجرّ عن استثمار الأطراف العديدة للبؤر التي تشكّل في كلّ المجتمعات براميل من المتغيرات التي لا تحتاج إلّا إلى شرارة متعمّدة أو طائشة، لتفجير بلد وإفقاء أممٍ والرجوع بحضارات كبرى إلى ما قبل التاريخ؛ فإنّ لرجل البرلمان دورٌ محوريٌّ في توجيه المسألة اللّغوّية في الجزائر توجيهها منطقياً سليماً، تراعي فيه المصلحة الوطنيّة العليا، وتتحقّق من خلاله آمال غالبية الشعب الجزائري دون إقصاء لحقوق التعدد اللّغوّي الفاعل والإيجابي، ومن هنا يتحتم على النائب -ابتداءً- أن يكون على وعيٍ سياسيٍّ لازم لإدراك مثل هذه القضايا، وممارسة فعله النيابي ضمن تلك الرؤية الشاملة، مع إدراك تفصيلي لحقيقة أوضاع البلد الثقافية، وعقلية التركيبة الاجتماعيّة، وحقيقة التجاذبات السياسيّة والمصلحيّة المعقدّة التي تتحكم في الكثير من القضايا.

إنَّ الوضع القانوني الذي يتيح للبرلماني الذي يكفل له القيام مالم يُتح لغيره وبحكم الدور الاجتماعي الذي يجعل منه وسيطاً فاعلاً وحاملاً أميناً لقضايا منتخبِيهِ، ومن خلال تفعيل جدوى المنصب السياسي للبرلماني؛ تجعل البرلماني طرفاً أساساً في ترتيب الوضع اللغوي الجزائري والإسهام الفعلى والمبادر في نشر السكينة اللغوية، ويسمِّهم في التأسيس للانطلاق الحضاري، وتعزيز الشعور بالهوية الوطنية الواحدة، ودفع تهديدات الاٰزدواجية والرطانة والهجين المُرافق لتحبيب اللغة العربية الوطنية الجامحة، وهي التهديدات التي تحولت في العديد من تجارب الشعوب إلى نزاعات وانقسامات مدمرة.

يمُنح الدستور الجزائري في مادته المئة (100) حق ممارسة النائب لاختصاصاته الدستورية وعبرت عنها بلفظ "أن يبقى وفيها ثقة الشعب، ويظل يتحسّس تطلعاته"¹³ وأيُّ تطلعٍ لعموم الشعب الجزائري أكبر من استكمال استقلاله الفكري والتّقافي واللغوي تحقيقاً لبند اتفاقيات إيفيان التي حدّدت وجهته "الشعب العربي المسلم"؟ وأيُّ وفاء أكبر من أنْ يبذل البرلماني كلَّ جهوده عن علم ووعي لتحقيق تطلعات شعبه الذي وضع ثقته فيه؟ إنَّها تطلعات يجب أنْ يرتفع بها النائب عن مجرد السعي لتوفير سكن أو وظيفة لمواطن، أو شفاعة لدى مصلحة إدارية لقضاء حاجة محتاج.

إنَّ القضايا التي ينبغي أنْ يفكِّر فيها البرلماني ويسعى لتحقيقها، هي تلك القضايا الكبرى التي تمسُّ فائدتها عموم الشعب، وتدفع الخطر عن الغالبية من الناس وتؤمّن نتائجها حاضر الأمة ومستقبلها، وإنَّ فليس للنائب أنْ يصرف جهوده ووقته وما منح من صلاحيات في مساعي مصطنعة لا يعود نفعها إلا على عدة أفراد في مجتمع يعذَّ أفراده بالملابيح. ومن هنا وجَب على البرلمانيين مباشرةً مهامهم الوطنية الكبرى واستغلال ما تمنحه المادة (109) من الدستور من حصانة "معترف

بها للنواب ولأعضاء مجلس الأمة مُدَّة نيايَتهم، ومهمَّتهم البرلمانية¹⁴ والتي يمكنهم من خلالها ممارسة جميع صلاحياتِهم في متابعة قضية الأمان اللّغوي في الجزائر انطلاقاً من موقعها الوطني، وكونها مسألة لا تقلُّ آثارُ إهمالها عن إهمال الأمان الغذائي أو الأمان المائي أو الأمان الحدودي أو غيرها، نظراً لدور اللّغة في البناء التّقافي والحضاري للأمم.

ومن خلال هاتين المادتين (100-109)، يتجاوز دور البرلماني نحو هذه المسألة دور المعلم في المدرسة، والأستاذ في الجامعة، والصّحفي في وسائل الإعلام، والباحث المفكّر في مكتبه، وغير هؤلاء ممّن لا يُعْقَون من مسؤولياتهم حول هذه القضية، وهو بذلك الحلقة التّوعية المسؤولة -شرعاً ووضعاً- عن رفع المطالبات المشروعة للجماهير والهيآت الشعبيّة حول الوضع اللّغوي الجزائري ومتابعته لدى السلطات العليا للبلد متابعة حقيقة نابعة عن قناعة وطنية، وفهم علميٌّ لطبيعة الوضع، وهي طبقة (الطبقة السياسية العليا) التي لا تُعَفِّ من مسؤوليتها في الاستجابة والتعاون.

وعلى صعيد آخر وانطلاقاً من طبيعة البرلماني الفكرية والعلمية الوعائية، وقوّة منصبه القانونية، فإنَّ على البرلماني أنْ يضطلع بوظيفة الإطلاع على جهود الأفراد من الباحثين والخبراء والهيآت الشعبيّة من الجمعيات الأهلية، والمؤسسات الثقافية الحاملة لهم المسألة اللّغوية في الجزائر، وعرضها على أصحاب القرار التنفيذي في صورة مُوحَّدة تستند إلى قاعدة شعبية عريضة بحكمة وصبر، دون ملل أو استسلام تجاه المضايقات الإدارية والسياسية المعهودة، والتي تقف وراءها جهات لا تقدِّر خطورة التسويف في حلّ هذه المسألة، أو أنها تقف وراء ذلك عامدة بكل السبل.

ويَجْمُل بالسادة النّواب ها هنا أَنْ يعملا على أَلَا يكون طرُح هذه القضية وتبنيّها مسألة حزبية تتبعي نصرا سياسويا أو فؤيا؛ بل عليهم أَنْ يتحملوها من مُنطلق طبيعتها الوطنية الجامعة، وبما لها من إيجابيات تُقصي النّظرات الضيقّة والمصالح الآنية لبعض الأطراف والأشخاص من ذوي النفوذ، ثم بالنظر إلى ثمراتها على السلم الاجتماعي، وتوحيد هُوية الأمة، ودفن أسباب اضطرابها العاجل والأجل وتأمين أرضية اللّغة كواحدة من أمتنا أرضيات الانطلاق الحضاري المأمول.

جهود النائب في تفعيل التشريعات القانونية: لا تشتكى المسألة اللغوية في الجزائر -كما في الكثير من الدول العربية- فقراً تشريعياً وتنظيمياً، بقدر ما تعانيه من عجز على تفعيل هذه التشريعات، والمهير على تنفيذها ومراقبة تطبيقها حتى مع الحاجة إلى تشريعات إضافية أو مكملة؛ فإن الإمكانية قائمة بما نصت عليه المادة (122) من الدستور، وتحديداً في المجالين السادس عشر (16) والواحد والعشرين (21) "يشرع البرلمان في الميادين التي يخصّصها له الدستور، وكذلك في المجالات التالية:

16- القواعد العامة المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي...

21- حماية التراث الثقافي والتاريخي، والمحافظة عليه¹⁵ وهي المادة التي تكفل للنواب حق المبادرة باقتراح القوانين. وفي ما يتعلق بمسألة الأمن اللغوي؛ فإن التشريع في المجالين تلامسً مباشرً بقضية الأمن اللغوي.

وتحدد المادة (119) شروط هذه المبادرة وآلياتها فجاء فيها "تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون (20) نائبا"¹⁶ ولنا أن نتساءل هنا، ألا يوجد في برلماننا الجزائري عشرون نائباً يحملون همَّ الوضع اللغوي في الجزائر بجد ووعي؟! أم أنَّ للسادة النّواب قضايا وأولويات أهم؟!

إن إمكانية التشريع عبر هذين المجالين وغيرهما، كفيل بحفظ حق اللغة العربية وترسيخ مبدأ تراتبية اللغات كمطلوب طبيعي ودستوري وشعبي وتاريخي وحضاري، فمن أهم الفضاءات التي تمارس فيها الحلول الميدانية للمسألة اللغوية في الجزائر، ميدان التعليم والبحث العلمي، والثقافة والفنون وفي الإعلام والاتصال، ول يكن لنا في التشريع الفرنسي الذي يرroc للبعض منا الاقتداء به في تشريعاتهم لحفظ اللغة الفرنسية في فرنسا "فكم من قانون سن من أجل استعمالها دون غيرها، وكل متعد يغرم بغرامات مالية والمهم أن يبقى للفرنسية المجد والانتشار والاستعمال الجميل"¹⁷ ولا أدل من صرامة الوجهة اللغوية التي شرع لها القانون الفرنسي إجمالا وتفصيلا لحماية الفرنسية من الشعار الذي مضى تحته الجميع "لا للهجمات، لا للغات المحلية، لا للهجين اللغوي"¹⁸ وهل بإمكاننا أن نتقبل تشريعا يعاقب على الاعتداء على العربية بالسجّن، وبإقالة المسؤولين الذين يفضلون غيرها كما تفعل فرنسا التي "تهب رجلا واحدا في وجه من يحدث الخطأ في الفرنسية، بل يصل الوزير المخطئ إلى تقديم استقالته من الحكومة"¹⁹ فمن الإنفاق والعدل والديمقراطية -التي يجعلها البعض لهم شعارا راسخا لهم- الالتزام بقواعدها، ومن المرءة أن على من يجعل من جهة ما أسوةً ونموذجاً ألا ينتقي، فيكيل بمكيالين.

آليات المراقبة والمتابعة: تنص المادة (133) من الدستور الجزائري على سلطة النائب الرقابية على الجهاز التنفيذي فجاء فيها "يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضایا الساعة"²⁰، وهي مادة تخول للبرلمان ممارسة الحق - الذي يصبح في أحيان كثيرة واجبا- الرقابي خارج فترة مناقشة برنامج الحكومة أو عرض السياسة العامة، وهكذا فإن إمكانية الرقابة قائمة دائما.

- عند مناقشة برنامج الحكومة؛

- عند عرض السياسة العامة؛

- تناولها قضية وطنية هامة في ما بين الفترتين.

كما تمنح المادة (134) أعضاء البرلمان حقَّ "توجيه أيٌّ سؤال شفوي أو كتابي إلى عضو في الحكومة، ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابياً خلال أجل أقصاه ثلاثة (30) يوماً، وتتم الإجابة عن الأسئلة في جلسات المجلس²¹" وذلك صلحيات أخرى يمنحها الدستور الجزائري للبرلماني، يمكنه من خلالها إطلاع الأمة على الحقيقة المفصلة للوضع اللغوي الجزائري الذي رسم الدستور الجزائري خطوطه الكبرى في مادته الثالثة. وجعل اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية في جميع الدسائير منذ الاستقلال.

ومن خلال التعديل الدستوري الذي تضمنه القانون (03-02) المؤرخ في 27 محرم 1423هـ الموافق 10 أبريل 2002م، والمتضمن في مادته 03 مكرر "تمازيفت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني".²²

والتعديل الدستوري الذي تضمنه القانون (19-08) المؤرخ في 17 ذي الحجة 1429هـ الموافق 15 نوفمبر 2008م وفي المادة (12) منه "لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس... العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية"²³ يمكن اعتبار ما جاء فيما مرجعيةً صريحةً لجهود اللسانيين والخبراء الجزائريين، وأرضيةً صالحةً للحلول الواقعية والعملية والعلمية والتوافقية التي نادى بها هؤلاء الخبراء وبينادون، وعرضوا تفاصيلها ولا يزالون، وهي الحلول الكفيلة ببُث السكينة الاجتماعية اللغوية حين يُصالح الكل على حقه الطبيعي في المحافظة على لغته والانفتاح على الآخر بما يحقق الوحدة والرُّقى والشهود الحضاري. من خلال التَّراثية التي يلخص فقراتها الأستاذ الدكتور صالح بلعيد، بعد دراسات ميدانية

كثيرة، والاطّلاع الوعي والمنصف على الواقع اللّغوي عن قرب، وفي مراحله كلّها، وإحاطته بتفاصيله التي مكنته من اقتراح الأرضية التالية:

1- اللغة العربية: طبقاً لمواد الدّستور السالفة؛ يجب تعليمها والعملُ بها في مختلف المراحل، ويقع التصيص على أن تكون لغة التعليم في مختلف المراحل التعليمية، ولغة الإدارة، ولغة الإعلام، ويُعمل على ترقيتها داخلياً وخارجياً.

2- المازيغيات: تعليمها خارج الزمن المحدّد للغة الرسمية في مناطقها، كلُّ منطقة تتعلم آدأها وثقافتها وتراثها، وفي وطننا هناك ستة أداءات وهي:- قبائلية - شاوية - ميزابية - ترقية - شنوية - شلحية. ولا يجب أن تكون هذه اللغات إجبارية خارج مناطقها، وتعمل الدولة على حماية تراث المازيغيات وثقافاتها.

3- اللغات الأجنبية: العمل باللغات التي لها تقدُّم علميٌّ، وأن يتأخّر تعليمها إلى ما بعد السنة الرابعة ابتدائيٍّ، ويكون لوليّ التلميذ الخيار في اللغة التي يرغب أن يتعلّمها ابنه، كما أن يكون الاهتمام بتعلم لغات الأقطاب العلمية، وأن يقع الاهتمام بتدريس اللغات الشرقية، ولا يجب أن نفع فريسة اللغة واحدة، بل أن نعمل بسياسة النّفعية اللّغوية، فحيث وُجدت مصلحتنا في لغة فنأخذها إلى غاية النّفعية²⁴ وإذا ما أخذت هذه الأرضية منطقاً لحلّ نهائي للمسألة اللغوية في الجزائر؛ فإنَّ في ذلك اقتداء بعيد النماذج التي اهتدت - أخيراً - لحلّ القضية اللغوية بين شعوبها ككوريا وأندونيسيا والهند وبليجيكا وغيرها. وغنمـت بذلك وقتاً طويلاً، وجهـداً كبيرـاً، وأموالـاً طائلـة، سُخـرت كلـها لأغـراض تـنموـية وبنـاء حـضـاري مـلمـوسـ.

خاتمة: وفي الختام يمكن الجزم بأنَّ ما يمكن أن يقدمه النائب البرلماني كثيرٌ جداً، بفعل ما حقّقه له الواقع الشعبي من تقويض وتکلیف ذي أبعاد إنسانية وأخلاقية أكثر مما يُعرف من أبعاد أخرى، ثمَّ بما وفرته مواد أولٍ وثيقة قانونية مرجعية في

البلاد، وهي الدستور الجزائري الذي لم يألُ المُشرّع الجزائريُّ فيه جهداً في التصريح على ما يؤمنُ ثوابت الأمة، ويعمل على ترقيتها وتفعيل مظاهرها.

ومن ثمَّ لم يبق للنائب البرلماني من حجَّة أمام الله والوطن والتاريخ في القيام بالدور الذي قدَّم له نفسه اختياراً، وفَوضَه الشعب لذلك استئماناً على قضاياه وإقراراً له بالثقة، وهو في ذلك ليس مطالباً إلَّا ببذل جهوده في وفاء وحرص وإنطلاقاً من القيام بواجبه تجاه ربِّه ووطنه وأبناء وطنه، فما كان من نجاح ذلك المأمول، وإنْ كان الآخر -لا قدَّر الله- في كيفية من ذلك إبراء ذمته وبذل الْوُسْع في تحقيق آمال أمته.

الهوامش:

- 1 - أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تج: عبد السلام محمد هارون، د ط. بيروت: 1399هـ-1979م، دار الفكر، ج 1 مادة (أم ن).
- 2 - أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط 3. بيروت: 1414هـ، دار صادر ج 13، مادة (أم ن).
- 3 - صالح بلعيد، في الأمان اللغوي، د ط. الجزائر: 1010م، دار هومة، ص 43. (بتصريف)
- 4 - صالح بلعيد، في المواطن اللغوية وأشياء أخرى، د ط. الجزائر: 2008م، دار هومة، ص 14.
- 5 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، طبعة خاصة. الجزائر، 2007م، دار البصائر ج 8، ص 133.
- 6 - صالح بلعيد، هموم لغوية، د ط. الجزائر: د ت، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود عماري. تizi وزو. ص 25.
- 7 - عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثاً عن بيئة طبيعية، عادلة ديمقراطية، وناجحة، ط 1. بيروت، 2013م، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 40.
- 8 - المرجع نفسه ص 37.
- 9 - ش. ر. أجردون، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيا لية ومقاومة القبائل للإدماج والتكميل، وفشل مشاريع التنصير والتجنسي، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد العربي ولد خليفة، د ط. الجزائر، 2004، منشورات ثلاثة، ص 28.

- 10 - صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، د ط. الجزائر، 2004، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص19.
- 11 - صالح بلعيد، في قضايا التربية، ط1. الجزائر: 1430-2009، دار الخلدونية ص 181.
- 12 - صالح بلعيد، في قضايا التربية، ص 182.
- 13 - الدستور الجزائري، مع ملحق القراءات السابقة 1963م-2008م، د ط. الجزائر: 2014م Editions BERTI .
- 14 - المادة 109، الدستور الجزائري، ص25.
- 15 - المادة: 122 ، الدستور الجزائري، ص29.
- 16 - المادة: 119 ، الدستور الجزائري، ص27.
- 17 - صالح بلعيد، هموم لغوية، ص 345.
- 18 - صالح بلعيد، هموم لغوية، ص 344.
- 19 - صالح بلعيد، هموم لغوية، ص 346.
- 20 - المادة 133 ، الدستور الجزائري، ص32.
- 21 - المادة 134 ، الدستور الجزائري، ص32.
- 22 - المادة 3 مكرر ، الدستور الجزائري، ص3.
- 23 - المادة 178 ، الدستور الجزائري، ص39.
- 24 - صالح بلعيد، هموم لغوية، ص 25-26.

هل من تفعيل لقرار التّعريب؟

ياسين بوراس

جامعة مولود معمرى، تizi-زو

مقدمة: شهدت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال محاولات جادة في سبيل استعادة مقومات الهوية الوطنية، وأولت العناية إلى اللغة العربية باعتبارها مقوّماً من مقوّمات الهوية الجزائرية، ودعاة من دعائم الوحدة الوطنية. ولقد بذلت الدولة خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال مساعٍ جدّ مهمة في تعليم استعمال اللغة العربية بعد وضعها هذا الشّعار ضمن المبادئ الكبرى في التعليم الجزائري (ديمقراطية التعليم- والتّعريب- والتّكوين العلمي والتكنولوجي) إلا أنّ تحقيق هذا الهدف الأسّي تعثّرت خطاه في العقود الثلاثة الأخيرة وحال الأمر دون تحقيقه بعد حملات التّأجّيل والتّجميد التي ظلّت متّوالياً على القرار، الذي كان من بين الاختيارات الوطنية الكبرى، لوزارة التربية والتعليم في 15 من ديسمبر 1962 وظلّ القرار مُجداً، وطال على قرار كان هدفه أسمى، ولكنّ سموه علاه قرار التّجميد الذي بقي سيد الموقف على لغة كتب بحروفها دستورنا، وحفظت وحدة أمّتنا! فما هي الأسباب التي وقفت حاجزاً أمام تعليم التّعريب وكانت السبب في تجميد القرار، وما الآثار التي خلّفها هذا التّراجع على بلدنا؟ وما هي الحلول الناجعة لتجاوزها؟

أولاً- قرار التّعريب في الجزائر سيرة ومسار*: يستوجب الحديث عن قرار التّعريب البحث في مساره والمراحل التي مرّ بها إلى غاية صدور قرار التّجميد؛ لبيان الأسباب التي ظلّت عائقاً أمام تحقيقه ورفع التّجميد عنه، وهي التي يمكن استشافها من السنوات التي مرّ بها القرار حتّى يومنا هذا، مع علمنا أنّه قد عرف عدّة قرارات قضائية بالّتجميد، وعدّة قرارات قضائية برفع التّجميد عنه.

لقد فرض واقع دولة ما بعد الاستقلال في السنوات الأولى من الاستقلال مجابهة الوضع التعليمي بما هو موروث عن الاستعمار كحلٌّ ملازم للوضع السائد؛ أي استمراريته باللغة الفرنسية، وإلزامية التحكم في وضع دولة ما بعد الاستقلال أجبر الحكومة الجزائرية على مجابهة الوضع التعليمي، بما هو موروث عن الاستعمار؛ نتيجة قلة الإمكانيات الازمة لإعادة بناء دولة أنهكتها حرب التحرير علما أنه لما "كانت عملية الدخول المدرسي الأول في الجزائر سارية على قدم وساق كانت قد شكلت وزارة التعليم الجزائرية لجنة وطنية لتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى، في مجال التربية والتعليم؛ حيث عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في 15-12-1962 وعند انتهاء أشغالها، أعلنت عن المبادئ الأربع الآتية كأساس للسياسة التعليمية في الجزائر المستقلة:

- 1- ديمقراطية التعليم؛
- 2- التعرّيف؛
- 3- التكوين العلمي والتكنولوجي؛
- 4- الجرأة.¹

ولقد كانت السنوات الأولى من الاستقلال البداية الفعلية لاستعادة الجزائر هوبيتها اللغوية؛ حيث وجهت الحكومة أن ذلك عنايتها إلى قطاع التعليم الذي يُعد الركيزة الأساسية لبناء المجتمع، وكان الهدف من ديمقراطية التعليم هو منح الفرصة لكامل أبناء الشعب الجزائري في التعليم، وأما التعرّيف فكان الهدف منه استعادة مقومات الهوية الوطنية، ذلك لأنّ تعميم التعليم دون تعرّيفه أو تعرّيفه دون تعميمه كلاهما هو احتفاظ بالواقع المُفرنس، وتخلّ عن مقوم من مقومات الهوية الوطنية.

واتّجهت المساعي وفق هذه المبادئ الأربع إلى الأطوار التعليمية الأولى، التي بذلت فيها الدولة في ظرف قياسيّ جهوداً جبارة على قلة الإمكانيات؛ إذ تمّ من خلال هذه الجهود "تعرّيف التعليم الابتدائي" سنة 1969، والتعليم المتوسط سنة 1986، والتعليم الثانوي سنة 1989². ولقد تزامن مع حركة التعرّيف التي شهدتها

المدرسة الجزائرية خلال العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال، محاولة تعريب الجامعة الجزائرية من خلال إصدار المرسوم "المؤرخ في 25-08-1971 والمتضمن قرار تعريب مؤسسات التعليم العالي"³ وتعُد هذه السنوات مرحلة مكملة لما بدأت به مرحلة القرار، الذي هدف إلى تحقيق شمولية التّعريب على كامل مؤسسات التعليم الجزائرية، وفي السنة الجامعية 1983-1984 تم استكمال تعريب جميع الشهادات لسانس أربع سنوات، والجذع المشترك ذو سنتين والتخصصات الخاصة بالعلوم الاجتماعية⁴ وبذلك تم تحقيق جزء من الهدف الحقيقي من عملية التّعريب، وإن لم تكن شموليته قد تجاوزت حدود العلوم الاجتماعية، ليتجه بذلك مسار تعليمي التّعريب إلى بقية التخصصات العلمية.

وبعد أن اتجهت المساعي إلى تعليم التّعريب على بقية التخصصات العلمية صاحبت حركة التّعريب في سنوات الثمانينات عدة إشكالات في ما يخص تعريب الأقسام العلمية، منها:

- قلة الأساتذة المُعرَّبين؛
- قلة المصادر والمراجع المُعرَّبة؛
- الإمكانيات المحدودة.

ووهذه الأسباب جعلت حركة التّعريب في سنوات الثمانينات تتماشى حسب الإمكانيات المتوفرة؛ حيث صدر "الأمر بتعريب حصص الأعمال الموجهة والتطبيقية ليس إلا، أما الدروس فتلقى باللغة الأجنبية هذا الأمر فرضه واقع الإمكانيات المحدودة، التي كانت قد أطّرت لحركة التّعريب حتى تشمل جميع التخصصات والأقسام العلمية، علما أنه في نوفمبر 1987 كان قد أعلن وزير التعليم العالي آنذاك، عن إنشاء لجنة مكلفة بصياغة استراتيجية مناسبة بقصد تحضير الجامعة لهذا الموعد، وقد تم تنصيبها فعلاً ورسمياً بعد التعديل الوزاري الذي حصل في سبتمبر 1987، وكان من المفروض أن يُناقش هذا البرنامج في شهر جوان 1988 خلال الندوة الوطنية حول تقويم النظام التّربوي، غير أن هذا لم

يحصل بسبب رفض غلاة التّعرّيب والذين رأوا فيه وسيلة مقتّعة لتأخير موعد التّعرّيب الشّامل والفوري ومن ثم رفضوا البرنامج وأصحابه⁵ فنهاية الثّمانينات وبداية التّسعينات بدأت تمهد لمحاصرة اللّغة العربيّة، من خلال حملات التّأجّيل والتّجميد التي عرفها مشروع التّعرّيب خلال هذه الفترة، والتي كانت فرصة تحيّتها رافضو المشروع، لينتهي في الأخير إلى "تجميد تطبيق البرنامج الذي سُرعان ما طواه النّسيان بعد أحداث أكتوبر وذهاب الوزير بعد التعديل الوزاري الذي تمّ في نوفمبر 1988⁶. وقد صاحب قرار تجميد المشروع الوضع الذي عايشته الجزائر إثر أحداث أكتوبر 1988، واضطراب الوضع الأمني للبلاد، لعيش بذلك الجزائر بعدها أحداث العشريّة السوداء في مرحلة التّسعينات.

وقد مثّلت سنوات التّسعينات كذلك بدورها إلى سنواتنا هذه، مرحلة المدّ والجزر بالنسبة لتحقيق مشروع التّعرّيب الشّامل لمؤسسات التعليم العالي؛ حيث بقي خلالها المشروع بين أخذ ورد، أي بين رفع التّجميد عنه تارة، وإعادة تجميده تارة أخرى تحت قرار التّأجّيل؛ إذ بعد إصدار المجلس الشّعبي الوطني في 27 من ديسمبر 1990 قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة، الذي وقعه الرئيس الأسبق الشّاذلي بن جديـد، في 16 جانفي 1991، كان قد أعدّ بعده الرئيس محمد بوضياف في 1992 مرسوماً تشريعياً حمل رقم 92-02 والمؤرخ في 4 جويلية 1992 وتمّ بموجبه تمديد الأجل الأقصى لتطبيق قانون تعميم استعمال اللّغة العربيّة إلى غاية توفر الشروط الّازمة، واستمرّ القانون مجداً إلى أن الغي التّجميد بالأمر رقم 96-30 الذي أصدره الرئيس اليامين زروال في 21 ديسمبر 1996، وقد نصّ الأمر في مادته 23 على تأسيس المجلس الأعلى للّغة العربيّة⁷ الذي كان من مهامه استكمال مشروع التّعرّيب والسّهر على تحقيق تعميم استعمال اللّغة العربيّة ومع هذا فإنّ تحقيق مرحلة التّسعينات التي أُنشئت فيها هذه المؤسسة، لশمولية التّعرّيب على مستوى كافة قطاع التعليم العالي لم تتحقّق، بل ظلّ المشروع دون إنجاز فعلّي، وبقي الهدف الأسّمى من تحقيق شمولية التّعرّيب، تحت قرار التّجميد

قصد التّأجِيل، وبقيت الجامعات الجزائرية رهينة الاِزدواجية اللغوية في التعليم حيث كان للّغة العربية الضّرر بالعلوم الإنسانية، واستلام اللّغة الفرنسية زمام الأمور في استحواذها على أكثر التّخصصات العلميّة التي لم يمسّها التّعرّيب. وإذا بحثنا في الأسباب التي وقفت حاجزاً أمام تحقيق مشروع التّعرّيب، بالنسبة للجامعات الجزائرية في سنوات الثّمانينات والتّسعينات وجدناها تعلّقت في مجلّتها بالأسباب الآتية:

- قلّة الكفاءات العلميّة من الأساتذة المعرّبين؛ فمعظم الأساتذة الذين كانوا يدرّسون التّخصصات العلميّة أخذوا تعليمهم باللّغة الفرنسية.
- انخفاض سعر البترول الذي بلغ سعره 17 دولار للبرميل، وتفاقم أزمة المديونية الأمر الذي نتج عنه عجز في الاقتصاد الوطنيّ، وعجز في المؤسّسات الاقتصاديّة، وهذا ما أفرز تدهوراً كبيراً في الإنفاق الأمر الذي جعل الدولة تعجز عن تمويل مشروع تعليم التّعرّيب.⁸
- أحداث أكتوبر 1988 والتي استمرت حتّى سنوات التّسعينات، عملت على تشتيت جهد الدولة بين تحقيق الأمن والاستقرار، وتحقيق شمولية التّعرّيب، ما جعل الدولة توجّه عناليتها إلى ما يتحقّق من الأمن والاستقرار.
- تَحْيَّن غلاة التّعرّيب فُرّص إبطال هذا المشروع؛ خوفاً على مصالحهم الشخصيّة، على إيمانهم بأنّ التّعرّيب قضيّة وطنية.

فهذه الأسباب مجتمعة كانت سبباً وراء عدم تحقيق شمولية التّعرّيب بالنسبة للجامعات الجزائرية خلال سنوات الثّمانينات والتّسعينات، وهي التي جعلت المشروع رهين القرارات بالتجميد تارة، ورفع التّجميد عنه تارة أخرى دون إنجاز فعلّيّ له.

وبحلول القرن الواحد والعشرين شهدت الجامعات الجزائرية عدّة إصلاحات تهدف إلى زيادة مردوديّة التعليم العالي على مستوى الكم والنوع، إلا أنّ هذه الإصلاحات جعلت قرار التّعرّيب على هامش المناقشة، ولم يكن لها أنّ أعادت

الاعتبار للغة العربية كلغة علمية في الجامعات الجزائرية، وظلّ القرار مهمشاً إلى يومنا هذا، وظلت مؤسسات التعليم العالي الجزائري تسير بازدواجية لغوية؛ حيث كان للغة العربية الصفر بالعلوم الإنسانية، واستحوذت اللغة الفرنسية على أكثر التخصصات العلمية التي لم يمسها التعرّيب، بالرغم من تصريح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة قائلاً: «إن الإصلاحات التربوية تقوم على أساس اللغة العربية وليس من دونها، ولا إصلاح بتهميشه اللغة العربية. من نحن حتى لا نطبق وننقيد باللغة العربية؟»⁹ إلا أن المراسيم القاضية بإعطاء اللغة العربية حقّها الأولي في مؤسسات التعليم العالي، ضمن الإصلاحات التي شهدتها هذه المؤسسة، بقيت حبراً على ورق، وبقيت القوانين التي تحمي لغة الوطن والدستور رسوماً لا رسوماً.

ولقد كان إبقاء التخصصات العلمية مقرّنة خلال سنوات نهاية الثمانيات وسنوات التسعينات هو حلٌّ طارئ كانت قد خلفته أحداث 8 أكتوبر من سنة 1988، وكذلك العشرية السوداء التي أغلقت كاهل الشعب الجزائري، فكان لا بدّ من توجيه الدولة دعمها إلى ما يحافظ على أمن واستقرار البلاد، وكانت هذه الأسباب التي وقفت عائقاً أمام تحقيق شمولية التعرّيب على كامل مؤسسات التعليم ووقفت حاجزاً أمام تفعيل قرار التعرّيب، أسباباً خارجية خارجة عن إرادتنا. أمّا ونحن نعيش جزائر السلم والسلام، فقد ظهرت الأسباب مختلفة مما كانت عليه وإذا بحثنا عن هذه الأسباب التي وقفت أمام تهميش قرار التعرّيب، وعدم تفعيله وجدناها لا تتعلق بالمديونية ولا بقلّه الإمكانيات؛ بل هي في مجملها أسباب داخلية تتعلق بإرادتنا أكثر من تعلقها بشيء آخر، وهذه الأسباب تعددت وحالت دون تحقيق شمولية التعرّيب على كامل مؤسسات التعليم العالي الجزائري في ما نحن عليه اليوم لتجسد في ما يلي:

- غياب إرادة سياسية وقرار سياسي صارم؛
- عدم الإيمان بقضية التعرّيب بأنّها قضية وطنية؛

- النّظرة القاصرة اتجاه اللّغة العربيّة التي خلّدت في عيون أبناء الوطن؛
- غياب التّخطيط اللغوي المُستمد إلى حفائق علمية.

ثانياً- ضرورة رفع التّجميد عن قرار التّعرّيب: ليس حديثي عن التّعرّيب فتنة أبتغي بها إشعال فتيل حرب بين أنصار العربية وأنصار الفرنسيّة طالما أنَّ كلاما من الفريقين جمِعَهُما هدف واحد هو الصالح العام لبلادنا، والبحث عن السياسة اللغوية المثلّى التي تخدم مجتمعنا وبلدنا، إلا أنَّ التّخطيط لهذه السياسة اللغوية اختلف لاختلاف وجهات النّظر وهنا تكون الحقيقة العلمية التي تعلُّو ولا يُعلى عليها، هي الفيصل في ما يطبع آراءنا من اختلافات حول السياسة اللغوية التي يجب اتباعها.

وليس القول بضرورة رفع التّجميد عن قرار التّعرّيب مُنطلقَه قناعة فردية نجعلها دافعاً للتعجّيل برفع التّجميد، ليكون قراراً نفرضه نحن أفراداً على حساب مجتمع بأكمله؛ بل القول بضرورة رفع التّجميد يفرضه مصير أمّتنا؛ لأنَّ العربية جزء من هويتنا، ومصيرنا مقرون بمصيرها، وليسَ العربية وحدها، بل جميع اللّغات هي أجزاء لا تتجزأ من شعوبها، إنْ قاموا وإنْ هانوا، وإنْ لما كان لصادق الرافعي أنْ يجمع بين مصير اللّغة ومصير أمتها؛ إذ يقول "وما ذلتُ لغة شعب إلا ذلُّ، ولا انحطّت إلا كان أمره في ذهاب وإدبار"، ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمر لغته فرضاً على الأمة المستعمرة، ويركبهم بها، ويشعرهم عظمته فيها، ويستلحّ لهم من ناحيتها؛ فيحكم عليهم أحكاماً ثلاثة في عمل واحد: أمّا الأول فحبس لغتهم في لغته سجناً مؤبّداً، وأما الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محوّاً ونسيناً؛ وأما الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها؛ فأمرُهم من بعدها لأمره تبع¹⁰ وحبس اللّغة يتجلّس في عدم حركتها واستعمالها، لاستحواذ لغة المستعمر على ألسنة مجتمعها، وهو بذلك موت لها في وسط أهلها ومن ثمة يكون موتاً حقيقياً ل الماضي أمتها المكتوب بلغة، وحاضرها المكتوب بلغة، ومن لا ماضي له لا حاضر له، ومن لا حاضر له لا مستقبل له؛ لأنَّ مستقبله مقيد ورهينة في يد من تبنّى لغته، والذي بدوره يمده من أسباب الرقي والحضارة والتطلع لمستقبل

أفضل، بالقدر الذي يشاء دون تركه يأخذ منها ما يشاء، وهو بذلك دوما مجتمع
تابع لا متبع، ومُقيّد لا مُسيّد.

ولست كذلك بـأيرادي قول الرافعي أجعله دافعا قويا للتعجّيل برفع التجميد عن
قرار التعرّيب؛ بل المنطق من أسس علمية أثبتها التاريخ وعايشتها الأمم تجربة
وعايشتها دولتنا محنّة. فأما ما أثبته التاريخ وعايشته الأمم تجربة فهو إنّه ما من
أمّة قامت بلغات غيرها، فلا فرنسا، ولا أمريكا، ولا إسرائيل، ولا البيان، ولا
الصين، ولا غيرها قامت في بناء حضارتها باستعارة لغة غيرها. وأمّا ما عايشته
دولتنا محنّة فهو حال بلادنا عامّة والتعليم العالي الجزائري خاصّة، بعد أنْ حاد
عن جادة الصواب في اختياراته العلميّة في التعليم باللغة الفرنسية، وتراجع عن
قرار تعليم التعرّيب.

ولعلّ تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أدلّ دليلا على وضع التعليم
الجزائري وما آل إليه، بعد خروجنا عن الهدف الأسمى الذي سطّره وزارة
التربية والتعليم بعد الاستقلال؛ حيث قال "لقد كانت السياسة التربوية المتّبعة في
بلادنا حتّى اليوم ترتكز على مبادئ الديموقراطية والتعرّيب والتوجيه العلمي والتّقني
وهي المبادئ التي حظيت بإجماع واسع على المستوى الوطني، إلا أنَّ هذه السياسة
لم يتم تنفيذها في نطاق مسعى شموليّ منسجم، وبذلك شهدت منظومتنا التربوية
أشكال القصور الفادح والاختلال الخطير فصارت عرضة للإكراهات
والانزلاقات... التي صرّفتها عن غايتها"¹¹ فالرئيس هنا يؤمّن إيمان يقين بقضية
العربية والتعرّيب في بلادنا، وما لها من دور في توجيهه دولة ما بعد الاستقلال
نحو الاستقرار، وبناء مجتمع العلم والمعرفة في الدولة الجزائرية، إلا أنَّ الأيدي
لما تختلف مساعها ظلّلنا الطريق، فلا نحن سايرنا ركب الدول المتقدمة، ولا نحن
حققنا التّميز والاستقلالية؛ بل بقينا عالة على غيرنا في مأكلنا ومشربنا وملبسنا
ومناهج تعليمنا، والعلم والتّقنية نشتريهما بأغلى ثمن هو دم الشّهداء (البترول)
وعشنا بذلك عصر التّبعية.

وكما كانت لنا في الدول المتقدمة تجربة، كانت لنا في دول إفريقيا السّمراء عبرة، حينما اتخذت دول من مثل بوركينافاسو، وإفريقيا الوسطى، وغينيا، وتشاد والزائير، اللّغة الفرنسية لغة الوحدة الوطنية والمعرفة العلمية، فهل سمعنا لهذه الدول صدّى علمياً، بعد مضيّ كم من سنة على استقلالها وعلى اتخاذها اللّغة الفرنسية دون لغاتها الوطنية، لغة السيادة الوطنية والزّعامة العلمية، على الرّغم من توفرّها على عدّة لغات وطنية، كما يوضّح الجدول¹²:

اللّغات الرسمية والوطنية في إفريقيا الناطقة بالفرنسية				
عدد من الأمثلة				
اللغات الوطنية	اللغات الرسمية	اللغات المستخدمة	عدد اللغات المستخدمة	
70	الفرنسية		70	بوركينا
الكريوندية	الفرنسية والكريوندية		1	بوروندي
السانغو	الفرنسية		65	إفريقيا الوسطى
8	الفرنسية		20	غينيا
0	الفرنسية		100	تشاد
4	الفرنسية		250	الزّائير

إنّ ما اجتمع عليه أمر هذه الدول هو اتخاذها اللغة الفرنسية بعد الاستقلال لغة الوحدة الوطنية والمعرفة العلمية دون لغاتها الوطنية، فكان القاسم المشترك بين كل هذه البلدان هو أنّ اللّغة الرسمية هي لغة الاستعمار، وقد اختارت لها هذه البلدان على حساب اللّغات واللهجات المحلية، بحجة أنّ هذه اللّغة الأجنبية، هي الوحيدة التي تستطيع أنْ تجمع وتوحد الأقاليم التي يتحدث كل واحد منها لغة خاصة والملاحظ أنّ هذه البلدان لم تتطور رغم تبنيها للغة بلد متقدّم، نظراً لمحدوديّة استعمال اللّغة الفرنسية، ثمَّ لأنعدام الارتباط العاطفي والتّقافي بين هذه اللّغة وأبناء هذه البلدان¹³ فمحدوديّة استعمال اللغة الفرنسية في هذه المجتمعات انجرَّ عنه محدوديّة انتشار

المعرفة العلمية؛ بسبب أنّ هذه اللغة التي اعتمدت في نقل المعرفة العلمية، لم تسمح بنشرها وتوطينها في المجتمع، لكونها بقيت محدودة في فئة معينة من المجتمع دون غيرها، وهو ما أسهم في محدودية نشرها وتطويرها.

ولعلّ بلادنا ليست بأفضل حال من هذه الدول؛ إذ إنّ حالها وحال تعليمها العالي لا يفصحان عن النتائج المرجوة من التعليم باللغة الفرنسية، وبخاصة إذا علمنا أنّ الجزائر لا زالت تعيش عصر التّبعيّة ولا زال اقتصادها يعتمد على الاستيراد وتعليمها العالي لا يزال في المراتب الدنيا في التّصنيفات العالمية على الرّغم من اتخاذ اللغة التي كنا نراها متفوقة علمياً لغة التعليم في التّخصصات العلمية بعد مضيّ أكثر من خمسين عاماً. ولعلّنا إذا أمعنا النظر في الأسباب وجذنا أكثرها تتعلّق باللغة النّاقلة للعلم في هذه المؤسسة، والترّاجع عن تعميم التّعريب في قطاع التعليم العالي، أكثر من تعلّقها بأسباب أخرى، الأمر الذي قد انجر عنه ما يلي:

- محدودية المعرفة العلمية في المجتمع الجزائري؛
- هجرة العقول الجزائرية.

1- محدودية المعرفة العلمية في المجتمع الجزائري: كثيراً ما تعلّلت صيغات الصّحف الورقية والإلكترونية، بمقالات تتعلّق بانخفاض نسبة الأميّة في الدولة الجزائريّة، من نسبة 85% غداة الاستقلال إلى 22% سنة 2008، وإلى أقلّ من 18% سنة 2013¹⁴ ولا ننكر للدولة الجزائريّة جهودها في تحقيق هذا الانخفاض إلا أنّ هذا لا يمنع من الطّعن في هذه النّسب أو الإشارة إلى ضرورة مراجعة النّسبة الحقيقة لنسبة الأميّة في الجزائر؛ لأنّنا نجد أنّ النّسب التي ترصدها لنا هذه الإحصائيّات، ليست عالميّة في معاييرها، بل هي تستند إلى معيار واحد، هو معرفة القراءة والكتابة، وهذه النّسبة المُحصلّ عليها في حالة ما إذا قرّنا الأميّة بمعرفة القراءة والكتابة، هي نتائج تخفي خلفها نوعاً آخر من الأميّة تُسمى الأميّة المُقطّعة؛ لأنّها تخفي خلفها نسباً حقيقية للأميّة، لا تظهر إلّا من خلال إخضاعها للمعايير العالميّة، والتي هي:

- معرفة استخدام الحاسوب؛
 - معرفة ملء الوثائق الإدارية التي يتعامل بها المواطن مع محظوظه الإداري؛
 - إتقان لغة أجنبية إلى جانب اللغة الرسمية للبلد.
- وإذا استتدنا إلى هذه المعايير الثلاثة في حساب نسبة الأمية، فلا شك أنَّ نسبة الأمية في الجزائر ستكون أدهى وأمر، وهي تحتاج إلى إعادة تصنيف بحثاً عن النسبة الحقيقية؛ لأنَّا نعلم بأنَّ بهذه المعايير ستجد أنَّ الأمية قد طرقت أبواب جامعاتنا، بلْهُ الحديث عن عامة المجتمع.

وإنَّ الأمية في الجزائر عادة ما ربطنها بحملة من الأسباب كانَ أهمها الاستعمار، ولكنْ إذا علمنا أنَّ الاستقلال قد مضى عليه خمسون عاماً؛ وأنَّا نعيش جيل ما بعد الاستقلال، فلا شك أنَّ هذا لن يكون سبباً مقنعاً في الإجابة عن سبب ارتفاع نسبة الأمية في الجزائر، وبذلك يبقى البحث عن أسباب ارتفاع نسبة الأمية استناداً إلى المعايير العالمية الثلاثة مطروحاً، للبحث عما يكون كفلاً بالإجابة عنه؟ وإذا غضينا الطرف عن المعيارين الثاني والثالث (ملء الوثائق الإدارية ومعرفة لغة ثانية) فسيبقى المعيار الأول (معرفة استخدام الحاسوب) ضرورة يجب البحث عنْ أسباب محدودية المعرفة في استخدام هذه التقنية في مجتمعنا والتي كانت سبباً في ارتفاع نسبة الأمية في الجزائر.

وربما قد يرجع البعض السبب إلى عدم توفر معظم أفراد المجتمع الجزائري على هذه التقنية، وما يلاحظ هذه الفرضية هو أنَّ الكثير منا مخزون في بيته ولكنه بعيد كلَّ البعد عن كيفية استخدامه، وإذا بحثنا في السبب الحقيقي وراء محدودية استخدام هذه التقنية في مجتمعنا الجزائري، وجدناه مرتبطة باللغة المُبرمَج بها هذا الحاسوب في بلدنا والتي هي اللغة الفرنسية، التي وقفت حاجزاً أمام استخدامه وتعيمه استعماله تقنية علمية وعملية في مجتمعنا، فاللغة هي التي تقف دائماً حاجزاً أمام استخدام هذه التقنيات الحديثة وتعيمها أو نشرها واستخدامها سواء في المجتمع الجزائري أو غيره من المجتمعات العربية؛ لأنَّ اللغة تعدُّ مفتاح

كل تقنية، واللغة الأجنبية التي تُسّير التقنية ليست متاحة لكامل أبناء المجتمع، وهو ما يحدّ من انتشارها واستخدامها، كما يقول عبد العلي الودغيري "إنَّ المعرفة أو التقنية التي تقدمها اللغات الأجنبية يظلّ انتشارها محدوداً ومقصورة على فئة معينة وبالتالي فإنَّ هذا الأمر يحدُّ بالطبع من نسبة المشاركة في التنمية؛ أي أنَّه يفرض على المجتمع، أن يعطِّل جزءاً منها من طاقاته البشرية، التي يمكن أن يُستفاد منها في بناء التنمية وتسريعها، بفعل حاجز اللغة"¹⁵ فاللغة ولا شكَّ في ذلك هي العائق الواحد، والسبب المقنع في الإجابة عمّا يتعلّق بمحدوديَّة المعرفة في استخدام هذه التقنية في مجتمعنا، فمعظم الشعوب عملت على تطوير هذه التكنولوجيا الحديثة التي لها من المزايا، ما ليس لغيرها في حياتنا العصرية إلى لغاتها، ما ساهم في نشر استخدامها ومعرفة مزاياها في التعليم، والإدارة الإلكترونيَّة، والتَّوثيق؛ وحتى المعاملات التجاريَّة.

وإنَّ دور اللغة القوميَّة في انتشار المعرفة العلميَّة، يعادل دور التقنية في تسخير الشؤون العلميَّة والعملية للمجتمع، فكلَّما كانت التقنية تعتمد لغة المجتمع كان مستوى استخدامها أوسع، وكلَّما كانت التقنية تعتمد لغة أجنبية عن المجتمع، كان مستوى استخدامها يدور في حيز ضيق، وبذلك فإنَّ ارتفاع نسبة الأميَّة في المجتمع الجزائري، في حالة ما إذا استخدمنا في حسابها إلى معيار معرفة استخدام الحاسوب فإننا نجد أنَّ الفرنسيَّة هي السبب الرئيسي في قلة استخدام هذه التقنية، التي لو كانت العربيةُ اللغةُ القوميَّة والرسمية للمجتمع الجزائري هي التي تعتمد في نشر هذه التقنية، لكان مستوى استخدامها أوسع والاستفادة منها أكثر. ويستوجب منا الوضع الذي آلت إليه مجتمعنا من الأميَّة المُقْتَعنة، أنَّ نعمل بذلك على غرار مختلف الدول المتقدمة التي عملت على تطوير لغة الحاسوب إلى لغاتها، وسنَّ ما ي العمل على تنظيم عمل هذه التقنية في المجتمع، وبخاصةً مع علمنا أنَّ معظم برامجه التي يشتغل بها معربيَّة، إلَّا أنَّه لا يوجد ما ينظم عمل المؤسسات الحكومية أو مقاهي الإنترنت في استخدام هذه التقنية، أو استيرادها من طرف التجار الأمر الذي

يتطلب سن قوانين تحافظ على سيادة اللغة الرسمية (اللغة العربية) في عصر التكنولوجيا والعلمة.

2- هجرة العقول الجزائرية: كانت الجامعة الجزائرية ولا زالت مطمحًا للدولة في اتخاذ عقولها ركيزة أساسية في بناء مجتمع العلم والمعرفة، وكان الهدف من جعل اللغة الفرنسية وسيلة تلقين المعرفة العلمية هو فتح المجال للطلبة والباحثين الجزائريين من استكمال دراستهم وأبحاثهم خارج الأوطان الجزائرية، ولا ينكر أحد المساعي التي بذلتها الدولة في منح هذه الفرصة للطلبة الجزائريين لتحقيق مسيرة البحث العلمي في الخارج، إلا أنها وحق يقال (كلمة حق أريد بها باطل). فالطلبة الجزائريين إذا ما أحصينا عدد الذين عادوا إلى الوطن مقارنة بمن اتخذوا بلد اللغة الناقلة للعلم موطنًا، وجدهم لا يعكس الهدف الذي لأجله أُسيئت الجامعة الجزائرية، فهل الجزائر جندت نفسها وعدّتها لتنشئ عقول تبني بها دولة غيرها؟

لقد كرسَت الفرنسية في عقول الطلبة الجزائريين فكرة الضفة الأخرى، التي لم يتوان أحد في اللهث وراء تأشيرة الدخول إليها بأية وسيلة؛ إذ نجد الطالب الجزائري يتَوَسَّل بشهادته الجامعية دخول فرنسا لاستكمال تعليمه ومن ثمة مغادرة البلد نهائياً. ولا يُنكر أحد من أنّ هجرة الكفاءات العلمية أسباباً تعلقت في معظمها بالأوضاع الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي مرّت بها الجزائر في وقت مضى على تاريخها، إلا أنّ جزائر الآن في مقارنتها بغيرها من البلدان العربية اليوم، لا نقسرّ لنا الأسباب التي جعلت العقول الجزائرية تقرّ من بلدانها فجدول الإحصائيات التي أعدّته إحدى الدراسات الصادرة عن إدارة السياسة السكانيّة والهجرة بالقطاع الاجتماعي، لجامعة الدول العربية في 18 فيفري 2008، أشار إلى أنّ الجزائر تحتل المرتبة الأولى في نسبة هجرة العقول الجزائرية نحو الخارج، كما تبيّنه هذه الإحصائيات المتعلقة بعدد الكفاءات العربية المهاجرة من كل بلد عربي، في الجدول الآتي¹⁶:

البلد	عدد المهاجرة	البلد	عدد الكفاءات المهاجرة	الكفاءات المهاجرة
الجزائر	15.541	ليبيا	217.347	
المغرب	12.348	السعودية	207.117	
مصر	6.581	فلسطين	147.835	
لبنان	6.287	اليمن	110.960	
العراق	3.487	الإمارات العربية	83.465	
تونس	3.017	البحرين	68.190	
سوريا	2.475	موريتانيا	43.898	
الأردن	1.901	جزر القمر	26.640	
السودان	1.592	جيبوتي	17.066	
الكويت	1.465	قطر	16.542	
الصومال	1.012	سلطنة عمان	16.516	

لقد كانت لغة التعليم الجامعي في التخصصات العلمية هي السبب الرئيس في زيادة نسبة هجرة العقول الجزائرية التي تصدرت ترتيب الأعداد والبلدان العربية والتي بلغ عددها حسب إحصائيات 2008، سبعة وأربعين وثلاثة مئة وسبعة عشر ألف مليوني (217347) عقل جزائري، ومعظمها من العقول التي هي البلد في أمس حاجة إليها، لتخصصها في مجالات حساسة في المجتمع، كالطب والهندسة والإعلام الآلي والاتصال.

وإن الفرنسيّة في اتخاذها لغة العلم قد استنزفت ولا زالت تستنزف العديد من العقول الجزائرية التي أنشأتها الجامعة الجزائرية، وبخاصة مع الإغراءات المادية التي يحظى بها هؤلاء من طرف الدول المتقدمة، تحت مبدأ تبادل المعرفة والخبرات، علما أن هجرة العقول تتسم بالتدفق في اتجاه واحد، ناحية الدول المتقدمة، أو ما يُعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا، لأن هجرة العقول هي فعلا نقل

مبادر لأحد أهم عناصر الإنتاج، وهو العنصر البشري¹⁷ وبذلك فإنَّ انتقال الكفاءات العلمية من الجزائر يكون دوماً انتقالاً سليماً لأنَّ هذه الهجرة تتم باتجاه واحد، من دولة نامية إلى دولة متقدمة دون حصول العكس، الذي يمكن أنْ يعوّض أو يمكن تسميته بالتبادل المعرفي، أو تبادل الخبرات.

ويصحُّ القول بأنّنا لسنا دولة منتجة للمعرفة، لكنَّ هذا لا يمنع من القول بأنّنا نستطيع إنتاجها، إنَّ نحن عملنا على توطينها باللغة القومية؛ أي تعليم المعرفة العلمية باللغة العربية لنشرها في المجتمع، ومن ثمة توطين المعرفة العلمية يكون كفياً بإنتاجها مرَّة ثانية، وكفياً بكتف هجرة العقول الجزائرية نحو الدول المتقدمة بحثاً عن المعرفة العلمية، فدولة لا يعمل أهلها على توطين المعرفة في مجتمعهم من سيكون كفياً بتوطينها فيه؟ ودولة لا يعمل أهلها على إنتاج المعرفة بلغتهم ستظل عالة على غيرها.

ثالثاً- منزلة اللغة الفرنسية بين اللغات الأقطاب^{*} : لعلَّ إيماننا بفكرة أنَّ اللغة الفرنسية لا العربية هي لغة التقدُّم والمعرفة العلمية، طوال سنين عديدة احتضنتها جامعاتنا، وكانت تتشدّد من خلالها مسيرة البحث العلمي وتطوراته في الدول الخارجية، قد ظهر جلياً أمام لغات العولمة، بأنَّه اعتقاد خاطئ، بعد أنَّ انتقلت الرّعامة العلمية في فترة وجيزة إلى لغات أخرى، كالإنجليزية، والألمانية والصينية، وظهور ما يُسمى باللغات الأقطاب؛ أي أنَّ كلَّ لغة من اللغات صار لها الريادة والسيادة في التقدُّم العلمي في علم من العلوم سواء الطبيعية أو الإنسانية على تفاوت في ما بينها في درجات التقدُّم العلمي في التخصصات العلمية الأخرى؛ إذ نجد من اللغات من هي قطب في الطب، ومن هي قطب في الهندسة ومن هي قطب في المعلوماتية، ومن هي قطب في الصناعات الثقيلة، ومن هي قطب في علم البيانات وغيرها من التخصصات التي ليس للفرنسية منها سوى قدر ضئيل من المعرفة العلمية بها، كما يوضّحه الجدول الآتي:

اللغات	قطبيتها في التخصصات العلمية
الإنجليزية	المعلوماتية (الإعلام الآلي)
الألمانية	التعليمية (الدидاكتيك) و الفلسفة
الصينية	العلوم التقنية (الإلكترونيك)
الإسبانية	علوم البحار
الروسية	الصناعات الثقيلة
البرتغالية	الهندسة
الفرنسية	القانون
العربية	علم البيانات

إذا ما قارنا -حسب ما جاء في الجدول- منزلة اللغة الفرنسية من اللغات الأقطاب الأخرى، فإننا نجد أنّ اللغة الفرنسية قد حققت قطبيتها في علم القانون وهذا يظهر لنا جلياً أنّ الفرنسية في اتخاذها لغة المعرفة العلمية، هو من جهة اعتقاد خاطئ وخدعة عشناها لخمسين سنة مضت؛ لأنّ قطبية اللغات قد ظهرت مع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وببداية الحرب الباردة، حينما كانت الدول المتحالفه والدول المتعاديّه، تعتمد البحوث العلميّه في ما يحقق قوتها العسكريّه، ويظهر تفوقها العلمي، وهو سبب تفوق لغاتها، إلا أننا لم نتدارك هذا بعد. ومن جهة ثانية إنّ ما تطرحه قطبية اللغات من تساؤل حول جعل اللغة الفرنسية لغة المعرفة العلمية في الجامعات الجزائريّه، هو: هل بإمكان اللغة الفرنسية أن تنقل لنا جميع ما توصلت إليه تلك اللغات من نتائج حول هذه العلوم أم أنها ستكتفي بنقل تجربتها السطحية مع بقية العلوم، إلى جانب العلم الذي حققت فيه قطبيتها والذي هو علم القانون؟

ولا شك أنّ هذا التساؤل قد يبطل مفعول فكرة أنّ اللغة الفرنسية هي لغة التقدّم العلمي بالنسبة لجامعاتنا الجزائريّه، ومع هذا يبقى الوضع يستوجب حلّ لهذه المشكلة. وإنّ الحلّ الذي قد يتّبادر إلى أذهان الكثيرين هو أنّ الانتقال إلى اللغة

الإنجليزية هو الحل باعتبارها اللغة العلمية بتفوق أو لغة العولمة، ولكن هذا ما سيخلق إشكالاً؛ لأننا لا نتوفر على عدد الأساند الذين يتقدون الإنگليزية، كما أنّ الانتقال من لغة إلى أخرى من الصعوبة بما كان، ويُضاف إلى ذلك أنّ هناك إشكالا آخر وهو أعمق بكثير، ألا وهو: ما الذي يضمن لنا أنّ الرّعامة العلمية ستبقى للغة الإنگليزية؟ أم أننا سنظل في ارتحال بين اللغات، ولعل هذا ضرب من المستحيل لو جعلناه حلّ.

وهنا يأتي الحل الكفيل بالإجابة عن هذه الإشكالات المتعلقة باللغة التي يجب أن تُعتمد في نقل المعرفة، وهو الانطلاق مما انطلقت منه تلك الدول؛ أي اعتماد اللغة الوطنية والرسمية للبلد في نقل المعرفة العلمية؛ لأنّ اعتماد لغة أجنبية عن المجتمع مما كان تقوّها لن يكون كفياً بنقل المعرفة العلمية التي تنتجهما الحضارات الإنسانية، باعتبار أنّ جميع الحضارات بلغاتها تساهم في انتاجها، فليست المعرفة العلمية حكراً على لغة دون غيرها، وبخاصة إذا توفر لأهلها الدّعم المادي والمعنوي في تحقيق استمرارية البحث العلمي بها، وكذلك لأنّ اعتماد لغة أجنبية في نقل المعرفة العلمية لن يكون كفياً بنشرها وتوطينها في المجتمع؛ لأنها لن تكون متاحة لجميع أبنائه، وسيظل بذلك انتشار المعرفة العلمية محدوداً، وهو ما يحد بالطبع من نسبة المشاركة في انتاج المعرفة العلمية في المجتمع، وهذا ما يعني بالنسبة لجامعاتنا الجزائرية أنّ تجعل اللغة العربية همزة وصل بين الباحث الجزائري والمعرفة العلمية التي تنتجهما الحضارات، باعتماد الترجمة ركيزة أساسية لتوطين المعرفة العلمية؛ أي نشرها في الوطن باللغة القومية، ومن ثمة تطوير المعرفة العلمية يكون كفياً بإنتاجها مرة ثانية، بعد أن تكون الأرضية المعرفية حول العلوم قد تمّ وضعها في المجتمع الذي سيكون بكل طاقاته البشرية مساعها في تطويرها.

رابعاً - حلول استعجالية: يفرض علينا واقع دولتنا وحال تعليمنا العالي، وما خلفته الفرنسيّة على اقتصادنا وتعلّيمينا، البحث عن حلول ننشد بها الأفضل والأكمل

لدولتنا وتعليمنا، ونتخلص بها من شوائب التّبعيّة في المعرفة العلميّة والاقتصاد الوطني، وبالنسبة لدولتنا لا يزال على تحقيق الاستقلاليّة والتّخلص من هذه التّبعيّة إلا مرحلة واحدة، بعلمنا أنّ حركة التّعرّيب قد قطعت أشواطاً ولم يزل منها إلا الشّوط الأخير وهو التعليم العالي، الذي يستوجب رفع التّحدّي لتمكين اللغة الرّسمية من موقعها الأصلي، وترك الفرصة للغة العربيّة لتكون لغة توطين المعرفة العلميّة وانتاجها في المجتمع الجزائري، بدل استيرادها، بعد أنْ اتضحت لنا أنّ توطين المعرفة العلميّة وانتاجها لا يتّain إلا باللغة القوميّة، وهذه الحلول التي نقترحها ونراها استعجالية لا تنتظر التّأجيل، تتمثل في ما يلي:

1- سن قوانين ردعية تحمي اللغة الرّسمية (العربيّة): إنّ ما تعنيه اللغة الرّسمية بالنسبة للدولة يعادل ما تعنيه السيادة والاقتصاد والأمن، وغيرها مما يحافظ على سلام المجتمع في دولته، فكما تشرع الدول قوانين تحفظ كل ما يتعلق بأمنها وسيادتها ووجودها، تُسّنُ ما يحفظ لغتها، باعتبارها وسيلة وحدة وتنمية علم، وغيرها مما يمكن أنْ تضمنه اللغة الرّسمية للدولة، وهي في اصطلاح علم القانون "التي ينصّ عليها الدستور، وينصّ القانون على أنَّ كل المعاملات الإدارية في القطاع العام أو الخاص، يجب أن تكون بها، فلا تقبل أية وثيقة مكتوبة بلغة أخرى، حتى وإن كانت هذه الوثيقة واردة من خارج الوطن. وهنا تبدأ الحكومة بتنفيذ هذا القرار على نفسها وعلى إداراتها، ثم تفرضه على القطاعات الخاصة فتكون بذلك وثائق المصارييف المالية، والبنوك، والبريد، والشرطة، والكهرباء والماء... إضافة إلى ما تقدّم فاللغة الرّسمية هي لغة التعليم وهي بذلك إجبارية لا اختيارية"¹⁸ وبذلك فإنَّ التشريع اللغوي، مثله في ذلك مثل التشريعات الخاصة بالمحافظة على أمن البلاد وسلامة المواطن، وسلامة الاقتصاد، وغيرها من التشريعات الخاصة بما يحافظ أمن المجتمع بأكمله في دولته، وكلّ خرق بذلك لهذا القانون أو المرسوم هو خرق لما يحافظ على سيادة الدولة.

وإذا بحثا في ما سنته الدولة في حق اللغة العربية اللغة الرسمية، وواقع هذه التشريعات من التنفيذ والتطبيق، وجدنا الواقع لا يعكس ما جاءت به المراسيم التي سنتها الدولة الجزائرية لحفظ على سيادة اللغة العربية في بلدها، فالوثائق الإدارية تكتب بالفرنسية، وإن كان للعربية الحظ في أن تسمح لها الفرنسية بجوار لها في الوثيقة أخذت جانبا من الوثيقة، وإن لم يكن لها الحظ في ذلك استحوذت الفرنسية على كامل الوثيقة. وخلافا لذلك نجد الدول المتقدمة تعتمد في وثائقها الإدارية لغتها الرسمية ليس إلا وأحيانا لغتها الرسمية إلى جانب لغة ثانية وطنية، سعيا منها إلى نشر لغتها وترسيخها في المجتمع إلى جانب تحنيب سيطرة لغة دخلة. وكان لنا في انتهاج هذه الطريقة حلا كفيلا بالنزاع الذي خلفته الفرنسية بين العربية والممازيغية باتخاذ كليهما لغة الوثائق الإدارية، لنشر اللغتين الرسمية والوطنية في المجتمع وترسيخ الهوية اللغوية فيه، بدل استخدام لغة دخلة عنه، فهلا جمعت الدولة بهذه السياسة بيننا في ورقة.

وإلى جانب هذا الخرق للمرسوم نجد لغة الالقات والإعلانات الإشهارية والحوارات بين الجهات السياسية ولغة التعليم الجامعي في التخصصات العلمية، لا تتلزم بما سنه التشريع بالنسبة للغة الرسمية إلا في ما ندر، ولعل هذا ما يخلق نوعا من عدم الثقة بين المواطن والمرسوم من جهة، وبين المواطن ولغته من جهة أخرى، كما يعمل على ترسيخ قوّة اللغة الدخلية على حساب اللغة الرسمية في المجتمع وكلا الأمرين هو خطر على أمن الدولة ووحدتها واستقرارها. ولنا في الدول المتقدمة قدوة حسنة؛ إذ لما كان عدم الالتزام بالتشريع الذي يحمي اللغة الرسمية خطرا على أمن الدولة من الأساس، فقد أدركت هذه الدول الأمر بإنشاء قوانين ردعية تحمي من خلالها اللغة الرسمية، ففي التشريع الفرنسي في ما يخص اللغة الرسمية نجد "ميثاق اللغة الفرنسية في كندا، وقانون (الزور الفرنسي)" الذي أصدرته فرنسا عام 1994؛ يحظر على الفرنسيين أي لغة أجنبية في خطابهم العام، مشيرا إلى الوثائق والمستندات والإعلانات المسموعة والمرئية والأفلام

الدعائية كافة، التي تُبَث من الإذاعة والتلفزة وال محلات التجارية والشركات العاملة على الأرض الفرنسية¹⁹ فوظيفة التشريع اللغوي وضرورة الالتزام به عند الدول المتقدمة وظيفة سامية، تحافظ من خلالهما الدولة على لغتها الرسمية أمام اللغات الداخلية، كما تحافظ من خلالهما على نشر لغتها الرسمية في المجتمع، وبث الرغبة في تعلمها، وتعليمها، والاعتراض بها، وهو ما يجب أن يكون لنا حالا عاجلا نحتذى به في ما يحافظ على لغتنا الرسمية، من تشريع والتزام.

2- توطين المعرفة العلمية باللغة القومية: يقصد بتوطين المعرفة العلمية نشرها في أفراد المجتمع، ومن ثمة نشرها في المجتمع يكون كفلا بإنتاجها مرّة ثانية، بعد أن تكون الأرضية المعرفية حول العلوم قد تم وضعها في المجتمع، الذي سيكون بكل طاقته البشرية مساعها في تطويرها. ويببدأ هذا التوطين للمعرفة العلمية في مجتمعنا من تفعيل قرار التّعرّيب، وينتهي بتعريف جميع التخصصات العلمية استنادا إلى نماذج تعرّيبة ناجحة، كالتجربة الفرنسية، والإنجليزية، والألمانية واليابانية، في تعليم لغاتها والتجربة السودانية والسودانية في تعريفها التعليم العالي²⁰ فهذه نماذج يمكن الاحتساء والاقتداء بها أيا اقتداء، باعتبارها لقيت نجاحا باهرا في ظرف قياسي، ونتائج أحسن على مستوى الجودة والكفاءة في تعليم التعليم باللغة القومية وتوطين المعرفة العلمية.

وهذا التّعرّيب والتّوطين للمعرفة العلمية في الدولة الجزائرية يكونان إيماناً منا بقضية التّعرّيب، وبناء على أن توطين المعرفة العلمية أو نشرها في مجتمعنا لن يكون حاصلا بلغة أجنبية، سواء الفرنسية أو الإنگليزية أو أيّ لغة مهما كان تفوقها؛ لأنّ محدودية المعرفة العلمية في مجتمع ما كلّها متعلقة باللغة النّاقلة للعلم ونتائج تحصيل أفراد المجتمع للمعرفة العلمية، مرتبط كذلك باللغة النّاقلة للعلم، فإذا كانت اللغة النّاقلة للعلم أجنبية عن المجتمع، كانت محدودية تحصيله محدودة النّطاق في فئة منه دون أخرى وبخلاف ذلك إذا كانت اللغة القومية هي النّاقلة للعلم، فإنّ محدودية تحصيله تكون أكثر في المجتمع؛ وسبب ذلك كله هو أنّ العلم

الذى تقدمه اللغة الأجنبية، يفرض على أفراد المجتمع المرور بمرحلتين: تعلم اللغة الأجنبية أولاً، ثم تأتي في المرتبة الثانية المعرفة العلمية، وهنا ينفصل الجهد لتحقيق الهدف أو الغاية، بين المرحلتين، وقليل ما يتحقق من هذه الغاية تحقيقهما معاً، لأن الجهود تبذل في المرحلة الأولى، فينحصر الهدف العام من التعليم باللغات الأجنبية، في تعليم اللغات لا التعليم باللغات، أو ينجرّ عنه عدم استيعاب اللغة وبالضرورة عدم استيعاب المعرفة العلمية، وهذا ما يؤكد الرسوب المتزايد للطلبة الجامعيين في التخصصات التي تشرف عليها اللغة الأجنبية، وقلة الكفاءات التي يتم تحصيلها للشهادات الجامعية بها.

ويظهر خلافاً لهذه النتائج المترتبة عن التعليم باللغة الفرنسية في تعليمنا العالي نتائج المدرسة الجزائرية والمرحلة النهائية منه بالتحديد التي تُعد ثمرة حركة التعرّيب؛ إذ لنا في التعليم الثانوي الجزائري بعد تعرّيبه خير مثال وتجربة، في تحقيق تعميم المعرفة العلمية، وتوطينها في المجتمع الجزائري، بعد حركة التعرّيب التي شهدتها هذه المؤسسة بعد الاستقلال، ليظهر لنا الفارق بينما كانت عليه هذه المؤسسة مفرنسة، وبينما صارت عليه وهي معربة، كما يوضحه الرسم البياني لنب النجاح على مختلف السنوات بعد الاستقلال²¹:



ويوضح الرسم البياني نسب النجاح المختلفة بالنسبة للناجحين في شهادة البكالوريا، عبر سنوات مختلفة من العقود الخمسة المتلاحقة بعد الاستقلال، ودور حركة التعرّيب في زيادة نسبة النجاح، إذ نلاحظ أنَّه كلما انتقلنا إلى سنوات كان قد تم فيها تعميم التعرّيب (1990-2011) كانت نسب النجاح مرتفعة، وكلما انتقلنا إلى العكس وجدنا العكس؛ أي كلما انتقلنا إلى زمن كانت فيه هذه المؤسسة مفرنسة (1989-1962) وجدنا النسب ضئيلة، لا تعكس ما عكسته هذه المؤسسة التعليمية وهي معرَّبة، إذا استثنينا سنوات نهاية الثمانينات وسنوات التسعينات، التي عرفت حالة خاصة كانت سبباً في انخفاض هذه النسب، منها الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدحورة التي مرت بها البلاد في هذه السنوات، ويدلُّ على هذا التفسير أنَّ السنوات اللاحقة من الأمن والاستقرار، لا تعكس هذه النسب المنخفضة، وهذا ما يدلُّ على دور التعرّيب في توطين المعرفة العلمية ونشرها في المجتمع، خلافاً للغة الفرنسية التي كانت سبباً في انحسار وحدودية المعرفة العلمية في المجتمع الجزائري.

3- اعتماد الترجمة وتوسيع دائرة الانفتاح على اللغات في التعليم: قد يظهر لكثير أنَّ الترجمة تعبر عن عجز الدولة في إنتاج المعرفة، ولكنها على العكس من ذلك بكثير، فهي إلى جانب كونها وسيلة لنقل المعرفة العلمية، هي مؤشر على التقدُّم العلمي للدول، من حيث هي معيار لمدى مسايرة مستجدات البحث العلمي فيها، كما هي مؤشر على مدى رقيِّ الدول، من حيث هي وسيلة لنشر المعرفة العلمية في الوطن؛ ذلك لأنَّ المعرفة العلمية هي نتاج جميع الحضارات والدول وبلغاتها، أما عمل الترجمة من المعرفة العلمية فهو نشرها وتوطيتها في المجتمع المنقول إليه، الذي سيكون دوره منها أيضاً إعادة تطويرها، والسر وراء نجاح ورقيِّ الأمم الغابرة والحاضرة كان هو الترجمة، فمعظم الدول الأمريكية والأوروبية قامت في بناء حضارتها على ترجمة تراثها من اللغة اللاتينية والإغريقية إلى اللغات الأوروبية، كما اعتمدت الترجمة من اللغات الأجنبية إلى

لغاتها القومية في نشر المعرفة العلمية وتطويرها؛ بل عمدت إلى توسيع دائرة الانفتاح على اللغات الأجنبية، من خلال إنشاء معاهد وكلّيات لتعليم اللغات الشرقية (العربيّة، العبرية، الفارسية) وليس الهدف منها هو معرفة هذه اللغات أو إتقانها؛ بل لأجل اعتماد ما تخرّجه من جيل يتقن اللغات الشرقية في خدمة لغاتها، الأمر الذي رفع من قيمة لغاتها في سوق اللغات.

وأدّل دليلاً على دور الترجمة في ترقية المجتمعات والنّهوض بها، دولتان أنهكتهما الحرب، العالمية الثانية، إلى أنّ إعادة بناء دولتهما وتطويرهما في جميع مناطق الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كان انطلاقاً من الترجمة، وهاتان الدولتان هما اليابان وألمانيا "ففي فترة أكثر بقليل من ثلاثة أعوام، بدءاً من 1984 وحتى 1988 ترجم إلى اليابانية أكثر من 22000 ألف عنوان، بما يعاد 7000 ألف عنوان تقريباً كل عام، ويستنتج من هذه الأرقام أنّ اليابانيين عازمون وقدرون على تخصيص نفقات كبيرة من أجل أن يجعلوا الأفكار العلمية والأعمال الأدبية المنشورة لأول مرة في اللغات الأخرى متاحة في لغتهم وبهذه الطريقة يطّعون لغتهم لأكثر المتطلبات الوظيفية حداًثة. وكذلك يفعل زملاؤهم الألمان الذين أنتجوا في العام 1987 ما يقارب 65680 عنواناً جديداً منها 9325 عنواناً مترجماً من الإنكليزية والفرنسية"²² وبالرغم من أنّ هذه الإحصائيات غير محدثة أو ليست مترابطة مع عصرنا الحاضر، إلا أنها تشير إلى دور الترجمة في توطين المعرفة العلمية ونشرها في المجتمع باللغة القومية، إضافة إلى بيان دورها في النهوض باللغة والمجتمع معاً، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما تدل عليه مكانة هذين الدولتين في الاقتصاد العالمي".

وتبقى الترجمة بهذا من المجتمع تعادل قيمة التعليم في حد ذاته، فكما أنّ التعليم هو وسيلة لكسب المعرفة وإنتاجها والرقي بالمجتمع، وكذلك الترجمة هي وسيلة لكسب المعرفة العلمية وإنتاجها والرقي بالمجتمع؛ لأنّها تعمل على توطين المعرفة ونشرها في المجتمع باللغة القومية، على نحو ما هي وظيفة التعليم، ومن ثمة هذا

التوطين للمعرفة العلمية عن طريق الترجمة، يكون له دور في انتاجها مرّة ثانية باللغة القومية، ومن ثمة توطين المعرفة العلمية وانتاجها، يكونان كفيلان بتنمية المجتمع في جميع مناحي الحياة، وبهذا فالجزائر لها إمكانات في ما يخص توسيع دائرة الانفتاح على اللغات، لتعليمها في التعليم العالي، ومن ثمة يمكن استغلال ما تخرّجه هذه المؤسسة من طلبة متخصصين في لغة من اللغات، في نشر المعرفة العلمية التي تنتجها الحضارات، من خلال الترجمة التي ستترسخ مهنة وفنا وعلماء في الأجيال. ويكون الانطلاق في ترسيخ هذا العلم (الترجمة) في مجتمعنا الجزائري، مما يلي:

- جعل تعليم اللغات الأجنبية وسيلة لخدمة اللغة القومية والرسمية (العربية) لا غاية في حد ذاته أي الانتقال من تعليم اللغات، لأجل إيقانها كما نحن عليه اليوم إلى جعلها وسيلة لخدمة اللغة العربية ونشر المعرفة العلمية كما نأمل مستقبلا.
- توسيع دائرة الانفتاح على اللغات في التعليم العالي، بفتح أكبر قدر من أقسام اللغات الأجنبية في جميع كليات الآداب واللغات، بما فيها: الإنكليزية، والفرنسية والإسبانية، والروسية، واليابانية والصينية، والعبرية، وغيرها من اللغات الفاعلة في إنتاج المعرفة العلمية.
- تشجيع خريجي أقسام اللغات الأجنبية واللغة العربية مادياً ومعنوياً، على الترجمة في شكل ثانٍ إلى اللغة العربية، وبخاصة الكتب العلمية؛ لنشر المعرفة العلمية التي تنتجها الحضارات الإنسانية في المجتمع الجزائري.

وبهذه الحلول وهذه السياسة نأمل في المستقبل القريب، أن الدولة الجزائرية ستتخلص نهائياً من سيطرة اللغة الفرنسية على العقول الجزائرية، فالمعروفة العلمية لا تنتجها حضارة واحدة هي فرنسا، بل جميع الحضارات مساهمة في بنائها والعديد من الدراسات أثبتت أن 90% من النشاط البحثي العلمي اليوم يتم في اليابان وأروبا بشطريها الشرقي والغربي، وأمريكا الشمالية، إلا أن هذا لا يعني استحالة تطوير نشاط بحثي هام في مناطق أخرى من العالم²³ وهذا ما نروم

الوصول إليه إنْ نحن سرنا في العمل على توطين المعرفة العلمية باللغة العربية ونشرها في المجتمع الجزائري، واعتماد الترجمة ركيزة أساسية في تحقيق هذا التوطين والنشر للمعرفة العلمية الذي سيكون كفيلاً بإنتاجها مرة ثانية، بتسخير كل الطاقات البشرية التي تنتجها مؤسسة التعليم العالي لهذا الغرض.

خاتمة: تعرّضنا في هذا المقال لجوانب عديدة تتعلق بمسار قرار التّعرّيب في الجزائر، وأثار تجميد هذا القرار، من خلال تتبعنا مسار قرار التّعرّيب في دولتنا وإشكاليات اتخاذ اللغة الفرنسية لغة العلم والمعرفة في وطن أجنبي عن الفرنسية والفرنسية أجنبية عنه، مع بيان الوضع الذي آلت إليه الجزائر جراء تغريب العربية في بلدها، وتغريب الفرنسية في غير بلدها. وهذا سعياً منا للتغيير ليس إلا بما مقامنا من وطننا إلا طالب علم يطلب صلاح الأمة، وما نرفع به الهمة، ينشد لبلده غداً أفضل، ودولة لا تألف، من خلال ما يراه من ضرورة رفع التّجميد عن قرار التّعرّيب. ومن جملة ما توصلت إليه هذه الدراسة التي توخيّنا فيها الموضوعية، في تعاملنا مع آثار التراجع عن قرار التّعرّيب على مجتمعنا الجزائري ودولتنا، ودور التّعرّيب في حالة رفع قرار التّجميد في تنمية مجتمعنا وكذلك بيان دور اللغة القومية في بناء المجتمعات المتقدمة، ما يلي:

- تلقين المعرفة العلمية باللغة الفرنسية بدل العربية هو السبب الرئيس في محدودية المعرفة العلمية وزيادة نسبة الأمية في المجتمع الجزائري، وبقاء المجتمع مستورداً للتقنية والمعرفة العلمية بدل انتاجها.

- تلقين المعرفة العلمية باللغة الفرنسية هو العامل الأساس في زيادة نمو هجرة الأدمغة الجزائرية نحو الخارج، وهي العقول الحاملة لشهادات الجامعة الجزائرية التي جندت الجزائر نفسها، لإنتاجها للاستفادة منها في بناء دولتها.

- بناء مجتمعات العلم والمعرفة، حاصل باللغة التي تتأصل في تاريخ الأمة وتمتدّ في حاضرها، وليس للغة دخلة على تاريخها أن تكون وسيلة لبناء حضارتها، وجعلها مساهمة في بناء الحضارة الإنسانية.

- أساس النّهضة في جميع الحضارات كان بإحياء لغاتها وترقيتها، لا بالتنازل عنها، وهنا على الدولة الجزائرية أن تعمل على ترقية لغتها العربية، وإلا لكان مصرينا جزء من مصير لغتنا.

- انطلاق الدول في بنائها مجتمعاتها كان من توطين المعرفة العلمية باللغة القومية، ومن ثمة إنتاجها بدل الهجرة إلى اللغات الأخرى.

- تفعيل قرار التّعريب ضرورة حتمية تفرضها علينا الحقائق التّاريخية والعلمية معاً، باعتبار أنه لا وجود لدولة قامت بلغات غيرها.

الهوامش:

* ينظر : لمزيد من الاطلاع حول مسار التّعريب في الجزائر حوارات جريدة الشروق مع الدكتور أحمد بن نعمان، من العدد 4284 إلى العدد 4488، وكذا حوار جريدة الشروق مع الدكتور عثمان سعدي، رئيس جمعية الدفاع عن اللغة العربية العددان 4291 و 4292 لشهر فيفري 2014.

1- محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ط2. عمان: 1990 منتدى الفكر العربي ص18.

2- ينظر: راضية حجbar، اللغة العربية في التربية والتعليم من الاستقلال إلى الان "عمل فرقة بحث: علوم اللغة حول اللغة العربية خلال خمسين سنة 1962-2012" الجزائر: 2012 منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر ص247-256.

3- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 2007، دار الحكمة، ص137.

4- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 2007، دار الحكمة، ص139.

5- ينظر: خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 2007، دار الحكمة ص148-149.

6- خولة طالب الإبراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 2007، دار الحكمة، ص144.

- 7- ينظر : 25، اللغة العربية بين قوة التغريب وضعف التعرّيف، الجزائر، 19-04-2012.
- 8- ينظر: مصطفى بودرامة "الاستثمار الأجنبي في الجزائر الواقع والمشكلات" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ع9، جامعة فرhat عباس، الجزائر: 2009، ص180.
- 9- عبد الملك مرتابض، اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين، في المؤسسات التعليمية في الجمهورية الجزائرية، الواقع والتحديات واستشراف المستقبل، <http://ghilous.hooxs.com/t21-topic>، الجزائر، 20-04-2012.
- 10- مصطفى صادق الرافعي، وهي القلم، ط1. بيروت: 2000. دار الكتب العلمية، ص27.
- 11- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، ط1. الجزائر: 2009، جسور للنشر والتوزيع، 365.
- 12- لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، ط1. بيروت: 2008 المنظمة العربية للترجمة ص91.
- 13- بن أعراب زهرة "تعريف في مصطلح (اللغة الأم)" مجلة تتناول مقالات في اللغة الأم، ط9. الجزائر: 2009، دار هومة، ص55.
- 14- خمسينية خمسينية: الأمية في الجزائر تتضاعل من 85 بالمائة غدا الاستقلال، إلى 22 بالمائة سنة 2008 <http://www.elmouwatin.dz> 20-03-2014.
- 15 - عبد العلي الودغيري "دور اللغة الوطنية في التنمية وتحقيق الأمن الثقافي" أعمال الندوة الوطنية حول: التخطيط اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، الجزائر: 2012، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص39.
- 16- فاطمة مانع، هجرة الكفاءات العلمية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أعمال الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة الشلف الجزائر، ص13.
- 17- الاتحاد البرلماني العربي، مجلة البرلمان العربي، العدد 22، ديسمبر 2001، ص3.
- * قطبية اللغات هي فكرة الأستاذ صالح بلعيد حول ترتيب اللغات حسب تفوقها في التخصصات العلمية، ينظر: صالح بلعيد "اللغة الأم، الواقع اللغوي في الجزائر" مجلة تتناول مقالات في اللغة الأم، ط9. الجزائر: 2009، دار هومة ص44.

- 18- بن أعراب زهرة "تعاريف في مصطلح (اللغة الأم)" مجلة تتناول مقالات في اللغة الأم، ط.9.
الجزائر: 2009، دار هومة، ص53.
- 19- صالح بلعيد "الخطيط اللغوي الضرورة المعاصر" أعمال الندوة الوطنية حول: الخطيط
اللغوي في الجزائر: اللغات ووظائفها، الجزائر: 2012، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية
ص251.
- 20- ينظر صالح بلعيد "تجارب ناجحة فهل نعتبر!" عمل فرقه بحث: علوم اللغة حول: اللغة
العربية خلال خمسين سنة 1962-2012" الجزائر: 2012، منشورات مخبر الممارسات اللغوية
في الجزائر، ص19.
- 21- حفصة بطي الشريفي "دراسة مدى انسجام اختبارات مادة العلوم الطبيعية في البكالوريا مع
مستويات الأهداف المعرفية للمقرر الدراسي (منهاج جوان 1995)" حوليات جامعة الجزائر
العدد: 20، الجزء الثاني، الجزائر: 2011، دار هومة ص378، 379.
- 22- فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، دط. الكويت: 2000، عالم المعرفة
ص95-96.
- 23- مصطفى عمر التير "البحث العلمي في الوطن العربي ملاحظات مبدئية حول الواقع
والطموحات" نفلا عن: صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، ط1. الجزائر: 2008، دار
هومة، ص39.

السلطة السياسية والتشريعية والانتصار للغة الوطنية

- نماذج ناجحة -

أ. سعيد عامر

جامعة مولود معمرى، تيزى - وزو

مقدمة: تكتل في هذه المقالة جملة من القصص والأقوال الرزينة والشعارات
الرثانية، تروي حرص بعض الدول، والمجتمعات اللغوية على الانتصار للغاتها
الوطنية، صانعين من سردها إبرة وخر، علها تستهض همة السياسي الجزائري
ومشرعها البرلماني، وتحفزهم إلى تمكين ما تقرّ في الدستور بأنه اللغة الرسمية
للبلاد (العربية) وما ذلك إلا لتناقض المسطر الدستوري والمتصّر الواقعي؛ فالذى
على الورقة التشريعية في ما له علاقة بقضية اللغات الرسمية شيء، وما تدلّى به
الورقة البحثية المتحرّكة للواقع اللغوي شيء آخر. وهو الأمر الذي أسّس محابر
الغدورين على هوبيتهم اللغوية، فترامت فوق الصنائف كتاباتهم المنذرة بسعنة
الفجوة بين العالمين: الورقي (الدستور) والواقعي، مستصرخة السّاسة، ومتراجحة
قبة البرلمان. ولا تزال رفوف المكتبات تستقبل أمثل هذه الكتابات؛ ذلك أنّ التذكير
بالقضية، أو رصد المستجدات وتقويمها، ممّا أوقفت له النخبة الوعية أفلامها.
ولعل هذه الكلمات المترافقـة هنا مما يتحسّن خطأ أولئك النحّارين
الغيـاريـ؟ حين تقصـدت قصـدهـمـ، سـالـكـةـ درـبـ الـبحـوثـ المـذـكـرـةـ المـكـرـرـةـ، أـمـنيـتهاـ فيـ
ذلك نـصـرةـ الـهـوـيـةـ الـلـغـوـيـةـ، فيـ بلـادـ طـرـدـ مـسـتـمـرـهـاـ، لأنـهـ استـكـفـ الإـخـالـ بـثـالـوثـ
مـبـجلـ فـيهـ هوـ (ـالـجـازـيـ وـطـنـنـاـ، وـإـسـلـامـ دـيـنـنـاـ، وـالـعـرـبـيـةـ لـغـتـنـاـ)ـ ولـقـدـ حـشـدـنـاـ لـهـذاـ

المرمى شرذمةً من أفعال وصنائع أقوام، آمنت - ولا تزال - بأنَّ أيةَ خطوةٍ إلى الأمام، إنْ لم تكن بلغتها الوطنية، فإنَّما هي خطوةٌ فَهَقِيرَةٌ إلى الحضيض، ولسنا نسُوقُ أخبارَهم ولَعًا وانهزاميَّةً، ولكن طمعًا في تمرير المغزى المستبطَط منها لأصحابِ القرار، كما أنها نزلةٌ عند المتأثر القديم الذي مُؤَدَّاه: ليس العجب ممن هلك كيف هلك، ولكن العجب ممن نجا كيف نجا. فالحكىُ والقصُّ المُمارَس في هذا المقام لذُو مقصدية، لمبادئه توجيه الجنيد؛ لما قال: "عليكم بالحكايات والقصص فإنَّها جُنْدٌ من جنود الله عزَّ وجلَّ يُقوِّي بها الإيمان، فقيل له: هل لهذا من شاهد؟ قال: قوله تعالى ﴿وَكُلَا نَقْصًّا عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُنَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ﴾¹" فاستحضارُ أنباءِ الآخر مع لغته، مما يُرْتَجِي منه بعث ما يجعل أربابَ الحكم والمسؤولية يُصدرون قراراً بنصرة اللغة الوطنية؛ قراراً لا يكون حبيسَ مرسومٍ يُقرأً ويُصادقُ عليه في غرفِ البرلمان، ثم يتغيَّرُ بالنسِيان والتَّغْيِيب، وإنما يَأْمُلُ الاحتكاكُ بالواقع والتَّجلِي فيه.

إنَّ مُخاطبة الجمجمة السياسيَّة والبرلمانية في موضوع: الانتصار للغة الوطنية يستدعي تعدادَ العلل الدافعة لذلك، وإلا فهو عجبٌ، لم يُبطله جلاءُ السبب، ثم إنَّ وضعَ اليد على الجرح من مُخففات القرح أحياناً؛ ذلك أنه يُيسِّر وصف العلاج؛ وعليه فإنَّ التَّحامُ على السلطة السياسيَّة والتشريعية في علاقتها بمسألة اللغة الوطنيَّة، مقرُونٌ بجملةٍ من الأسباب، والتي لا تنفكُ تتصل بهذه السلطة، سواءً أكان ذاك بطريقَة مباشرة، أم غير مباشرة، نذكرُ منها ما يلي:

1- المعارضَة الواقعية التي واجهها قانون تعليم استعمال اللغة العربية في الجزائر، والذي صدر سنة 1991م، ما أدى إلى التحاقه الآن بزمرة المراسيم المنسيَّة.

2- قوّة النّفوذ الفرنكوفوني في المؤسّسات الجزائرية (الحكومية خاصة) وهي قوّة تمتلك من العتاد السطوي ما يمكنها من إجهاض التشريعات اللّغوية المختلفة والتي قد تستهدف تعزيز موقع اللغة العربية في البلاد، ولهم في ذلك من المكر ما يختزله شعارهم المعتمد: "تعليم العربية في الجزائر دون استعمالها، وتعليم الجزائري لغته كي ينساها"² لذا كان الأحرى إزاله المعيق والمطّب، قبل استصدار الوثيقة المؤيّدة للغة المُرسَمة، وما ذلك بعزيزٍ لو وجِدَ في الباقي المُريد إلّا حَ وَ تَنْدِيد.

3- بلوغ اللّوحة اللّغوية في الواقع المُمارَساتي زُبَاحًا، فاللافتاتُ فولْتيرِيَّةُ اللّغة وأسماء الأبناء الجزائريين ما بين الميكسيكية والتركية والصينية...إلخ، أمّا الإعلام في لغته؛ فالأيدي على الأفواه حياءً وخجلًا، أمّا ألسنة الأجانب فيها التّحابي والنهاني، قد ملأت الأفواه، ولم تفارقها ولو لبضع ثوانٍ، فأرضتنا يتختُرُ فيها مُحبُو فولتير (Voltaire) وشكسبير (Shakespeare) وما هذه الطّوام والمُلهمّات عن مجلس الشعب بعيد "فقد امتدت إلى هذه الهيئة التي ينطاط بها المراقبة، وإصدار القوانين والتشريعات التي تحافظ على أوصال الكيان الغوي؛ حيث يجري تحت قبته امتهان وإهار اللغة العربية الفصيحة؛ لأنّ معظم أعضائه لا يحرصون على التّحدّث بها"³ فلا عجب أنّ تمتلي مواقع التواصل الاجتماعي بمقاطع فيديوهات هزلية، مقاطع تسكن مشاهدها أخطاء لغوية فضيعة، ارتكبها من يُعدُّ نخبة البلاد وخيرة ساكني الجزائر

إنّ صلاح أو طلاح أمر اللغات في الأوطان، مرهون بما تُدلّيه به ألسنة حاكميها ونخبتها، أمّا الرّعية فأتباع، وعلى نهج السادة مَمْشَاهم، تماماً على ما جاء في المثل: فرخ البطّ عوام، ومشية الطّاووس متّوارثة. فحقيقة على النّخبة السياسيّة والمسؤولية الاحتراس لمستعمليهم اللّغوي، فالعيونُ إليه مُصوّبة، والمسامع لخطبهم

مُنْتَقْفَةً، والوَهَنُ وَالرَّكَاكَةُ فِيهَا معيارٌ لرِدَاءَةٍ، تُحِيلُ إِلَى رِدَاءَةٍ أَكْبَرَ مِنْهَا، تُعْطِي الرِّقْعَةَ الْمُحْكُومَةَ بِأَكْمَلِهَا، وَلِلأسفِ الشَّدِيدِ ذَلِكَ هِيَ حَالَةُ الْمَسْؤُلِ فِي الْجَزَائِرِ وَغَيْرِهَا "فِي مَصْرِ مَثَلًا أَجْرَتْ مَحْكَمَةُ الْقَضَاءِ الْإِدارِيِّ اسْتِكْتَابًا لِأَحَدِ الْمُرْشَحِينَ لِعُضُوَيْهِ مَجْسِسِ الشَّعْبِ، فِي اِنتِخَابَاتِ سَنَةِ 2000، فِي حَوَالِي خَمْسَ جَمْلَ قَصِيرَةٍ فَأَخْطَأَ ستَةَ عَشَرَ خَطَأً إِمْلَائِيًّا⁴ وَالْأَخْبَارُ الْمُضَاهِيَّةُ لِهَذَا الْمَنْقُولِ كَثِيرَةٌ، وَمِنْهَا فِي الْجَزَائِرِ مَا يَقِي بِتَأْلِيفِ كُتُبِ التَّكِيَّتِ وَالضَّحْكِ، غَيْرَ أَنَّهُ ضَحَكَ كَالْبَكَاءَ.

4- قضية اللهجات والخوف المنبعث من حلولها مكان اللغة الجامعة (العربية الفصيحة) وتلك إحدى صيحات الإنذار التي أطلقتها كتابات بعض الأعلام؛ كالاستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، والاستاذ عبد السلام المسديسي، وعین التوجّس في ذلك تتمثل في التكلفة الاقتصادية الباهظة، التي ستلحق بالبلاد المجزأة لغويًا؛ فميزانية الترجمة لوحدها آنذاك ستُهلك الخزينة، وللمُتطلّع إلى تفسير مفعن أن يتأمل حال الاتحاد الأوروبي، وما يبذله من أموال طائلة على جيوش المترجمين الجرارة فيه. فالتعديدية اللغوية قضية لا بد أن تفصل فيها البرلمانات بقراراتٍ حكيمة، تأخذُ بعين الاعتبار ما تشيرُ إليه المقوله الذهبيه لأوجز بول (O. Paul): "البلاد المجزأة لغويًا بشكل كبير بلا دُقةٍ فقيرة دائمًا" وقد ينعتُ المطالع هذه الوقفة بالمبَلَغ فيها؛ إذ كيف تغدو اللّهجة العنابية، أو الوهرانية، أو العاصمية لغة لها جلال اللغات وبريقها؟! ليأتي الرد على ذلك بذكر كلّ من: اللغة الإسبانية والفرنسية والإيطالية والتي لم تكن يومًا في حسبان الدولة الإقطاعية الكنسية، المتبنيّة للغة اللاتينية أنها ستصيرُ لغاتٍ مستقلة، بعد أن كانت لهجاتٍ هجينة، بل من كان بمقدوره إذًا أن يفترض أنَّ تلك اللهجات ستُنْتَوِل إمبراطوريات لغوية، يُعِزُّ اليَوْمَ على كثيرٍ من اللّغات البشرية منافستها، إنَّ لم نقل إنَّ جمِيعًا من الألسنة قد أفلَتْ أو ستَأْفَلْ بسيبها. فالحاليّةُ والاحتياطُ واستشرافُ المستقبلِ من علامات تمام عقل المُخطّطين

اللغويين، وما على أصحاب الإمضاءات والأختام، إلا فتح الآذان لخطاباتٍ مُذرّة جاءت بلغةٍ وطنيةٍ جامعةٍ ومفهومةٍ، قبل أن تُمْجَأ أسماعهم مئاتٍ من اللغات، قد تُرهق الجيوب، إنْ لم تُثْرِ الحروب!

5- الآخر (الأجنبي) والانتصار للغته بتشريعاتٍ عالمية، تتعدى الحيز المحلي للغته: وهذه خطوةٌ لم يتتبّه لها في أدبيات البحث العربي إلا قلّة قليلة من الباحثين؛ وتفصيل ذلك جليٌ في الذي يُقرّبه مصطلح (المجرة اللغوية) للأفهام، فهو يعني تلك المساحة الشاسعة التي تتنافس فيها السنة معدودة، لها من السيادة والانتشار ما لا يُفَنَّدُ أحد؛ كالإنجليزية والإسبانية والصينية، فالألسن المتواجدة في هذه المجرة قد تجاوزت مسألة: وجوب اعتمادها في بقعتها الأصلية، إلى مسألة: لزوم استعمال الآخر (نو اللسان المغاير) لها، فلم ينتشارا في الواقع، تجاوز الحدود الإقليمية والمحلية إلى ما فوق الإقليمي والمحلّي، وتلك استراتيجيةً لضمانبقاء أطول لتلك اللغة، وخطةٌ لتحاشي تلاشياها، لأنَّ التوأّج مع الكبار، هو ما يؤخّر الزوال والاندثار، ويتحققُ للأحسن التمكّن والانتصار، غير أنَّ ذلك لا يتأتّي إلا بامتلاك زمام الكلمة في الساحة الدوليّة؛ فاستصدارٌ تشريعيةٌ لغوية دولية قائمٌ كما ذكرنا على أرجيحةٍ وانبساط تلك اللغة في عقر دارها أوّلاً، ثمَّ على بذل الغالي والنفيسي في ذلك ثانياً (الأموال / التفوق التكنولوجي / القوة الاقتصادية... إلخ) وندني المُبتغى هنا بذكر حادثةٍ للولايات المتحدة الأمريكية، في سياق إعلانها لشأن اللغة الإنجليزية فقبل أن تعود هذه الدولة إلى اليونسكو في 29 نوفمبر 2003م، بادرت بإخبار إدارة المنظمة أنها تعترض على ميثاق التنّوع الثقافي اللغوي، وحشدت ليكون لصوتها تقلُّ في ذلك أنْ ساهمت بـ (22%) من ميزانية المنظمة⁶ والآن وباختزالية شديدة: هل فكر ساستنا بإللاج لغتنا الوطنية (العربية) هذه المجرة اللغوية؟ مُعتقدٍ

أنَّ هذا السُّؤال قد أخطأ التَّمرُّز؛ إذْ هو في سُلْمِ الترتيب بعد ما يلي: هل مكَنَ ساستنا ومشَرِّعُونا أصلًا لِلغتنا الوطنية في أروقة دارها؟!

6- التَّلاحمات الْلغوية العالمية، والتَّشرُذُ العربي: فالبساطة (الأرض) العربية لا تُعاني من عدم تنساق المجهودات السياسية والاقتصادية فقط، بل وحتى اللُّغوية؛ والدليلُ تلك المجتمع والمؤسسات اللُّغوية المتباعدة، التي لا يخلو منها البلد الواحد وهي مؤسساتٌ إلى الإضرار بالعربية أقرب؛ ذلك أنَّ كُلَّ واحِدٍ منها تتغَنى بما تراه من قراراتٍ لغوية في قضية المصطلح أو التيسيرات النُّحوية أو غيرها فالمؤسسة اللُّغوية المشرقية في رُوَاها غير المغربية، هذا في حالة ما بدر منها شيءٌ من الاجتهد والنشاط، لأنَّ أمرها في الحقيقة سُبُّاتٌ وتقاعسٌ، اكتفى مُسِيرُوها وأعضاؤها - كما يقول بعض مشيختنا - باجتماعاتٍ من أجل تحديد موعد الاجتماعات المقبلة. في حين لا تكتفُ أغلب الألسنة الأجنبية أية مشكلة، بالرغم من شساعة الرقعة التي تشغلهَا، ومن ضخامة عدد متكلّميها في العالم، لأنَّ جهود تقادِي المُعضلات اللُّغوية عندها محشورة في مؤسسات قليلة، إنْ لم تكن في مؤسسة واحدة؛ مثلاً هي حال اللغة الإسبانية، التي يسهرُ على شأنها مجمعٌ واحدٌ. وما كان لذلك أن يحدث لو لا أنَّ تدخلَت الورقة السياسية والتشريعية؛ إذ تكاثفت وتتساقط جهود البلدان التي تجمعها في العادة لغة واحدة بدعم من الخلفية السياسية لُتُثمرَ في ما أضحت يُعرف به: **التَّلاحمات الْلغوية** "ألمانيا مثلاً وفي إطار هذا المسعي تتحوَّل إلى إقامة حُلْفٍ لغويٍّ، يجمع بينها وبين النمسا وسويسرا، متتجاوزةً في ذلك ما يُشترطُ عنها من خلافات سياسة واقتصادية وغيرها، ولمجموعة الدول الإسكندنافية مشاريع مشابهة في التكثُل اللُّغويٍّ، وعلى مستوى ما فوق الإقليمي يسود الساحة السياسية العالمية حالياً نشاط متزايد لإحياء التحالفات اللُّغوية؛ مثل الأنجلوفونية، والفرانكوفونية، والإسبانوفونية⁷" ليقي أكبُر الغائبين لحظة إبراد أسماء

المتحالفين لغويًا هو الحلفُ العربي؛ والذي يفترض أن يكون قائداً للركب، ومضربياً للمثل؛ لما يجمع المساحة العربية من أوصال وروابط، غير أن التسندفات السياسية فيها، وترنم كل واحد فيها بليلاً، واتخاذ الأشقة لـ: أنا ومن بعدي الطوفان مستشاراً لهم، كرس الفرقة والتشرذم، فما للقوم من كلمة دولية مسموعة، لا في السياسية، ولا حتى في السياحة، وما التباكي في ذي المحل عن ذاك، فنڭاك أشجان أخرى، رواها راهن لغتهم العربية الجامعة، والتي تُعدّ وطنية في مقدمات دوأوينهم الملكية والدستورية؛ فهو راهن لغوي مضطرب كاضطراب الساسة العرب في ما بينهم، فهَلَّا توحّدوا -على الأقل- لغويًا، وأذاعوها وحدة لسانية عربية، ترفع عن الضاد البلية الداخلية (المشاكل المعجمية والمصطلحية والنحوية وانتشار اللهجات...إلخ) وتدفع عنه النّاسفة الخارجية (العلومة اللغوية الراحفة).

7- توافق الساسة كما العامة في مسألة ديمومة اللغة العربية وبقائها على قول رب البرية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9] فالنخبة على عمومها، ومن منطلق معتقدها التوالي على هذا في القضية، قد ركنت إلى طرح التشريعات الوضعية المُعزّزة للغة العربية جانبًا، لحماية التشريع السماوي لها في نظرهم، ولو أرجعوا البصر في ذلك لتبدى لهم الفُطُورُ والنَّخر في مُسلّمهم هذا. وللعلم المُسدي تجليّة وتوضيح ذلك؛ حيث يقول عبد السلام المُسدي: "إن رحلة إضفاء القداسة على اللغة، تجذب معها أسفارا نحو المعادلات الرمزية المترفقة دوماً نحو الأعلى، وبناءً على سحر الاطمئنان التوكلي، راح الكثيرون يجتهدون في تفسير النص، ويتأولون بعض آياته الكريمة على مقاس ما يتعلّقون به من كفالة غيبية، وإذا الآية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الْذِكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وهي التاسعة من سورة الحجر، تعني وعداً جازماً من الله سبحانه وتعالى بأن يصون اللغة العربية صوناً أبداً بما أنها لغة القرآن الكريم، وهو ضرب من الإسقاط في الفهم، أملاه الوضع

الطارئ الذي آلت إليه اللغة العربية، وإنّا فالأمر لم يكن وارداً عند نزول القرآن ولا حتّى طيلة العهود الأولى، وللهذا السبب ترى المُفسّرين مجمعين على مقاصد النّص من (حفظ الذّكر) وهو ما يلخّصُهُ الشيخ محمد الطاهر بن عاشور بتمحیصه المعهود في (تفسير التحریر والتّویر) قائلاً: وشمل (حفظه) الحفظ من التّلاشی والحفظ من الزّيادة والنّقصان فيه؛ لأنّ يسّرَ تواتره وأسباب ذلك، وسلمه من التّبديل والتّغيير، حتّى حفظته الأمة عن ظهور قلوبها⁸ وإنّ دعامةً توأکل القوم نصُّ دیني -أُسیء فهمه كما ظهر - فإنّ منطق الرّد على هذا الموضوع، يلزّم المعترض الاستشهاد بنصوصٍ مُماثلة من حيث الصّبغة الدينية، مُؤرّدين في ذلك أثراً صحيحاً عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه- إذ قال: "أولُ ما تقدون من دينكم الأمانة، وآخر ما يبقى من دينكم الصّلاة، ولِيُصلِّيْنَ قومٌ لا دين لهم، ولِيُنَزَّعَنَّ القرآن من بين أظہركم. قالوا: يا أبا عبد الرحمن، ألسنا نقرأ القرآن وقد أثبتتاه في مصاحفنا؟ قال: يُسرى على القرآن ليلاً، فيذهب من أجوف الرجال فلا يبقى في الأرض منه شيء"⁹ فالنزرة الباقية الملموسة في الذي يُحدثنا به هذا الصحابي الجليل، تُرسّخ في الأذهان أنّ هذا الكلام ليس له، وإنّما للنبي -عليه وعلى آلـه الصّلاة والسلام - وهذه إحدى طرق الصحابة في التّحديد عن النبي (وتُسمى بالأحاديث الموقفة ذات أحكام المرفوعة) وليس السياق هنا سياق شرح قواعد علم الحديث، بقدر ما هو فُرصة لتبين موضع الشّاهد في المُساق من كلام وهو المرموق في قوله: يُسرى على القرآن، ليلاً فيذهب من أجوف الرجال، فلا يبقى في الأرض منه شيء؛ إذ تقطّر منه حجّة تغالٌ اتكاليةٌ منْ بات يُصبح ويُensi على مذهب أنّ القرآن سيحفظ العربية إلى يوم القيمة، بل لم يُشبِعوا أذهانهم بهذه الاتّكالية وحسب، وإنّما أصلّوا بأشباه هذه الأهواء هرطقة بالغوا فيها؛ لأنّ قالوا أنّ العربية لغة الجنة، مُتّناسين أنه لا عين رأت، ولا أذن سمعت. وإنّ

هؤلاء القوم لا تكفيهم الحجةُ الواحدة لردهم عن اجتهادهم الغلط، فإنَّ الواقع المععيش يُأزرُ الحُجَّةَ المقامَة ضدهم؛ ففيه من الراهن اللغوِي ما يتضاد مع معادلتهم الاتِّكالية؛ كالحالة اللغوِية لأفغانستان وكازاخستان وإيران... إلخ؛ فرغَمَ أنَّها دولٌ استقبلت القرآن الكريم خيرَ استقبال، إلَّا أنها لم تَتَّخذُ العربية لغةً رسمية، فوجودُ الرسم العربي فوق المصحف، لا يعني بالضرورة تبخرت العربية في أفنية المعمورة الإسلامية. فعلَّ العامي أو السياسي الذي حسَّا تفكيره بهذا النوع من التقديرات الخاطئة، أنْ يعمل على "أنْ تحيا العربية بذُنيَّتها إضافةً إلى دينيَّتها"¹⁰ وفي خاتِّم هذا المستعرَض في هذه النقطة، نتوقَّعُ تهاطل انتقادات المُخْطَّئين لما أوجزناه ولربما قد تكون تصويباتِهم في محلِّها، فنكون تلك الروح التواكليَّة قد أفلَت من يucchضدها بقراءاتٍ مُغايرة، وحصلَ ذلك لا يعني أنَّنا سلتحق بركبِ المسلمين للقدِّرِ اللغوِي المَرْعُوم، المُنتَظَر منه أن يفعَل فعلته، وإنما سنُطْبِقُ آنذاك بتكرار مقولَة ابن القيم الجوزية: "من تمام التوكل على الله الأخذُ بالأسباب".

8- تُهمة (اللغة الإلهابية) وخرسُ القطب السياسي: يتحدث بعض الآباء عن ثلاثة تواريخ، صارت محطَّات للتَّاريَخ العالمي وهي: ما قبل ميلاد المسيح والميلاد وما بعده، وما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهو في ذكره للثالثة، إنما يلمح لحقبة تاريخية أمست حيزاً زمنياً لممارسة الأحكام القيمية على المجريات فيها، أكثر من كونها مُنطلقاً زمانياً لتدوين الأحداث التاريخية بحيد؛ حيث تُصبِّغُ الواقعة وما يتعلَّق بها من قريب أو بعيد بتمجيءٍ أو تقبيح؛ كما حدث للغة العربية بعد تفجير مركز التجارة العالمي؛ إذ لم تُنْتَعَ تلك التَّغيرات بالإلهابية فقط، وإنما امتدَّ ذلك النَّعْتُ ليعمَّم على المسلمين، وعلى قرآنهم، وعلى لغة فُرقانهم لتضمُّنِ البيان الرباني لفظة (جهاد) والتي نظرَ إليها الغرب كمثيرٍ لشغبٍ، يجبُ قمع النَّصِّ الذي يحويها (ما يعني بالضرورة محاربة اللغة العربية؛

ذلك أن محمل قواعدها تتأسس من هذا النص المبارك) فلم يتوان الغرب عن إعلان ذلك "ففي أواخر عام 2006م، تم الكشف عن الوثائق المتضمنة للشروط التي كان الاتحاد الأوروبي يلقيها أمام تركيا قبل دخولها في منظومته، وكان من بينها أن تُلغى من خطاباتها ومن أدبياتها الآية القرآنية الواردة في سورة آل عمران والتي نصّها ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]¹¹ ومن قبل أيضًا ما همت الولايات المتحدة الأمريكية به "فعدّما أعدّ الكونغرس الأمريكي تقريرا حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وقدمه في 28/9/2003م، تضمن في نسخته الأصلية توصية للإدارة الأمريكية، بأنّ تطلب من المملكة السعودية أن تُكُفَّ عن طبع المصحف وتوزيعه، فَمَا عسى أن يعني التّكيرُ في طلب الكف عن طبع المصحف وتوزيعه، إنْ لم يكن يعني في نفس الوقت تجفيف منابع الاستهلام الروحي، وتحجيف معين اللغة التي جاء بها النّص القرآني؟!¹²" ولعل الاستفهام التعجب الذي يتبع هذا: أين السياسي والدبلوماسي والسفير العربي المسلم، وأين التنديد والشجب والاعتراض؟! أين ولادة الأمور من حكام وبرلمانيين... أين... وأين....؟ الجواب: إنّهم ساكتون راضون، أو بأصوات طبول الحرب المعلنة على لغة ﴿أَلْم﴾ معجبون، ولها مصفقون؛ وفي فعلة أوباما (Obama) وسلفه جورج بوش (G.Bouche) ما يغني عن ألف محاضرة "قبوش نظم مأدبة إطار في البيت الأبيض على شرف ممثلي الدول الإسلامية (السلوك الدبلوماسي) ليلة النصف من رمضان عام 1426 للهجرة، الموافق لـ 18 أكتوبر 2005م، ثم خطب في الحاضرين مُتحدثًا عن الإرهاب، وعن القتلة، وكأنما أراد أن يُقيم الحجّة على المسلمين من منطق الدين الإسلامي ذاته، فراح يستشهد بالآية (32) من سورة المائدة؛ تلك التي ختم بها القرآن قصة أبني آدم - قabil وHabil - فكانت كالعبرة التي توجّت روایة الحادثة (الآيات: 27، 32) وفيها يقول سبحانه ﴿مَنْ أَجْلَ ذَلِكَ

كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكانما أحيا الناس جميعاً» ولكن جورج بوش عمد إلى إسقاط جزء من الآية، وهو قوله تعالى «على بني إسرائيل» وإذا بالآية تصبح على لسان بوش (من أجل ذلك كتبنا أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً) (...) أما باراك أوباما؛ ففي خطابه إلى الأمة العربية والإسلامية من جامعة القاهرة، في 4 جويلية 2009م، استشهد بالكتب السماوية، وبالقرآن تخصيصاً، وأول ما استشهد به، جاء في معرض حديثه عن المتطرفين، الذين يقتلون الأبرياء، فاقتبس عن طريق أسلوب التضمين تلك الآية القرانية الكريمة نفسها، فجاء على لسانه: إن القرآن الكريم يعلّمنا أنه من يقتل بريئاً يقتل الإنسانية كلّها، ومن ينقد أمرئ ينقد الإنسانية كلّها. وهكذا استُلّ الحكم من سابقه، وأعاد صوغه، وأسقط أهم ما كان فيه وهو **«من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل»** وصفّ الحاضرون تصفيق الأغرار، وكان حرياً بهم أن يتتبّعوا إلى ما أسقطه الخطيب من كلام الله¹³ وستظل أمثل هذه التجاوزات تتواتر وتترى، ما دامت الفوهة السياسية العربية (والجزائرية معنية) على تنوع ممثليها؛ من برلمانات، وزارات وأحزاب... خراساء بكماء، صنمية الموقف، مستسلمة للانتهاك، إن لم تكن له مصافة بحرارة.

النماذج اللغوية الناجحة*: وهي تلك اللغات المعززة المكرّمة، المختالة والمُفتخرة بسند ساسة الدولة المعتمدة لها، نقل هنا نتفاً من أخبارها، على أن يلي ذلك تعليقٌ صغيرٌ منا، لأنّ النبأ في العادة يستوفي ما يريد توصيله، فما على الوطنيين الذين يمارسون وطنيتهم دون لغتهم المرسمة، إلا اقتباس الزبد المستخلصة من هذه المنقولات الآتية:

• **اللغة الفرنسية:** وقد اختلف الجمع الفرنسي ونذر على خدمتها ونصرتها فكان السياسي والمُشرّع ممّن شوهدوا في الطليعة، والبرهان على ذلك ما يلي:

- في سنة 1975م أصدرت الدولة الفرنسية قانون با (Bas) والذي يسمح بتغريم المؤسسات التي لا تستخدم الفرنسية في فرنسا، فقد عوقبت مثلًا شركة الطيران (British Airways) لأنّها أصدرت تذكرة سفر بالإنجليزية. كما سنت قانونًا يفرض غرامة تعادل 3500 دولار أمريكي على أيّ مواطن فرنسي يستعمل كلمات إنجليزية، أو غير فرنسية في محاضراته أو كتاباته، ما دام لها مقابل في اللغة الفرنسية، وفي عام 1994م تبنّت الجمعية الوطنية قراراً ينصُّ على عدم السماح بعقد المؤتمرات العلمية المتحدّثة بالإنجليزية على الأرض الفرنسية، كما وضع البرلمان قائمةً للكلمات السوداء، التي يحظر استخدامها في لغة الإعلام والإعلان، بل بلغ بهم الحرص والاحتياط أنْ أصدروا قراراً بالمرفات التي ينبغي على المسنين استخدامها أو تحاشيها في 13/3/1985م. فالعينُ الفرنسية المُشرّعة يقطة وصارمة في تجريم المصطلحات الأجنبية، والحد من انتشارها في البلد، فالفولتير يؤمنون بإلزامية إيجاد مقابل لها، وإلاً أصبحت السلع الأجنبية الحاملة لها غير مقبولة كسلعة استهلاكية، ونهجُها في ذلك تغريم من يعتمد اللسان الأجنبي داخل الحيّز المُولّيري؛ فهذه شرطتها تقف دائمًا وبحرم ضد مُنتهكي اللغة الفرنسية، مُطبقَةً القوانين ولوائح حيالهم؛ فقد غرّمت مجموعة من المطاعم الشهيرة في فرنسا (فرانس كويك France quick) 3500 فرنك؛ لأنَّ قائمة الطعام فيها ضمّت وجبات قُدمت بأسماء أجنبية مثل: هامبورغر (Hamburger) كما كلف ذكر كلمة فلتر (filter) الإنجليزية في أحد الإعلانات الشركة المعنية غرامة قدرها 7500 فرنك، على الرغم من أنَّ الكلمة الفرنسية المقابلة، لا تختلفُ عنها سوى في ترتيب الحرفين الأخيرين؛ أيِّ filtre.

- في فرنسا ساسةٌ ونخبةٌ يوازي كلامهم في الشأن اللغوي الحديـد في تقلـه وصلابته؛ فابتدأـ بملكـمـ، الذي جـرمـ كلـ اللـغـاتـ ماـ عـداـ الفـرنـسـيـةـ عامـ 1537ـ وحرـمـ الـلـهـجـاتـ، وبـذـلـكـ وـحـدـ الفـرنـسـيـةـ وأـوـجـدـ الأـمـةـ الفـرنـسـيـةـ، مـرـورـاـ بـالـيـعـاقـبـةـ الفـرنـسـيـينـ؛ الـذـينـ حـمـلـواـ فـكـرـ التـتـوـيرـ لـلـغـتـهـمـ، وـكـانـ منـطـقـهـمـ الشـوـرـيـ فـيـ المـيدـانـ التـقـافـيـ، هوـ إـشـاءـ نـظـامـ عـامـ لـلـتـعـلـيمـ بـالـفـرنـسـيـةـ لـاـ غـيرـ، وـمـبـدـؤـهـ المـعـرـوفـ الـحـاـلـ لـلـاءـاتـ الـثـلـاثـ: لـاـ لـلـهـجـاتـ، لـاـ لـلـغـاتـ الـمـحـلـيـةـ، لـاـ لـلـهـجـيـنـ الـلـغـوـيـ، وـصـوـلـاـ إـلـىـ نـابـليـونـ (Napoléon)ـ الـذـيـ رـاحـ يـحـثـ جـنـودـهـ عـلـىـ تـعـلـيمـ الـفـرنـسـيـةـ أـيـنـاـ حـلـواـ، مـُـطـلـقاـ شـعـارـهـ: تـكـسـرـتـ الرـمـاحـ وـالـسـيـوـفـ، فـلـنـبـدـأـ حـرـبـ الـكـلـمـةـ، وـكـذـاـ شـارـلـ دـغـولـ (Ch.Dogol)ـ بـمـقـولـتـهـ: لـقـدـ صـنـعـتـ لـنـاـ لـلـغـةـ الـفـرنـسـيـةـ، مـاـ لـمـ تـصـنـعـهـ لـنـاـ الـجـيـوـشـ إـلـىـ فـرـانـسـ مـتـيـرانـ (f.Metiran)ـ الـمـتـأـجـجـ غـيرـةـ عـلـىـ لـغـتـهـ، حـدـ أـنـ أـعـلـنـ فـيـ قـمـةـ دـاكـارـ الـفـرـانـكـوـنـيـةـ، بـأـنـ فـرـنـسـاـ سـوـفـ تـلـغـيـ الدـيـنـ الـعـامـ لـلـبـلـادـ الـإـفـرـيـقـيـةـ الـخـمـسـةـ وـالـثـلـاثـينـ (35)ـ الـأـفـقـ، وـهـوـ 16ـ بـلـيـونـ فـرـنـكـ آـنـذاـكـ، وـبـالـمـقـابـلـ يـنـتـظـرـ مـنـ هـذـهـ الـبـلـادـ أـنـ تـسـتـمـرـ فـيـ ضـمـانـ الـدـوـرـ الـمـتـفـقـ لـلـغـةـ الـفـرنـسـيـةـ فـيـ الـحـكـومـةـ وـالـتـعـلـيمـ وـهـوـ الـذـيـ قـالـ يـوـمـاـ مـُـحـذـراـ مـنـ طـغـيـانـ الـإنـجـلـيـزـيـةـ فـيـ فـرـانـسـاـ: الـعـالـمـ لـنـ يـسـتـمـعـ إـلـىـ أـمـةـ تـتـحـدـثـ بـلـسـانـ غـيرـهـاـ. لـيـكـمـ هـذـاـ خـطـوـ خـلـفـهـمـ؛ كـسـارـكـوزـيـ (Sarkozy)ـ سـنـةـ 2006ـ - لـمـاـ كـانـ وزـيـراـ لـلـدـاخـلـيـةـ - فـائـلاـ: عـلـيـنـاـ أـنـ نـمـنـعـ الـمـهـاجـرـيـنـ الـمـقـيـمـيـنـ بـيـنـنـاـ مـنـ أـنـ يـتـحـدـثـوـاـ فـيـ مـاـ بـيـنـهـمـ بـغـيـرـ الـلـغـةـ الـفـرنـسـيـةـ.

- في فـرـانـسـاـ يـوـمـ سـنـويـ مـفـروـضـ لـإـجـرـاءـ اـمـتـحـانـ فـيـ الإـلـمـاءـ، يـشـارـكـ فـيـ كـلـ الـفـرنـسـيـينـ وـتـسـنـدـ جـائـزةـ ذـاتـ قـيـمةـ عـالـيـةـ لـمـنـ لـمـ يـرـتكـبـ /ـ يـحـدـثـ خـطاـ فيـ الإـلـمـاءـ فـلـاـ عـجـبـ إـذـاـ كـانـ هـذـاـ مـعـهـوـدـاـ عـنـهـاـ، أـنـ تـرـىـ الـجـمـاهـيرـ تـهـبـ كـرـجـلـ وـاحـدـ فـيـ وـجـهـ مـنـ يـحـدـثـ خـطاـ فـيـ الـفـرنـسـيـةـ، بلـ قـدـ يـصـلـ الـأـمـرـ بـالـوـزـيـرـ الـمـخـطـئـ إـلـىـ تـقـيـيمـ اـسـتـقـالـتـهـ مـنـ الـحـكـومـةـ.

على عجلةٍ، هذا هو سرّ تقدم هذه الدولة، فلغتها قد نالت المنشود، وجزئُهُ بالمقابل بتجاوز البلد للركود والجمود، سلّ الطّب الفرنسي يُخَبِّرُ اليقين، فمذ كتب الطبيب الجراح أمبرواز باري (Ambroise Pare) كتبه بالفرنسية في القرن السادس عشر، ولللغة الفرنسية محسوبةً ضمن اللغات العالمية، ولا يزال متكلّموها يطلبون لها العلا الأبعد؛ فهذه تشجيعاتهم تُمنح للأدباء الكاتبين بالفرنسية كالكاتبة اللبنانيّة كاتيا حداد، وبعض الأسماء المغاربية. فمتى يتّعظ قاهر القوة العالمية الرابعة بأخبار منْ قَهْر؟ أم أنَّ الغريم قد غادر بجهازه وبدنه، مُبِّيًّا فينا عضلة لسانه مُعْضِلَةً تُسَوِّسُ وطنينا الأبيَّة المُدَعَاة؟

• **اللغة الألمانيّة:** ذلك اللسان القومي الذي يحلو للبعض وسمّاه بـ: لسان الماكنة التي لا يُصيّبها العطّب، فبالرغم من كثرة المؤامرات التي نيطت به تترجي اندثاره، كونه موحّد الألمان، ودفعهم الأوّل إلى عُنصريّتهم المُمجّدة لعرقهم والتي تسبّبت لهم بحربيّن عالميّتين أعيت خصومهم، إلاّ أنَّ ذلك لم يبن فلاحاً، بقدر ما كان مُحفّراً لتوحّده من عجز حاجز برلين عن شتيّتهم، وسيستأنفُ التاريخ ذكر حسّنات الأخوين گريم (Gerrim) حين ذادوا عن لغتهم، ونفضوا عنها غبار المتاحف؛ لاماً اتخذوا من التراث الشعبي الألماني الذي جمعوه ونشروه وسيلة لنشر الوعي بضرورة التمسك باللغة الألمانيّة، وهو الأمر الذي لبّي دعوته السياسي والمشرّع الألماني؛ فوكالات الأنباء تتحدث عن محاولة استحداث شرطة اللغة، تقوم بردع المستبيحين ساحة اللغة الألمانيّة، كما أن قضاء البلد لا يُحابي أبداً في اللغة الوطنية للدولة؛ فقد أصدر قراراً برسوب طالبة ألمانية كانت قد رفعت دعوى على لجنة الامتحانات، بحجة نجاحها في جميع المواد في الشهادة الثانوية ما عدا اللغة الألمانيّة، إلاّ أنَّ المحكمة أكدّت قرار لجنة الامتحانات برسوب الطالبة، وصدر قرار المحكمة ينص على أنه لا شهادة ثانوية مع ضعيف في اللغة الألمانيّة.

• **اللغة العبرية:** المُنبعَة من غياب النسيان، والمُعتمَدة الآن في كل المؤسسات اليهودية؛ في المدارس، وفي الجامعات، وفي المؤسسة العسكرية، وفي مراكز الأبحاث النووية... إلخ، ولم يكن ذلك بالمستطاع لو لا أن أيّتها النخوة السياسية الصهيونية؛ إذ اشترطوا مثلاً انتقان العبرية لأخذ المواطنَة اليهودية، وذلك حسب قانون المواطنَة الذي صدر في عام 1951م، كما أنّ أبناء العم لا يتَرددون في تكرييم من اتَّخذ العبرية رسمياً لمجهوداته الإبداعية، وبعد حصول شاعرها (يوسف عجنون) (وهو الذي صاغ بيان إنشاء دولتها) على جائزة نوبل 1966م أغلقت السلطات اليهودية جزءاً من الشارع المؤدي إلى بيته في وجه حركة السيارات، وكتبت في مدخله ((من فضلك الصمت، إنّ عجنون يكتب)) هل في الدهاليز العربية العتيقة عتقَ لغتها شيءٌ من هذا المذكور عن بني إسرائيل؟!

• **اللغة الإنجليزية:** وحقّ لذاكرها أن يقول: وما أدرك ما الإنجليزية؟ فهذا اللسان العالمي، وإنْ تأكَّدت الآن هيمنتُه على المجالات المعرفية والاقتصادية في أغلب المعمورَة، إلا أنَّ البلدان المُؤسَّدة له كلغة رسمية (الولايات المتحدة وإنجلترا بالتحديد) لا تزال تحتاط له، توجُّساً من تراجع أسمهِم في بورصة اللغات؛ مُختصّين لذلك ميزانيات ضخمة للترويج له في الإعلام والأفلام والتَّنَّـت، ومنافقين للترجمة إليه بليونات وبليارات، رغم أنَّ أكثر التَّـأليف العالمية تعتمدُ لساناً، ولكنَّه احتراسُ النبيه الليبيب، فطلبُ العُلا لغتهم من تطلعات نخبتها، علمًا أنَّ التقارير تتحدث بأنَّ اللغة الإنجليزية ولوحدها كفيلة بتمويل الخزانة الأمريكية، لما تعودُ به عليهم من أموال، جراءً تعليمها في بقایا دول العالم، ولاشتراط الأميركيين لها في طلبات الوظائف، ما يعني حتمية الإنفاق النقدي عليها لباغي التعامل معهم.

• **اللغة اليابانية:** وبها ودون غيرها انمازَت اليابان، وصنفت قوَّة اقتصادية عالمية، فمحارب السَّاموراي لا يستسلم في أيّ صعيد؛ لا العسكري ولا اللّغوي؛ فهو لاء طلبتهم الذين يدرسون في الخارج، يُطالبون لدى عودتهم إلى اليابان

بالانحراف في التدريبات اللغوية المهجورة، للتحضير لامتحان مادة اللغة اليابانية ضمن امتحان القبول في الجامعات، أما الموظفون اليابانيون الذين يخدمون في الخارج لمدة طويلة جدًا، فلا يتمتعون في واقع الأمر بأية فرصة للترقية إلى مناصب علية في شركاتهم في اليابان، ذلك أنهم يعتبرون إلى حد ما ممن تلوّتوا بالاغتراب. ولمّا كان تحصين لغتهم وقوية شوكتها، واعتراض سبيل الرّطانات الوفادة مما لا مراء فيه، كانت لذلك الترجمة إلى اليابانية من أقوى حركات الترجمة في العالم، تلّح عليها النّخبة، وتَعْكُفُ عليها مخبر متخصصة، ولها في ميزانية الدولة قسمةً معتبرة، لتأتي النّتيجة مذهلة؛ فعلى سبيل المثال تكتسي (مجلة علوم) التي تصدرها الجمعية الأمريكية لتقديم العلوم أهميةً قصوى بالنسبة للعالم الياباني، لذا فإنّ من يفهم الأمر من أولي العلم، يحرصون الحرص كلّه لمعرفة فحواها، تمهدًا للإطلاع على مضمونها في وقتها، ولهذا الغرض أصبح جدول محتوياتها يصدر باليابانية على الشابكة بعد مرور اثنتي عشرة (12) ساعة، وهذا منذ عام 1998م.

• لغات أخرى: وصريحُ القول إنّها لغاتٌ كثيرة، على شُهرة بعضها، وعلى عمرةٍ آخر، إلاّ إنّها تلقى في اعتزازٍ ناطقها بها، طبقةٌ حاكمةٌ كانوا أو حكومة فالشأن اللغوي في أهميّته كالشؤون الحياتية اليومية؛ فهذه السّويد، تَعْقُلُ (ترتبط) المسألة اللغوية بوزارة البيئة؛ أخذًا بأنّ اللغة الملوثة عندها مثل البيئة الملوثة، وتلك الفيتنام، قد أمرت سياستها اللغوية؛ لأنّ المرصد السياسي ردّ أذنوبه (ميزان الغلبة عند الغرب) وهناك فنلندا الصغيرة، المؤمنة بأنّ لغتها هي العلم، تُنتاج هاتف نوكيا (Nokia) الماركة العالمية، وهناك الكوريتان، وهناك... وهناك... بيد أنّه لا يوجد هناك اسم لبلد عربي واحد!

• شعارات وألوية لغوية مرفوعة: تُؤدي الشّعارات المُعتمدة - في أيّ مجال - عمل المقوله المُتداوله: خير الكلام ما قلّ ودلّ، فهي تختصر البرامج والتجارب، وما أُنجزَ وما سُيُنجزَ؛ وذلك ما يُوجزه مثلاً شعار: اللغة الوطنية إذا لم أمارسها أنا، فلن

يمارسها غيري، والذي اتّخذته سلطنة بروناي في حملة انتصارها للغتها الوطنية ونفس الكلام تقريباً يُقالُ عن مقاطعة الكيبك الكندية، والتي تُخصّصُ أسبوعاً كاملاً للاحتفاء باللغة الفرنسية، وتُتصبّب في ذلك لوحةٌ ضخمة في الشارع تقول: إِنّي أَحُبُّ اللغات جميعاً، ولَكُنّي أَفْضُلُ لغتي. ومن الأولوية اللّغوية المرفوعة أيضاً، نجد تلك الكلمات التي كَوَرْتُهَا أَوْلُ حنجرة نطقت بالعبرية في العصر الحاضر (إليazar بن يهودا) مفادها: لا حِيَاةٌ لِأَمَّةٍ بَدُونَ لُقْتَهَا. أمّا البحبوحة العربية (ومنها الجزائر طبعاً) فهي فضاءً لشعاراتٍ برّاقة، تُرفّف فوق الورق فقط، لأنَّ ريحها في الواقع ضعيفة قياساً بعصف اللّهجات واللغات الأجنبية فيها. فربّان السفينة العربية (أولي الأمر) اختار لأشعرة المسَّؤولة رياحَ الشَّمَالِ.

• وفي أَنْفُسِكُمْ أَفْلَا تَبْصُرُونَ: وقد تعمّدتُ تأخير هذه الوقفة، وإدراجها ردفَ النّماذج الأجنبية، لسبعين اثنين؛ مدارُ الأوّل؛ أَنَّا صرنا -وبكلِّ تحسُّرٍ- أمَّةٌ تاريخانية، نتفنّى ببطولات الماضي، ونكثرُ في أحاديثنا من (كُنَّا، وكَانُوا...) فلا ينبغي لتلك الأخبار المُنصرمة أنْ تتصدرَ النماذج اللغوية الأجنبية الآنية الناجحة فالحكيمُ من يُقدّمُ الطازج الآني، على القيم المُنقضي، فالماضوية أمَّةٌ قد خلت، لها ما كسبت ولنا ما كسبنا. أمّا السببُ الثاني فيتبدى في المنشود من هذه المداخلة كلَّ، أَلَا وهو رجاءُ الأوبة إلى لغتنا الجامعية، أُوبَةٌ تحاذِي وضعية الأجداد معها؛ حين أُنزوّلُوها منزلة الرّشاد والمرؤوءة، فهذا نبي العالمين -عليه وعلى آله الصّلاة والسلام- يصفُ حال العثرات اللغوية بالضلال؛ وذلك حين أخطأ أحدهم في حضرته، فأمر الصحابة قائلاً: "أَرْشِدُوا أَخَّاكُمْ، فَإِنَّهُ قد ضلَّ" وللخلافة (الساسة) من بعده مواضعٌ بليغة في الشأن اللّغوّي العربي؛ فعمر -رضي الله عنه- نسب المرؤوءة إلى متعلمي العربية، في منطقه: "تَعْلَمُوا الْعَرَبِيَّةَ؛ فَإِنَّهَا تُكْسِبُ الْمَرْءَةَ" وفي عصره كما تتناقلُ كتب التاريخ -جُلُّه على اللحن في اللغة، بل وخصّمتُ الأجور؛ وقصةُ أبي موسى الأشعري مع كاتبه ذاتعة الصّيت في الآفاق، وفي ثانياً التّاريخ العربي والإسلامي من هذا الشأن الكبير، وإنْ دلَّ على شيءٍ، فإنّما يدلُّ على نباهة الخلفاء

والملوك العرب آنذاك لشأنهم اللغوي، والذي لم يقل في قيمته عن مأرب الحكم الأخرى، ولستُ أحبذ الاسترسال فيها، تحاشياً -كما بَيَّنتُ سلفاً- لمتاهة الماضوية الممقوتة. أما في العصر الحديث، فالعربيةُ وحاشيةُ الحكم العربي، أشبه بقطبي المغناطيس المتنافرين؛ إذْ يتعرّضُ على القصّاص العثور على مرويَّاتٍ يُبَجِّسُ منها الاعتزاز بالعربية؛ لاختلاطِ مفهوم السياسة على مُدعيها؛ فهي مقصورةٌ في نظرتهم الضيقَة على الورقة الانتخابية، والتي إذا ما حازُوها خانُوا اللُّغة التي طُبعت بها. إنَّها شمسُ الحقيقة، التي يستحيلُ حجبها بسحابات صيفٍ منقشعة، أجمعَ على ذلك لغوُو الأمَّة العربية، وأمَّي لا تجتمع على ضلالَة*.

وبالرجوع إلى المُعمَّم من قولِ بانعدام التجارب الناجحة في أرضِ الضادِ يحضرُ استثناءً بسيط؛ يُبعِّدُ التجربة السُّورية والسودانية عن البقية الخائبة الخاملة الكَسْلَى، فهما تجربتان مكَنَّتا للغة الوطنية (العربية) والوصفَة في ذلك؛ إنَّها تجاربٌ تخطَّت التَّنظير والتَّجريب إلى التَّتفيد، وهذا ما ينقصُ المستنقع على الورق في الأقطار الشقيقة لهم. كما أنَّه تظَهُرُ بين الفينة والأخرى أنباءً عن محاولة البعض ردمِ الخل، كالذِّي توختَه مصر؛ لما أعلنتَ أنَّ الترقية من درجة مندوب إلى درجة نائب، في مجلسِ الدَّولَة، متعلِّقٌ باجتياز دورَة في اللغة العربية، بدأً تنظيمها في رحابِ المجلس نفسه، في مطلع عام 2002م. أما في الجزائر فالمُدْهشاتُ فيها قد أَنَّاَخَتْ في المرَّاِبِض؛ فقد أصدرتِ الدَّولَة قانونَ تعميمِ استعمالِ اللغة العربية سنة 1991م، ولكنَّه قُوِّبلَ بالخذلان، في حين اقتدى عريمهم التقليدي (فرنسا) بخطواته وبنوده، مستوحياً منه قانونَ حمايةِ اللغة الفرنسية، والذي خطَّ مسودته جاك طوبون (Jack Toubon) فاعجبْ يا من تستهويه الأعاجيب!

أشارفُ الختم بعد هذا المُنْقَصَى بمثَلِ أدمنتَه الأذنُ العربية، يُسايرُ في فحواه موضوع المقالة؛ وهو قولهُم: جاوزَ الحزام الطَّبِين، وبلغَ السَّكِين العظم، فالخطابُ السياسي العربي (والجزائري معنىًّا) مُغْرِقٌ في صمته تُجاه اللُّغة العربية، مُتجاوزاً مستوىَ الخرس، لتعيَّثَ لذلِك اللهجاتُ واللغاتُ الأجنبية في الأرضِ فساداً، وتاتِ الله ما

العربية للتشريعات الكلامية والورقية أحوج، وإنما للنزلة الميدانية، وللمتابعة التنفيذية، وذلك هو المنتظر من القيادة العليا، وما ذلك لو توفرت فيهم الهمة والعزم بالصعب العسير؛ حَتَّىَ بذلك أحد الغيورين (أستاذنا صالح بلعيد) بكلامٍ نفيسٍ يصلحُ للتموّقُع هنا، يقول: "تمكين العربية الفصيحة لا يكون إلا بالحزم والتغريم؛ بحيث صدق العزم والجسم في دولة عربية في إلزام السائقين استعمال حزام الأمان في ظرف قياسي، ورأينا كيف احترم السائقون السرعة لوجود أجهزة الرادار وكيف مُنِعَ الباعة من استعمال الكيس البلاستيكي الأسود في زمن قياسي، وكيف استطاعت الدولة تجنيد مليون (10000) شاب لمناصرة الفريق الوطني خارج بلده¹⁴" فَأَيْنَ - بعد هذا - ما يحولُ ويمنعُ لساننا الوطني عن مَوْقِعَتِهِ الوطنية الصحيحة؟ لا مَدْعَأةَ للتساؤل كثيراً، فالدواء كَمَا الداء بادٍ للعيان؛ فمن شاء التقدّم والتطور، فلينصر لسانه الوطني الرسمي، ومن شاء غير ذلك، فليقرأ ما يلي: "إِنَّ لَنَا أَنْ نَسْأَلَ: أَيْنَ هُوَ النَّقْدُ الَّذِي أَصَابَتْهُ الشُّعُوبُ الْإِفْرِيقِيَّةُ، الَّتِي فَرَضَتْ عَلَيْهَا الْفَرْنَسِيَّةُ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةُ، حَتَّىَ بَاتَ الْكَثِيرُ مِنْ أَبْنَائِهَا لَا يَعْرِفُونَ سُوَاهَا؟ وَأَنْ نَسْأَلَ فِي الْمُقَابِلِ: أَيْةُ لُغَةٍ غَيْرُ الْيَابَانِيَّةِ تَعْلَمُ الْيَابَانِيُّونَ، حَتَّىَ أَصْبَحُوا يُنَافِسُونَ أَرْقَى الدُّولِ تَقْدِمًا وَصَنَاعَةً وَاقْتَصَادًا؟"¹⁵ إنَّ خريطة العزة إِذَا واضحة، والمُفَضِّياتُ إِلَى التَّخَلُّفِ وَالتَّأْخِرِ أَكْثَرُ وَضُوحاً، فَهَلَّا كَانَ سَاسَتُنَا وَمُشَرِّعُونَا أَصْحَابَ هَمَّ كُونْفُوشِيُّ (المُحْمَّدُ هُنَّا إِلَى مقولَةِ الْحَكِيمِ كُونْفُوشِيُّوسَ: لَوْ أُتِيَحَ لِي الْحُكْمُ، لَبَدَأْتُ بِإِصْلَاحِ الْلُّغَةِ).

الهوامش:

-
- 1- سيد بن حسين العفاني، صلاح الأمة في علو الهمة، ط.1. بيروت: 1997، مؤسسة الرسالة ج 1، ص 10.
 - 2- عبد السلام المسدي، العرب والانتخار اللغوي، ط.1. بيروت: 2011، دار الكتب الجديدة المتّحدة، ص 113.
 - 3- سعيد أحمد بيومي، أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ط.1. القاهرة: 2002، دار الكتب المصرية، ص 82.

- المرجع نفسه، ص 83.
- عبد القادر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية في البلاد العربية*، ط 1. طرابلس: 2013، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص 275.
- عبد السلام المسدي، *العرب والانتحار اللغوي*، ص 75 (بتصريف).
- نبيل علي "الثقافة العربية وعصر المعلومات" سلسلة عالم المعرفة. الكويت: 2001، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 184، ص 237.
- عبد السلام المسدي، *العرب والانتحار اللغوي*، ص 222.
- عصام موسى هادي، *صحيح أشراط الساعة*، ط 1. بيروت: 2003، دار ابن حزم، ص 51.
- عبد القادر الفاسي الفهري، *السياسة اللغوية في البلاد العربية* ، ص 279.
- عبد السلام المسدي، *العرب والانتحار اللغوي*، ص 93.
- المرجع السابق، ص 89.
- المرجع السابق، ص 91، 92 بتصريف بسيط.
- *- تنبية: الأخبار والأقوال المستعرضة في هذه الجزئية من المقالة، منقوله عن أعمال أستاذنا صالح بلعيد، أو من الأعمال الجماعية لطلبه، والتي أشرف هو عليها، وعلى رأس تلك المُنجزات التي استكثرت الاقتباس منها، ذلك العمل الموسوم: *الأمم الحية أم قوية* بلغاتها. وقد ارتأيت أن أكتفي بالتَّنبيه إلى مرجعية هذه الأقوال والأنباء، متفايداً التَّهميش لكلٍ واحدٍ منها، إذ إنَّ ذلك يُضفي المقالة، ويُطيل أمر الهاشم.
- *- حديثُ النبي عليه وعلى آله الصلوة والسلام.
- صالح بلعيد "الأمم الحية أم قوية بلغاتها -نماذج ناجحة-" عمل فرقه بحث موسوم: *الأمم الحية أم قوية بلغاتها*. الجزائر: 2012م، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، الكائن مقره في تizi-زو، ص 12.
- الكلام للأستاذ مازن المبارك.

المواطنة اللغوية

أ. صالح بلعيد

جامعة مولود معمرى، تizi-Zeroual

إن المُواطنة على وزن مُفاعة؛ أي المُشاركة من الجانبيين مثل المُساهمة وتعتبر علاقة تبادلية بين فرد وفرد وبين جماعة وجماعة في علاقتهم جميعاً بالوطن حتى يمترجاً في لحمة واحدة. ومن هنا فمن بين المعنى اللغوي الذي تحمله الكلمة (المواطنة) تعني السكينة والطمأنينة. وأما جوهرها فهي المناصحة والرحمة والمودة، وكان علينا السعي لتأصيل مبدأ المواطنة وأصول التعايش مع الآخر لتحقيق مفهوم المواطنة، أي وطن واحد يحوي الجميع.

لقد أشير إلى معنى المواطنة في القرآن من خلال تقدير الروح الإنسانية؛ لأنَّ القرآن يؤكِّد قيام الأخوة الإنسانية ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنَىٰ آدَمَ وَهَمَنَّا هُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيْبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ خَلْقَنَا تَفْضِيلًا﴾ الإسراء 70. وكذلك لم يقع التفريق بين الأمم والشعوب إلا بالتفوي، وذلك ما تجسد في وثيقة المدينة التي عقدها الرسول ﷺ باستعمال الكلمة (أمة) في قوله "... وأنَّ يهود بنى عوف أمة مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم لا يوقع إلا نفسه وأهل بيته، وأنَّ لليهود بنى النجار مثل ما ليهود بنى عوف". فنجد المواطنة تتمثل في خدمة الوطن، وتعمل على تنمية روح التعدد، والمقصود منه التنافس في كل شيء لمصلحة الوطن.

وأما المُواطنة اللغوية فتتمثل في اللغة الأم التي نفكَّر بها، ونهرع لاستعمالها أثناء الخوف، ونتعامل بها في الحميميات، وهي التي تتدفق من متلاخيها اندفاعاً فلا يمكن أن تكون مثل اللغة الأجنبية حتى لو أتقنها المتعلم إتقاناً فتكون شخصيته مفتولة؛ لأنَّه حصلها بالدراسة فقط، أما اللغة الأم فجاءت دون ترويض فهي عفوية متداقة. ومن هنا فإنَّ الوعي اللغوي بصورة عفوية يعود إلى الوعي الجماعي وإلى

اللغة الأم فهي المرجع، ولهذا يبقى (المسجد) مذكراً في العربية، ونقول عنه في الفرنسية Le Mosqué عن طريق الخطأ؛ لأنَّ الانطباع الذهني الأول قصر على المذكر، وعلى وعي الولادة، ولغة الأهل والأم (الجامع) مذكر في العربية، وفي المخيال الذهني لا يزال مذكراً.

المواطنة اللغوية هي اللغة الأم هي تلك التي ازدوجت بها شخصية الإنسان فأصبحت توأمها، وبقية ما أجاده من لغات لا تدعو أن تكون محفوظات يعود إليها عند الحاجة، فإذا تكلمت بلغة أخرى تشعر بأنَّ هناك تكلاً وسدوداً مانعة، ولكن عندما تتكلم بلغتك يكون ذلك الكلام صادراً عن صميم أنفك، وتحس بصفاء الذات؛ حيث الاستعمال العفوي الذي لا يحتاج إلى وسائل ولا إلى جسور، فالكلام يجري جرياً خفيفاً دون تكلاً. كما يحس الإنسان أنَّ بينه وبين ابن لغته تكون أبواب النفس مشرعة بين الطرفين.

وفي هذه النقطة كان على التعرُّض دور البرلماني باعتباره ممثلاً لسلطة الشعب فالشعب له لغته التي يتواصل بها، والمسؤول له لغته التي يتواصل بها، وكأنَّى أرى المسؤول الجزائري رأساً بلا جسد؛ حيث يخاطب الناس بلسان ليس من لسانهم، والشعب هو الجسد، فلا يمكن أن يبلغ خطابه للرأس؛ لأنَّ الرأس لا يسمع له، وإذا سمع لا يفهم ما يقول. فهنا يأتي دور البرلماني (صوت الشعب) الذي انتخبه في سكوته عن عدم استعمال اللغة العربية من قبل المسؤولين، وعن سكوته في عدم تطبيق أو تعطيل قرارات تعليم استعمال اللغة العربية. أين أنت أيها الضمير الحي، أيها البرلماني المُعبر عن الشعب، لماذا نسكت أيها البرلماني في وقت ينطلب منك الكلام؟ لماذا نسكت أيها البرلماني عن عدم تسيب أعضاء المجمع الجزائري للغة العربية؟ لماذا تسامح أيها البرلماني عن عدم تسمية أعضاء المجلس الأعلى للغة العربية؟ لماذا تسكت أيها البرلماني في الهوية اللغوية؟ لماذا تسكت أيها البرلماني عن تراجع التلفزة الوطنية في عدم ترجمة تدخلات المسؤولين أو الأجانب في نشرة الثامنة؟ في الوقت الذي تترجم تدخلات المسؤولين إلى الفرنسية فوراً في Canal Algérie؟ أين الضمير الحي؟ ألا تعود ذات يوم قريب إلى الصندوق؟ ما هي الحصيلة التي أثرتها في مجال الهوية الوطنية؟ إنَّ

العربية هي أُس الهوية الوطنية، فلا هوية وطنية للجزائريين بدون اللغة العربية، ولا لغة عربية بدون هوية وطنية، فهل تعرف هذا؟

ألا تعرف أيها البرلماني أن الشعب المنسجم في لغته يغدو Homogène وإذا تكلّم لغة غيره يصبح Hétérogène أو Disparate حيث اللغة هي نفسها الإنسان والوطن والأمة والكيان وهي الحضارة. ومن هنا أقول لكم: إن اللغة الأم تتمثل عندنا في لغة الضاد؛ وهي لغة حيّة تتپس بالقرآن وفي رحمها آليات التكيف، وهي لغة الثبات والبقاء، ولها المرونة على التغلب والاشتقاق الناجح. والاشتقاق سرّ الجمال اللغوي ونهضته، وبه ترتبط الأفعال والأسماء بعضها ببعض. ومن هنا فأنا هنا في موقف الدفاع عن الحق المسلوب للعربية من قبل الأبعد والأقرب، فألفت من يهمه الأمر بأن إحياء العربية لا يكون برصف أفكار عربية من صنع الخارج وإنما بهدف تتميم اللغة من داخلها باعتبارها من اللغات المتقدمة العربية، ولم يُسجل عليها التاريخ عجزاً عند السلف، بل كانت تتمتع بقوّة جيّدة، فاقت كل اللغات، فإذا أدركها الخلل والنقص فيعود إلى الخلف.

وفي هذه المقالة أوضح سياسة (الفرنكوفونية) التي ركبناها ونحن لسنا في قطارها، ركبنا موضتها دون وعي منّا، ودونفائدة تذكر، فهل استفادت السنغال أو المغرب أو بوركينا فاصو من الهيمنة اللغوية للغة الفرنسية.

يدّعى الفرنسيون بأنّهم أصحاب الثالث التّنّيبي: الأخوة المساواة الحرية، فلماذا يطلقون العنوان للفرنكوفونية لاحتواء مستعمري الأمس، ويغرسون شبابهم باللغة على أنها المنفذ من التخلف، ولا يقطر العلم إلا منها... نحن لا ندرك مرامي أخطبوط الفرنكوفونية وسياسة فرنسا الكولونيالية، أليس De Gaulle الذي قال: إنّ الفرنسية اخترقت الشعوب العربية وغير العربية، فحققت أكثر ما حقّته الجيوش. نعم نحن أغبياء انطلى علينا الوهم، وقبلنا بالخدعة، فنحن لا نزال بلهاء وسذجاً ولا ندرى سياسة الفرنكوفونية "هي سياسة فرنسا اللغوية والثقافية التي تخفي وراء مصالح اقتصادية ورغبة في الهيمنة على الشعوب، وكيف انطلت هذه الخدعة الاستعمارية الخبيثة على الكثريين حتى على بعض متلقين هذه الشعوب المغلوبة أنفسهم"¹ فندفع

أموالاً من أجل دعم الفرنكوفونية خارج فرنسا والغرض ليس نشر الثقافة الفرنسية، بل الوصول إلى التحكم في عقول مستعملي الفرنكوفونية وتوجيههم الوجهة التي يرغبونها. لقد بدأ نجم الفرنكوفونية بعد التحرر الوطني الذي ناله أغلب الدول الإفريقية وقادت النخبة الأقلية الإفريقية: سنغور + بورقيبة + عبده ضيوف + بطرس غالى... وقبلنا بالخدعة التي جاءت تحمل الازدواجية اللغوية، لكن ليس في فرنسا. ففرنسا تحارب البروتوطانية والألزاسية والأوكسيتانية والباسكية، وحتى اللغات المولدة (الكريول) فالازدواجية في فرنسا محرمة، فهي سلعة للدول التي تفتقر إلى المواطنة اللغوية، وهذا نرى الغرابة أن الدول المنضوية تحت نظام الفرنكوفونية مزدوجة اللغة ما عدا فرنسا فهي أحادية اللغة، فعلى من يضحكون؟

رجال عظام أولئك الذين يدافعون عن الهوية اللغوية في الكيبك، ويفتخرون بأولئك الذين ينزلون لغاتهم منزلتها اللائق، ولا يقرؤون بتلك النخبة التي تستعمل وتتلاغى بما لا يفهمه الفلاح البسيط، وقولهم الباطل: العقل هيليني، والعاطفة زنجية، فهل يمكن للعاطفة أن تتغلب على العقل، أليس هذا هو الاستعمار اللغوي أو الثقافي.

قد أكون قاسياً نوعاً ما في هذه المقالة، ولكنها من الآلام التي تصدر من القلب لما آل إليه وضعنا اللغوي الذي يأبى التغيير، ومما يؤسف له من التراجع اللغوي الذي نشهده، ولهذا حز في نفسي هذا السقوط اللغوي بسبب سقوط أهل اللغة العربية في أماكنهم أو تنقلهم من ديارهم واحتلاطهم بغيرهم. وإن الوضع اللغوي لا يتماشى ومبادئ المواطنة اللغوية أو العدالة اللغوية القائمة على النظام اللغوي الترابي ولا على النظام التراتبي، وما قام على استئثار النهوض باللغة العربية وانتشارها في تطوير أبعد العدالة اللغوية، وما راعى قيمة الدولة من هيبة الدولة وهيبة الدولة في دولة المركز، وبذلك تقوت اللغات التي خرجت من اللاتينية وأصبحت قوميات لغوية: فرنسية، إسبانية، إيطالية، مالطية...

وما كان يكون ذلك للعربية إلا بقوة الدولة العربية أيام عبد الملك بن مروان الذي جمع بين العصبية العربية والمال العربي والقرار السياسي، فأنشأ دولة مركزية لها امتداد من المشرق إلى دول المغرب. فغلبة اللغة بغلبة الدولة، والدولة هي التي تصنع القرار اللغوي السياسي، وهي المسؤولة عن اللغة الرسمية، وهذا

فعل القديس غريغوارو Robespierre لفرض لهجة الأول Oil في فرنسا بعد الثورة الفرنسية على حساب الأوكستيان، أو اللهجات الأخرى التي لم تكن أقل انتشاراً، ويضاف إلى ذلك القطع الفرنسي بالقوانين التي سلطها Toubon الماريشال ليوطى La langue est un dialecte avec une armée et une marine

إذاً غلبة الدول العربية يكون بالسيادة والاقتصاد والإنتاج والتبادل والتنمية والرأسمال، فنتكلم عن الأسواق اللغوية، وتوفير الخدمات اللغوية، وتقدير الكلفة اللغوية لتعيم اللغة أو للتخطيط أو للترجمة. واللغة كلما استعملت ارتفعت فوائدها وزادت هيبيتها وقلّت كلفتها... وإن لم يعد مقبولاً لا أخلاقياً أو سياسياً أن تترك الدولة لغتها وشأنها، ولم يعد مقبولاً أن ينص في الدساتير العربية على ترسيم العربية دون التخطيط والتشريع والتغريم، ودون إصدار الأحكام في المنازعات اللغوية، ودون استشارة النخب الوطنية، أليس مهزلة أن يحصل غياب التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى الذي يضع السياسة اللغوية التي يحميها الشعب، وتعمل النخبة على تحقيقها وتذود عنها؟

وإن من المؤسف أن نشهد تراجعاً في الاختيارات المستقبلية، وتقدّم العربية وظائفها وتتآكل مساماتها، فليست العربية محترمة في بيئاتها وعند متكلميها، فأهلها ينظرون إليها بالنّقص والازدراء، ويقولون: إنّها لغة غير علمية، وليس لها لغة الاقتصاد والمال والشغل والتواصل العالمي، ويقولون: العربية الفصحى ليست لغة الفطرة والتعليم الشامل والمعرفة والرقمنة، ولم تعد مستعملة إلا في أبياتها، وهي مهمشة في بيوت ناطقها، فلا ينشأ عليها الطفل، ولا تنتقل بصورة عفوية، ولا تلقن ثقيناً صحيحاً. ويمتد هذا إلى النخب الوطنية؛ نخب كان عليها أن تعمل على ترقية لغتها الوطنية عبر الإبداع والإنتاج فيها وبها، فاين أصحاب لغة سيبويه؟ واين الإبداع الأدبي؟ وأين الجانب العلمي في لغتنا؟ لقد ضاع المكial في الزيت، فقدنا قوتنا، ودبنا في غيرنا وغلبنا عدونا وانتصر علينا، ودخلنا الخوف من الفوبيالغة، أليس هذا علامه من علامات ذهاب دولنا، كما قال ابن حزم إنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم، وأما من تفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا

بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمون منهم موتُ الخطير، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ونسيان أنسابهم وأخبارهم وبيور علمهم".

إنَّ الأجداد لم يقوموا بقمع اللهجات، ولا فرض لغةٍ ما، بل حصل تمازجٌ تلقائيٌّ بين: الإسلام والمروبة والمزوغة، وقد حصل فيها قانون الغلبة عبر تساقن اللغات الثلاث تراتيباً "لم يوظفوا القسر أو القهر في سياساتهم اللغوية، فظلوا متعددين متوحدين متماسكين"، ولم يستطع المستعمر فكَّ هويتهم المركبة². علماً أنَّ إشراق العربية ما يزال سوف يأتي، على غرار ما قاله Louis Massignon فإذا كانت المهمة الدينية للغة العربية قد انتهت مع القانون والرَّسل، ومهمة الآرامية مع تبشير المسيح، فإنَّ المهمة الدينية للغة العربية لم تنته بعد عند الأمم. فهل هناك من ينتصر لهذه اللغة، فأين أنت أيتها النخبة العربية؟ فهل ينطبق عليك قول ذلك الأعرابي الذي قيل له: أتود أن تصلب في مصلحة الأمة فقال: لا، ولكنّي أود أن تصلب الأمة في مصلحتي.

يجب العلم بأنَّ الشعب الذي يملك مفتاح سجنه هو من يتحكم في لغته أمام مستعمره، وأنَّ العدو الكبير لوضع اللغة محل التطبيق هو عدم الصدق، فهل نحن العرب - لا نعيش هذه الإشكالية؟ أين التغيير المجيء أمام الزحف اللغوي للغات الأجنبية التي نعمل على تعليمها وتعلّمها بالقوّة والمال، وغيّبنا المبدأ العالمي الذي يقول: لا يمكن قيام نهضة علمية أو ثقافية في ظلّ غياب اللغة الأم التي تحمل الثقافة الوطنية، التي تحملها اللغات الوطنية، ولم نر أمة تقدّمت بغير لغاتها، ولنا تجارب كثيرة في العالم، فهل نعتبر؟

الهوامش:

- 1- عبد العلي الودغيري "الفرنكوفونية في إفريقيا" مجلة الموقف. المغرب: 1992 العدد 13 – 14.
- 2 - الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، ط.1. ليبيا: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص 7.

قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية

بين الطرح النظري وهاجس التطبيق

(مقاربة مسحية لخمسين عاما من الجهد)

إعداد: وهيبة جراح

جامعة مولود معمرى، تizi-وزو

1- اللغة، الفكر والهوية: الماهية والعلاقة: "اللغة أصوات يعبر بها القوم عن

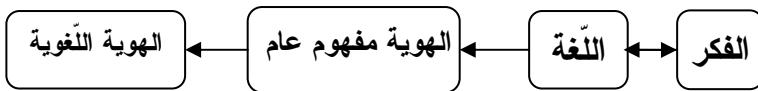
أغراضهم"، هكذا عرف "ابن جني" اللغة وهو من بين أقدم التعريفات التي تصور اللغة وتربطها بمنتجها وفي الوقت نفسه بالجانب الغائي المتواخى من وراء هذا التوظيف، بهذا المفهوم تصبح اللغة صورة أو انعكاس لما في الذهن البشري من تصورات وأفكار، إنها الصوت الذي يعبر عن الكيان البشري وعن هويته.

هكذا هو حال اللغة العربية لدى المواطن الجزائري إنها تمثل هويته وتجسد انتماءه واعتزازه، إنها السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقدم صورته، إن علاقة اللغة بالهوية هي علاقة وطيدة يبدأ مشوارها من الفكر باعتباره الآلة المنتجة للتصورات وفيما بعد الممارسات.

إن اللغة تمكّن من إيصال الفكر بكيفية تقتضيها الكائنات غير لغویة، ففضليها نستطيع التحدث ونملك تاريخا وقانونا وعلما، وبذلك تسمح اللغة بإغناء مجال الموضوعات التي تتعلق بها عمليات التفكير، ومن ثمة "يشكّل التعبير اللغوی أساس الصفة التراكمية والجماعية التي تميّز الفكر البشري"¹، هذه الصفة التي لا يمكن أن تتكون إلا غابت اللغة، حيث إن التواصل اللغوی ويقفر مجال الأشياء المفکر فيها وكذلك فإنه أيضا يحرمها من أن تعيش تجربة الفكر باعتباره صورا لغویة، أي يحرمها من خاصية كاملة وشديدة الأهمية في التجربة البشرية.

هذا عن العلاقة التلازمية القائمة بين اللغة والفكر، أما عن صلة اللغة والفكر بالهوية فيمكن أن نقول بأنّ الهوية هي آخر ما يتمخض عن تعالق اللغة والفكر وبمعنى آخر أنّ الهوية تتشكل من طريقة خاصة في التعبير عن المادة الذهنية، أما الهوية اللغوية بالتحديد فيبدو لي أنها شديدة الصلة بالتعديلات واللمسات التي تضعها كلّ أمة مسؤولة على لغتها أين تصبح هذه الأخيرة صورة الأمة واللسان الناطق عنها.

وفيما يلي خطاطة تقريبية لما سبق عرضه من أفكار²:



خطاطة توضح تراتبية تشكّل الهوية اللغوية

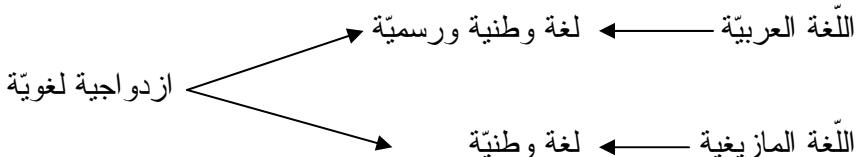
إنّ الهوية بمفهومها العام هي "الذاتية والخصوصية وهي جماع القيم والمثل والمبادئ التي تشكل الأساس الراسخ للشخصية الفردية أو الجماعية"³، بينما الهوية اللغوية فيبدو أنّها متعلقة أكثر بـ"مجموعة الخصائص والمميزات التي ينفرد بها شعب أو أمة، والتي تتوارث عن ماض ذي تاريخ وتراث، وبما في التراث من لغة ودين وما للأمة من انتصارات وانتكاسات وطموحات وانتماءات وخصائص".⁴.

في هذه الحالة لا يمكن أن نناقش إشكالية الهوية اللغوية بمعزل عن القرارات السياسية والهيئات المسؤولة من جهة، ومن جهة أخرى إذا خصّصنا الحديث عن الهوية اللغوية -باعتبارها صلب الموضوع- فلا يمكننا أن نقف عند هذا الحد دون أن نعرّج على ظاهرة التعدد اللغوي والازدواجية اللغوية في الجزائر.

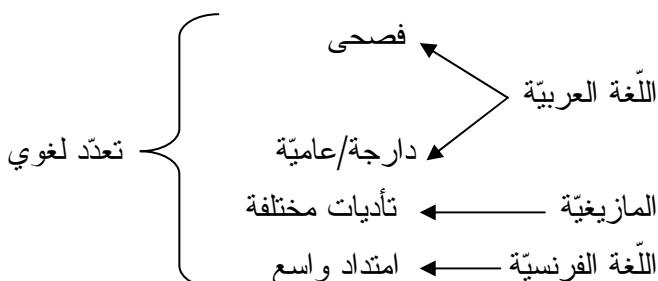
2- الواقع اللغوي في الجزائر: بين التعدّدية والازدواجية: يعتبر التعدّد اللغوي ظاهرة طبيعية نابعة من متطلّعات المجتمع الذي يستهدف المعرفة، "وهو مسلك حضاري من مسالك الانفتاح الثقافي على الثقافات الأجنبية شرط أن يكون في خدمة اللغة الوطنية، ولا يسلك مسلكاً إيديولوجي سياسياً".⁵

أمّا الازدواجية اللغوية فنقصد بها "اعتماد البلد على لغتين أو أكثر في التعليم ف تكون اللغة الأمّ و لغة أخرى إلى جانبها في الاستعمال اليومي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية"⁶، وهذه الازدواجية قد تَتَّخذ منحى سلبياً أو إيجابياً، فأمّا الوجه الإيجابي منها فهو ذلك الذي تسخره الأمة من أجل مسايرة التطور العلمي والتكنولوجي والنهوض بمستوى اللغة الوطنية، في حين الوجه السلبي لهذه الازدواجية فهو ذلك الذي يعطي للغة الأجنبية حق النفوذ والهيمنة والطغيان على اللغة الأمّ ليصبح الدخيل أصيلاً والأصيل دخيلاً، وتكون بهذا من أكبر الأسباب التي تؤدي إلى تفكك المجتمع غزوه ثقافياً.

إذا ألقينا نظرة على الواقع اللغوي في الجزائر نجد أنّ الجزائر تعيش وضعاً لغوياً معقداً ومتّفاً نوعاً ما عن الذي يمكن أن نعثر عليه في البلدان الأخرى، فمن حيث المقررات والدستور نجد المعطيات التالية:



لكنّ في الممارسة الواقعية نجد المعطيات التالية:



أمام هذه التشعبات والواقع المشتبك الذي تعشه الجزائر لغويًا، نجد أنفسنا مرغمين على تتبع بعض الخطوات التي حذتها الدولة الجزائرية في سبيل الاهتمام بلعنتها، إن كان ذلك على مستوى التنظير أو الممارسة، وبطبيعة الحال التركيز هنا سيكون على فترة ما بعد الاستقلال (1962-2012)، باعتبارها الفترة التي شهدت فيها الجزائر تغييرات جذرية في العديد من أجهزتها وخاصة بعد ما خلفه المستعمر الفرنسي من دمار شامل أخذت فيه المسألة اللغوية نصبياً غير قليل من الانحطاط والضعف.

3-المسار الترقيوي للغة العربية (1962-2012):

أ- الطرح النظري: اللغة العربية في المقررات والمنشورات الرسمية وجهتها في هذه المرحلة ستكون نحو السياسة اللغوية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في شأن الاهتمام باللغة العربية باعتبارها اللغة الأم، هذا الاهتمام الذي كان مدعوماً بسلسلة من المواقف الرسمية التي اتخذتها الحكومة تجاه استعمال اللغة العربية ورعايتها، كإقرار القوانين وتمويل البرامج بهدف ترقيتها.

إنَّ أول قرار يومي بمكانة اللغة العربية بعد الاستقلال هو ما يتعلّق باستراتيجية التعريب التي تبنّتها الجزائر، هذه الحركة التي ارتبطت بالثورة الجزائرية وبتاريخ الأمة ككل، وليس أدلَّ على ذلك مما جاء في خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين": "إنَّ التعريب في بلادنا هو جزء من حركة التاريخ التي ترتبط بمراحل التطور التي تعيشها ثورتنا، وليس في استطاعة أحد أن يوقف حركة التاريخ، إنَّ حركة التعريب هي جزء من المسيرة الثورية ولابدَّ أن تقودها العناصر التقديمية المؤمنة بالثورة، ولن نسمح أبداً بأن تخنقني وراء شعارات التعريب أئمَّة عناصر رجعية لا تؤمن بالثورة لتجعل منها سلاحاً تحقق به أغراضاً خاصة تتنافى مع الخطَّ الثوري وتناهضه، وتعمل ضده وهي ترفع لواءه"، ومن هنا يتحتم علينا أن نقوم بعملية الفرز لكن الفرز يجب أن يكون بين المتفقين بالعربية والمتفقين بالفرنسية، لأنَّ هذا خطأً فادح رغم أنه قد يكون بين الذين يرفعون شعار

التعريب من يعمل بوعي أو بدون وعي على طعن التعريب، ومن بين الذين يحاربون التعريب من هم من غاللة التقرن".

إن الإلحاد على فعل التعريب بعد الاستقلال في الجزائر هو وجه من وجوه الاهتمام باللغة العربية وكذلك بتحديد معلم الهوية الجزائرية، وهي سياسة حاول صناع القرار تعميم تطبيقها على كل ما كانت تديره اللغة الفرنسية كالتعليم، الإدارة والحياة العمومية، وقد رافق هذا الطموح مجموعة من النصوص والمواثيق الوطنية سواء أثناء الثورة أو بعد الاستقلال، ف"بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام وميثاق طرابلس ومؤتمرات جبهة التحرير الوطني كلها تجمع على أن استقلال البلاد لا يكتمل إلا بإحلال اللغة العربية مكانها الطبيعية في المجتمع الجزائري"⁷، فقد نصَّ

دستور 8 سبتمبر 1963 على ما يلي :

- المادة 05: إن اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة.

- المادة 76: يجب تحقيق تعميم استعمال اللغة العربية في أقرب وقت ممكن في كامل أراضي الجمهورية، بيد أنه خلافاً لأحكام هذا القانون سوف يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتاً إلى جانب اللغة العربية.

تعتبر هذه المرحلة مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تم فيها إدخال اللغة العربية لكن الموقف كان خجولاً نوعاً ما، وهذا شيء طبيعي لدولة استقلت حديثاً أين شهدت هذه الفترة جدالات فكرية وسياسية حادة، من شأنها أن عرقلت عملية تعميم اللغة العربية وصعبت أكثر مهمة تحديد معلم الهوية الوطنية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ذلك الانشطار الذي عرفه الرأي العام آنذاك أين "ظهرت أطراف متغيرة بين مساند اللغة العربية الذي يلحّ على العربية كشعار للثورة المجيدة وبين مجدّ اللغة الفرنسية ومحبّذ لها".⁸.

وهكذا بدأت الأمور تتخطّى منحى الجدية أكثر فأكثر أين انعقد في 1975 المؤتمر الوطني للتعريب الذي تمخّضت عنه قرارات من شأنها أن عزّزت تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، وكانت من نتائج هذا المؤتمر الإعلان الرسمي عن

إصدار الدستور الجزائري وتبني الميثاق الوطني سنة 1976 الذي جاء في مادته الثالثة: أنّ اللّغة العربية هي اللّغة الوطنية والرسمية، تعمل الدولة على تعميم استعمال اللّغة الوطنية في المجال الرسمي.

وتوالت المراسيم والمقرّرات التي كانت في كلّ مرّة تبذل جهدها من أجل إعطاء اللّغة العربية مكانتها التي تستحقّها في المجتمع الجزائري، وأهمّ قرار يمكن الوقف عنده هو ذلك الذي أصدره المجلس الشعبي الوطني تحت رقم: 05-91 مؤرّخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق ل 16 يناير سنة 1991 يتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربية، حيث جاء في مواده ما يلي:

- المادة الأولى: يحدّد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللّغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية وترقيتها وحمايتها.

- المادة 02: اللّغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة وثابت من ثوابت الأمة يتجسد العمل بها مظهاً من مظاهر السيادة واستعمالها من النظام العام.

- المادة 03: يجب على المؤسسات أن تعمل على ترقية اللّغة العربية وحمايتها والسهر على سلامتها وحسن استعمالها، تمنع كتابة اللّغة العربية بغير حروفها.

- المادة 04: تلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللّغة العربية وحدها في كلّ أعمالها من اتصال وتسيير إداري مالي وتقني وفني.

- المادة 05: تحرّر كلّ الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللّغة العربية، يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أيّة لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

- المادة 06: تحرّر العقود باللّغة العربية وحدها. يمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير العربية.

- المادة 07: تحرر العرائض والاستشارات وتجري المرافعات أمام الجهات القضائية باللغة العربية. تصدر الأحكام والقرارات القضائية آراء المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراهما باللغة العربية وحدها.
- المادة 08: يجب أن تجرى باللغة العربية المسابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسسات.
- المادة 09: تتنظم وتجرى باللغة العربية الفترات التدريبية والملتقىوطنية والتخصصات المهنية والتظاهرات العامة، يمكن أن تستعمل استثناء اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في الندوات والملتقىوطنية والتظاهرات الدولية.
- المادة 10: تكون الأختام الرسمية والدمغة والعلامات المميزة للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات مما تكن طبعتها باللغة العربية وحدها.
- المادة 11: تكون مرسلات جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية وحدها.
- المادة 12: يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات مع الخارج باللغة العربية. تبرم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية.
- المادة 13: يكون التعليم والتربية والتكون في كل القطاعات وفي جميع المستويات والتخصصات باللغة العربية مع مراعاة كيفيات تدريس اللغات الأجنبية.
- المادة 14: يجب أن يكون الإعلام الموجه للمواطن باللغة العربية مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون الإعلام. يمكن أن يكون الإعلام المتخصص أو الموجه إلى الخارج باللغات الأجنبية.
- المادة 15: تعرض الأفلام السينيمائية أو التلفزيونية والمحصص الثقافي والعلمي باللغة العربية، أو تكون معربة أو ثنائية اللغة.
- المادة 16: تكتب باللغة العربية وحدها العناوين، اللافتات والشعارات والرموز واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة والمجمدة أو المنقوشة، التي تدل على مؤسسة أو هيئة أو محل، أو التي تشير إلى نوعية النشاط

الممارس، مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبني والمعنى، يمكن أن تضاف لغة أجنبية إلى اللغة الوطنية في الأماكن السياحية المصنعة.

- المادة 23: تنشأ هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

يبدو أنّ هذا القرار لم يترك مجالاً وتطرق إليه في شأن تعليم اللغة العربية وهو من الناحية التظيرية يجعل فعلاً من اللغة العربية أمّا حقيقة، فقد لمس كلّ الميادين وال المجالات سواء كانت سياسية أم اجتماعية، وما يشمن أكثر هذا القرار هو ما جاء في المادة 23 منه إذ يبدو أنّ الأمر بدأ يأخذ منحى الحديّة بالإقرار على ضرورة إنشاء هيئة تنفيذية تتكفل بمتابعة أحكام هذا القانون.

لكن بمحيء الرئيس "علي كافي" تم تجميد قانون تعليم اللغة العربية أعلاه في 04 جويلية 1992 أين تم تقليص حصة الصحف الصادرة باللغة العربية رغم أنّ القانون يمنع صدور أي صحيفة موجّهة للرأي العام بغير اللغة العربية كما جاء في أحكام المادة 14 من القانون أعلاه.

إلا أنّ الأمور بدأت تعود لمجريها عام 1996 بصدور القرار رقم 30-96 المؤرّخ في 21 ديسمبر 1996 حين رفع الرئيس "اليمين زروال" التجميد عن قانون تعليم اللغة العربية رغم معارضته المعارضين⁹.

وأمّا هذا الإللاح والإصرار الذي نعثر عليه في جميع المقررات والمراسيم نتسائل: ما موقع كلّ هذه القوانين من الواقع العملي التي تشهد عملية التعليم؟؟ هل فعلاً استطاعت السلطات المعنية أن تحقّق ما جاء في طروحاتها النظرية؟ وما هي أهمّ نجليات هذا التعليم على أرض الواقع والممارسة؟

بـ- الطرح التطبيقي: قوانين تعليم اللغة العربية على مسرح الواقع بعد أن تأكّد لنا عدم تقصير الهيئات المعنية في صنع القرارات وفي شأن سعيها الحثيث على تطبيقها على أوسع نطاق، ستنتجه في هذه المرحلة إلى تفاصيل جانب الممارسة الخاصة بجميع القوانين التي جاءت في الطروحات النظرية، لكي يتسمى

لنا في مرحلة لاحقة الحكم على مدى نجاعة هذه القوانين من عدمها، وإذا كان قد أدرجنا هذا العنصر في بحثنا فلأنّنا لا نريد إطلاق أحكام مسبقة وغير مبررة في شأن الجانب التطبيقي لهذه القوانين، وأول ما سنبدأ به هو رصد بعض الهيئات العليا والتي جاءت كما كان واضحا في القرارات السابقة- للإشراف على ترقية اللغة العربية وتعزيز استعمالها: 3- الجمعية 1- الوطنية للدفاع عن اللغة العربية: هي جمعية ثقافية تم تأسيسها في نهاية 1990، بعد عقد عدة اجتماعات تأسيسية بين 1988 و 1989 التي كان عدد أعضائها 105 عضو، انتخب مجلس الجمعية ومكتبها ورئيسها الدكتور عثمان سعدي.

أما عن الغاية القصوى من أهداف الجمعية هي ترقية اللغة العربية في المجتمع الجزائري وجعلها أداة عملية فعالة قادرة على تجسيد متطلبات الحياة العصرية في مجال العلم والعمل والتعامل بجميع مظاهره، وتلك مهمة منصوص عليها في جميع المواضيق والدستور الجزائري باعتبارها اللغة الرسمية للجزائر، وقد أصدرت الجمعية مجلة "الكلمة" الناطقة باسمها.

2- مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية¹⁰: أُنشئ المركز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 447-91 في شهر ديسمبر 1991، وهو مركز يشتمل على سلسلة من الأقسام يتکفل كل قسم منها بمجموعة من المهام:

1- قسم تعليمية اللغة العربية وتعليم اللغات المقارن الذي من مهامه: النهوض بمستوى تعليم اللغة العربية، إجراء بحث تحليلية ونقدية للطائق والكتب المدرسية، إيجاد طريقة لتعليم اللغات انطلاقا من النظريات المعاصرة إعداد طرائق سمعية بصيرية في إطار تعليم اللغة.

2- قسم التبليغ المنطوق وأمراض الكلام: ومن مهامه: الرصد العلمي لظواهر الاتصال المسموع والمنطوق، إجراء دراسات عيادية لمختلف أمراض الكلام، تمكين الحوار بين الإنسان والآلة بالعربية

3- قسم المعلوميات اللسانية: ومن مهامه:

ضبط نظرية عامة للغة العربية، العلاج الآلي للغة، استثمار الأدوات الحاسوبية في تعليم اللغات، الإشراف على إنجاز مشروع الذخيرة اللغوية.

4- قسم اللسانيات العربية والمعجميات والمصطلحات العربية وعلم الترجمة: ومن مهامه إعداد المعاجم، الاهتمام بعلم الترجمة والمصطلح، متابعة إنجاز المشروع الدولي للذخيرة العربية.

3- المجلس الأعلى للغة العربية:

تم إنشاؤه وفق مرسوم رئاسي رقم 98-226 مؤرّخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق لـ 11 يوليو سنة 1998 من صلاحياته¹¹:

+ متابعة تطبيق أحكام القانون 91-05 مؤرّخ في جمادى الثانية عام 1411 الموافق لـ 06 يناير 1991 المعدل والمتمم، وكل القوانين الهدفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية.

+ التنسيق بين مختلف الهيآت المشرفة على عملية تعميم اللغة العربية وترقيتها وتطويرها.

+ النظر في مدى ملاءمة الأجال المتعلقة ببعض التخصصات في التعليم العالي المنصوص عليها في المادة 07 المعدلة والمتممة للفقرة الثانية من المادة 36 من القانون 91-05 مؤرّخ في 16 يناير سنة 1991.

+ المساهمة في إعداد واقتراح العناصر العملية التي تشكّل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة العامة لبرامج تعميم اللغة العربية.

+ تقديم آراء واقتراحات فيما يخص التدابير التشريعية التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته.

+ تدعيم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية أو البرامج القطاعية المتعلقة بتعزيز استعمال اللغة العربية.

+ ترقية استعمال اللغة العربية وحمايتها في الإدارات والمرافق العمومية.

+ تقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية حول عملية تعميم استعمال اللغة العربية
أمّا عن النشطات والأعمال الميدانية التي يقدمها المجلس فهي كثيرة لا تعد ولا
تحصى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

+ إصدار مجلة نصف سنوية تعنى بقضايا اللغة العربية كما قام بإنشاء منبريْ
حوار الأفكار وفرسان البيان في عام 2002 وذلك من أجل تقديم الفرصة للكفاءات
الوطنية للمساهمة في عملية تعميم اللغة العربية وترقيتها.

+ تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية وإجراء مناقشات معمقة في قضايا لغوية
هامّة.

+ والأهم من كل ذلك أن المجلس يتولى إصدار معاجم وكتب وقواميس كلّها
تهتم باللغة العربية واستخداماتها ونذكر على سبيل المثال: معجم المصطلحات
الإدارية (2000)، قاموس المبرق (2004)، كتاب تيسير النحو.

4- الفعل الترقيوي في ميزان: بين ظاهر الترسيم وواقع الضياع: إذا تأملنا في
محمل القرارات التي اهتمت بتعظيم استعمال اللغة العربية وفي واقع تعميمها
ومستويات ممارستها في المجتمع الجزائري نجد شرحاً كبيراً بين ما هو نظري
منصوص عليه وبين ما يتعلّق بالتطبيق، فالواقع يشهد بضياع حتى استراتيجيات
تدرّيس هذه اللغة التي ألحّ عليها القانون، فظاهر الخطابات يقرّ بترسيم اللغة
العربية أمّا الباطن فيشهد لها بالضياع والبعد الفعلي عن الاستعمال، إلى جانب ذلك
طغيان استعمال اللغة الفرنسية بحجّة أنها لغة العلم والتطور.

والدليل الأكبر على فشل مشروع تعميم اللغة العربية هو تواصل التجنيات في
حقّها، ولن نتحدث هنا عن تجنيات الطبقة الغير مؤهلة تأهيلًا علميًّا كافياً، وإنما
أصابع الاتهام موجّهة كلّها صوب الفئة النخبوية، هذه الفئة التي كان من واجبها
النهوض بهذه اللغة والسهر على حمايتها، فمسألة التعميم هنا ليست مسألة لغوية
فحسب، وإنما تتّخذ منحي سياسي كذلك، فقد يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم¹²، إذ لا
يكفي فقط التنظير والتنقيب من جهة العالم إذا لم تخضع هذه الجهد للصرامة

السياسية التي يجب أن تفرض على كلّ معنىً بعض القوانين المتعلقة باستثمار مختلف الجهود المبذولة، لهذه الأسباب مجتمعة منح "صالح بلعيد" دوراً كبيراً للحاكم مذكراً بأهمية علاقة اللغة القومية بالإرادة السياسية، إنّ جميع ما ورد في الدستور والمقررات والمراسيم سيفى مجرد خطابات مناسباتية ونداءات مبتورة ما لم يكن مشفوعاً ومصحوباً بقوة القانون وثقل السلطان، لهذا قدم لنا الدكتور في كتابه الموسوم بـ "يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم" مجموعة من الخطوات التي ينبغي تتبعها من أجل أن يتحقق فعل التعميم على أوسع نطاق:

- التطبيق الفوري لتعظيم استعمال اللغة العربية وعلى مراحل

- إنشاء لجان المتابعة

- إرداد ذلك بالقرار السياسي

ولكي ينجح هذا المشروع القومي يدرج "صالح بلعيد" بعض المؤسسات التي ينبغي لها أن تقاسم المسؤولية:

أ- النخبة العربية: التي ينبغي عليها التتبّه إلى سرّ فتور الوعي العربي في الشأن اللغوي وحلّ مشكلة التعدد اللغوي، إيجاد حلول لتناقض طرائق تعليم العربية،... وغيرها من المهام.

ب- وزارات التخطيط: التي تسند إليها العديد من المهام والتي نحصي بعضها مع المؤلف: مسح الحاجيات، تحديد الأولويات، استخراج الأهداف، ضمان الميزانية، المتابعة والتقويم...

ج- المجامع اللغوية العربية: التي يجب أن تعمل بالتنسيق مع وزارة التربية على تيسير تعليم اللغة العربية، تكثيف جهودها في وضع المصطلحات واستثمار المعلوماتية في مجال إعداد المصطلحات....

د- المجالس العليا للغة العربية: التي تسند إليها العديد من المهام هذه الأخيرة التي ينبغي أن تطبق فعلاً على أرض الواقع وذلك وفقاً لما جاء في المرسوم

الرئاسي رقم (226-98) المؤرّخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق ل 11
يوليو سنة 1998 والذي قمنا بعرضه أعلاه.

بالإضافة إلى المسؤلية التي يجب أن تتحلى بها وتقاسمها كلّ الوزارات
وكوزارة الداخلي، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة الثقافة ووزارة الشؤون الدينية، وزارة الصحة وغيرها.

وعوماً لكي يتحقق فعل التعميم ينبغي أن تتطابق الجهود بين مختلف المؤسسات والهيئات المشكلة للدولة، والأهم من ذلك يجب أن يلقي فعل التعميم عناية سياسية بالغة لكي يتم تحويل الحلم إلى حقيقة.

الهو امش:

- 1- محمد غاليم، عن علاقة اللغة بالفکر، مجلة المناهل، ع62، دار المناهل، المغرب، ماي 2001، ص61.

2- في الخطاطة أعلاه لن نناقش أسبقيّة اللغة والفكّر، لأنّ ذلك مدخل آخر يعَد من اهتمامات الفكر الفلسفى، فالشيء الوحيد الذى قصدناه فى هذا الموضع هو الكيفية التي يتجيّد بها الفكر لغويًا، أو الكيفية التي تكتسب بها المادة الذهنية وجود اخطابيا.

3- صالح بلعيد، المازينيّة في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري ص130.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5- نادية معانقى، السياسة اللغوية في الجزائر واقع وخطر، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، 2013، ص69.

6- ن، ص70.

7- محمد فريحة، اللغة العربية في قوانين الدولة الجزائرية، مجلة الممارسات اللغوية، عدد خاص، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، تبزي وزو، ص 402.

8- دليلة صاحبي، عوائق تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر، مجلة الممارسات اللغوية عدد خاص، تبزي وزو 2012، ص 170.

- 9- صالح بلعيد، منافحات في اللّغة العربيّة، د ط، دار الأمل، تizi وزو، ص65-69.
- 10- دليلة صاحبي، عوائق تعليم استعمال اللّغة العربيّة، ص173-178.
- 11- نادية معانقي، السياسة اللغوية في الجزائر واقع وخطر، ص97-80.
- 12- صالح بلعيد، يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم،

واقع اللغة العربية في التشريع الجزائري.

أ. كاهنة محيوت

جامعة مولود معمرى، تizi-Zerhoun - ززو.

مقدمة: لعل السبب الرئيس الذي دفعني إلى كتابة هذا المقال بالذات، وعرضه في هذا المقام وبين هذا الجمع الكريم والمحترم من الطبقة المثقفة، هو ندرة وقلة الأبحاث التي كُتبت في هذا المجال، بل لنقل انعدامها، نظراً لصرف النظر عن مثل هذه المواضيع؛ بحيث إننا نجد مواضيع كُتبت حول اللغة العربية كموضوع يتناول الدراسات التربوية وما لها علاقة مباشرة بميدان التعليم، أو إننا نجد مقالات وبحوثاً منجزة حول التشريع الجزائري، أو القانون، أو السياسة كميدان مستقلة بحد ذاتها ولكننا نكاد نعدم توفر البحوث الأكademie والعلمية المرتبطة مباشرة بميدان التربية والتعليم والتشريع على حد سواء؛ لأن السبب في ذلك راجع إلى قلة الاهتمام بإجراء بحوث جدية، وربط اللغة العربية بالمجال الذي تنشط فيه كثيراً والمتمثل في الحياة السياسية بخاصة. وهذا هو السبب الوحيد والأكثر حماساً بالنسبة لي والذي دفعني إلى الكتابة فيه، ومحاولة رصد الثابت والمتغير فيه؛ بحيث سأحاول في هذا المقال التطرق إلى مفهوم التشريع الجزائري بصفة قانونية، وأهم الخصائص المميزة لميدان حساس منه، ومن ثم سأعرض على علاقة اللغة العربية به كميدان علم وبحث بالدرجة الأولى، بحكم أن اللغة العربية يجب أن تحب في قطاعات الدولة الجزائرية أجمع، وذلك بالحديث بصفة عامة عن واقعها، وإن كان ذلك الواقع يناسبها كلغة أم لا.

إنّ اللّغة العربيّة لغة الدين الإسلامي بالدرجة الأولى، بها أنزل القرآن الكريم على آخر الأنبياء والرسّل (ﷺ) وهي بعد اللّغة الرسمية في الجزائر، ولغة المحافل الدوليّة بالنسبة للجزائريين، ولغة الخطابات الرسمية، وقد نصّ عليها دستور الجزائر 28 نوفمبر 1996 في بابه الأول الذي يحمل المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، فقد ورد في المادة 3 من الفصل الأول ما يلي: "فاللغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرسمية".

إنّ اللّغة العربيّة بحكم أنّها لغة علم وحضارّة بغضّ النّظر عن أنّها لغة القرآن الكريم - نجد أنّها ومن خلال دراسة يابانية حديثة أجريت من طرف اليابان، قد أثبتت أنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الأكثر اقتصاداً ومرنة من النّاحية الصّوتية في الاستعمال داخل الجهاز الآلي (الكمبيوتر). هذا، و"تعتبر اللّغة أكثر وسائل الاتّصال المعروفة تقدّماً، واستخدامها بالتأكيد أساسيٌّ لبقاءنا على قيد الحياة، وفي العقود القليلة الماضية تمت دراسة اللغات على نحو عظيم في مراكز التعليم العالي عبر العالم، وقد كان لذلك آثار إيجابيّة على العلم ذاته والطلّاب في جميع دول العالم بينما كان علم اللّغة قدّيماً محصوراً في برجه العاجي في الأوساط العلميّة، ونجده الآن أقلّ اهتماماً بالنظريّة المجردة، وأكثر اهتماماً بتطبيقات المعرفة على القضايا اليوميّة"¹؛ ومعنى هذه العبارة أنّ اللّغة يجب أن تخرج من نطاقها الضيق الذي كانت تحيط به إلى نطاقها الواسع المرن الحيّ، الذي يجعلها تعيش، وذلك لكي تعبّر عن مقتضيات العصر الذي تتوارد به وعن مضمونه.

إنّ القانون هو مجموعة القواعد القانونيّة العامّة والمجردة، التي تنسّها الدولة عن طريق مؤسّساتها العليا، والتي تدخل حيز التنفيذ بمجرد المصادقة عليها، والتي يخضع لها الأفراد داخل الدولة؛ لأنّ مخالفته قاعدة قانونيّة ملزمة تنتّج عقاباً في ذمة المخالف لها بالضرورة، فالقانون هو التعبير عن الإرادة العامّة ولكلّ المواطنين

الحق في المساهمة شخصياً أو عن طريق ممثليهم في صياغته في المؤسسات الديمقراطية النابعة من فلسفة عصر الأنوار السياسية، للشعب ذي السيادة سلطة ضبط قوانينه بنفسه وداعدا الاستعمال المباشر (فرضية الاستفتاء)، فإن هذه السلطة يجب أن تمارس عبر مجلس ممثليه المنتخبين؛ لأن القانون يصاغ كتعبير عن إرادة الشعب، فقد وقع تفضيل الانتخابات في الديمقراطيات الحديثة على إجراء القرعة التي كانت مع ذلك قاعدة الديمقراطية في أثينا. وإن المقاربة الكمية التي تقوم عليها فكرة الأغلبية، والتي كانت قد بدأت في الظهور داخل تقنيات التصويت في العصور الوسطى كانت لها الغلبة مع الثورة الفرنسية، فأزالت بذلك كل توجّه للتمثيل للفروق بين المقاطعات أو المهن أو حالات الأشخاص²، ومعنى ذلك أنه للمواطنين الحق الكامل في المشاركة في ما تجسده السلطة التنفيذية من مشاريع قوانين مهما كانت، لأن البرلمان بغرفتيه يمثل صوت الشعب، ويبدو أن وصول الدول إلى مثل هذه الحالة أو الدرجة من الديمقراطية كان قد مر عبر مراحل مختلفة بدأت من عصر الأنوار الماضية.

ولقد مر مفهوم الحكومة بعدة تعريفات ومفاهيم، "وحسب عبارة توكييف Tocqueville فإن مفهوم الحكومة صار بسيطا، فالعدد وحده هو الذي يضع القانون والحق، كل السياسة تخترل في مسألة حسابية فالبرلمان المنتخب عبر الاقتراع العام المباشر أصبح في كل الديمقراطيات مقر السلطة التشريعية الطبيعي، وتتجسد هذا التمثيل الوطني الإرادة العامة، ولا يمكن أن يتمثل في مجلس ممثلي الهيئات أو المصالح الخاصة، فما من فرع من الشعب، وما من هيئة وسيطة يمكن أن يفرضها قانونهما على المجموعة؛ لأن مبدأ كل سيادة يكمن أساسا في الأمة، فلا هيئة ولا فرد يمكنهما أن يمارسوا سلطة لا تتبع منها صراحة"³. وتعني هذه المقوله أن الشعب هو الممثل الوحيد وال حقيقي لكل ما يصدر عن الحكومة من قوانين

ومشاريع قوانين، فإن شاء رفضها، وإن شاء قبلها وصادق عليها، و"لأنَّ الحُكْم الرشيد بالنسبة إلى الحُكْم هو بمثابة الانتظام بالنسبة إلى التنظيم، والأخلاق بالنسبة إلى الآداب: فهو تقنية تتم فيها معايرة السُّلوك التي تتزعزع إلى سد الفارق بين القانون والذات القانونية، ويتعلق الأمر في كل الحالات بحمل الكائنات البشرية على التصرف تلقائياً وفق حاجات النَّظام القائم"⁴؛ وذلك إن دلَّ على شيء، إنما يدلُّ على أنَّ أية سياسة رشيدة في أية دولة إنما تقف على صوت الشعب الحر، وتبني صرحها على إرادته الحرَّة. يمكن أن يلاحظ أيضاً ازدهار تقنيات التعاقد في صياغة القانون، غير أنَّ ذلك لا يعبر عن حرية متمامية لدى المتعاقدين، بل الأمر عكس ذلك، فبما أنَّها تتبع عن مصادر القانون، فإنَّ الاتفاقيات تشحَن بقواعد تخرج عن إرادة من يتفاوضون بشأنها أو يطبقونها. لقد تحولَ القانون الاتفاقي إلى أداة بواسطة النَّصوص التشريعية التي تترجم التفاوض في شأنه، إلاَّ أنه وخلافاً لذلك يمكن أن تحولَ النَّصوص التشريعية والتنظيمية هي ذاتها إلى أدوات من خلال اتفاقيات تبرم قبل صدور القرار السياسي، وتحدد توجهه⁵؛ ومعنى هذه العبارات أنَّ النَّصوص الاتفاقيَّة التي يمكن أن تحولَ بموجب التشريع إلى قوانين تطبق على الأفراد والجماعات، أو المؤسسات، وتصبح بمورِّر الزَّمن فعلية وموجبة وملزمة.

التشريع: Législation: قبل أن آتي إلى إعطاء تعريف مختصر عن التشريع والذي هو ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة الجزائرية، أود أن أشير إلى أنه بالإضافة إلى وجود هذه السلطة كجهاز هناك السلطة التنفيذية التي تتولى تنفيذ القوانين داخل الحكومة، والسلطة القضائية التي تهتم بقضايا متعددة تدخل ضمن قطاع العدالة، وهذه السلطة يفترض أن تكون مستقلة عن باقي السلطات الأخرى. وبالرجوع إلى مفهوم التشريع، يمكن القول عنه إنَّه "مجموعة النَّصوص القانونية المدونة الصادرة عن هيئة خاصة وفقاً لإجراءات معينة، وعادةً ما تسمى هذه

السلطة بالسلطة أو المؤسسة التشريعية، على أن القواعد التشريعية هي الأخرى تخضع لمبدأ التدرج إذا كان بصدور دستور جامد، ذلك لأن تعديله يخضع لإجراءات خاصة تختلف عن تعديل التشريع العادي، مما يضفي على التعديل الأول صبغة قانونية أسمى من التعديل الثاني⁶؛ ومهما يكن من أمر، فإن الشيء الهام في هذه النقطة هو أن التشريع والشريعة الإسلامية والفقه والعرف هي كلها مصادر القانون الجزائري، ومنها يستمد مدونته ومواده كلها. "وعليه فإن التشريع العادي يخضع للتشريع غير العادي، وقد ازدادت أهمية التشريع كمصدر للقوانين نتيجة لترابط تدخل الدولة وتعقيد نشاطها، وبالتالي وزيادة ارتباطها بالأفراد والجماعات والدول"⁷؛ ومعنى ذلك أن السلطة التشريعية في الدولة الجزائرية هي التي يُحول لها سلطة تشريع القوانين واقتراحها، حتى تتم المصادقة عليها داخل جهاز البرلمان بغرفتيه – طبقاً للقانون – لأن هذه المشاريع لما يتم المصادقة عليها تعتبر بطريقة أو بأخرى عن إرادة الشعب الحرة والمستقلة.

بعيد أن القانون لا يجب بأي حال من الأحوال أن يكون جامداً، بل الأجرد أن يكون مننا قابلاً للتعديل تحت أي ظرف من الظروف المقررة قانوناً، وذلك بحسب تغيرات المجتمع الناجمة عن أحواله المتغيرة من فترة إلى فترة، وذلك تماشياً مع الرأهن من العصر، فلم يعد المفهوم القانوني للقاعدة القانونية هو السائد بل أصبح ينافسه مفهوم آخر هو المفهوم الاجتماعي المرتبط بالثقافة السائدة في المجتمع والمشكلة من مجموع الأساليب السلوكية للجماعة، هذه الجماعة لا يمكن أن تقوم وتستمر دون أن تعتمد على مجموع السلوكيات المعقدة المعبرة عن اتجاه الجماعة في وقت أو عصر معين⁸؛ وذلك إن دل على شيء، إنما يدل على أن طابع الحياة هو الذي يفرض نمط القوانين التي تسود في مجتمع معين، وقس على ذلك المجتمع

الجزائري المتعدد العادات والتقاليد والسلوكيات، وبحكم أن الثقافة هي الأخرى تتطور وتتمو من وقت لآخر، وفي ذلك اعتبارات كثيرة.

ولا يكون القانون موجودا إلا حينما تريد الجماعة البشرية الواحدة وجوده وذلك بفعل عوامل تحدث في المحيط الذي تعيش فيه؛ حيث يظهر القانون للوجود حينما تحاول مجموعة تنظيم علاقاتها بالتوافق بين المكاسب والأضرار التي يحققها، أو تصيب كلاً منهم، وكذلك إقامة التوازن بين ما يصيب المجموعة من ضرر، والعقابل الذي يوقع على المتسبب فيه⁹؛ ويعني هذا القول أن القانون وليد الظروف التي تطرأ في وسط معين، والذي يُسَنَّ من أجل ضبط حال معينة، لتفادي مشاكل محتملة، أو للحد من بعضها الذي يمكن أن يكون قد حدث بالفعل، والذي كان سببا في وجود ذلك القانون.

ويضم الدستور بين دفتيه مجموع القوانين والمبادئ العامة المتعلقة بالدولة، وأماما تفاصيل ذلك وتفاصيله فيكون من صلاحيات البرلمان، وتكون مهمة هذا الأخير الأولى والأخيرة هي التشريع لا غير؛ حيث "إن" الدساتير لا تتضمن إلا الاختصاصات العامة، تاركة مسألة التفاصيل إلى البرلمان أو الحكومة، كما أن البرلمانات لم تعد تمتلك بالاختصاصات الواسعة على حساب الحكومة، وإنما أصبحت اختصاصاتها مقيّدة على سبيل الحصر، ولا تسن القواعد والمبادئ والأسس العامة للمواضيع المحددة، وما بقي يكون من اختصاص السلطة التنفيذية التي تشمل اختصاصاتها ما لم يحدّد في الدستور، ويختص به البرلمان مما ضاعف من مكانتها في النّظام، وأصبحت السلطة الأولى في الدولة في مختلف المجالات باستثناء القيود الدستورية القليلة، بل إن بعض الدساتير سمحت لها مشاركة البرلمان في ممارسة اختصاصه المقيد المتمثل في التشريع¹⁰. ويضيف الدكتور (السعيد بوالشعير) قائلا في هذا الصدد: "إن" المواثيق والدساتير والقوانين

والمؤسسات لا تعتبر سوى وسائل أو أطر يستعملها الإنسان لتحقيق أغراض معينة، وإنْ فاعليتها تبقى مرتبطة بمدى إيمان واضعيها والشعب لها، والضمادات المقررة لتطبيقها¹¹؛ وذلك أمر جدّ هام، رغم أنه لن يكون مطبيقاً إن لم تسع الدولة نفسها، ممثلاً في جهازها التنفيذي المتمثل في السلطة التشريعية في السهر على تنفيذ هذه القوانين المشرعة والمخطوطة على الورق، والموضوعة بين دفتري الدستور، ويمكن في هذه الحال إعطاء مثال بسيط حول اللغة العربية في الجزائر والمنصوص عليها في الدستور الأول للبلاد، والذي هو دستور 1963، وكذا في المواثيق الوطنية الجزائرية وبيان أول نوفمبر 1954، وغير ذلك كثير، ولكنها لا تطبق في الواقع، وبخاصة في قطاع التعليم العالي، الذي ساده التعليم باللغة الفرنسية أكثر من اللغة العربية في كثير الالاختصاصات، وعلى كل ذلك نقول إن عدم تطبيق هذه القوانين الخاصة باللغة العربية على سبيل المثال لا الحصر، هو الذي لا يضمن استمرارها واحترامها كلغة، وإلاً فكيف نفسّر تفاسُر أهل هذه اللغة في الحفاظ عليها، ونفورها منها وعدم مبالاتهم بها والذود عنها؟! في الوقت الذي نجد اللغة العربية منصوصاً عليها في كلّ من ميثاق وثيقة الصومام، ميثاق طرابلس، بيان أول نوفمبر، الدساتير الجزائرية، مؤتمرات جبهة التحرير الوطني بعد وقبل الثورة ومختلف المواثيق الوطنية، في مختلف المجالات.... إلخ، ولكنها لا تتمتع اليوم بتلك الهيبة والحسانة التي تليق بها كلغة رسمية في دولة رسمية وقائمة بكيانها.

ويفترض بنا الحال هذه، أن نسعى جاهدين ومسرعين إلى تدارك الأمر، وذلك بردّ الاعتبار لهذه اللغة، مثلاً يفعل الغرب حيال لغاتهم الرسمية الوطنية، وذلك لا يتأتى إلا بحسن التدبير والتخطيط المحكم، والذي يقوم على اتخاذ التدابير اللازمة حيال هذه القضية الشائكة، وذلك بتشغيل الأذهان العالمية بمسألة حساسة كهذه

وإيجاد حلّ جذري وحاسم وفاضل لها لا مؤقت؛ لأنَّ الوقت لا يسمح بالانتظار أكثر، وإن اقتضى التّدبير اللازم اتخاذ أو سنَّ قوانين ملزمة في ذلك، وفي هذا الصّدد يعرفُ الدكتور (صالح بلعيد) التّخطيط قائلاً: "إنَّ التّخطيط مجموعة التّدابير والإجراءات، والقوانين، والآليات الإعلام واتّخاذ القرارات، والمراقبة، التي توفرُ السّير الحسن لمؤسسة ما، أو منظومة معينة، ابتعاد تحقيق أهداف معينة، ويتعلّق في غالب الأمر بالّتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل"¹². وبهذا المفهوم يكون التّخطيط متوجّهاً صوب الإعداد لما هو يجب أن يكون في المستقبل القريب أو البعيد، وتقادي المخاطر أو العقبات، وتجاوزها قدر الإمكان، مع العلم أنَّ التّخطيط الاستراتيجي المبني على إعمال العقل الذكي يمكن أن يمسَّ أيَّ ميدان في حياة الفرد والمجتمع، ويكون إما فردياً أو جماعياً.

وفي هذا الصّدد دائماً، يشرح لنا الدكتور (صالح بلعيد) دواعي هذا التّخطيط بالقول: "وأمّا التّخطيط الذي يقع التّركيز عليه، فهو تخطيط ينَظر في اللّغات بحسب المقام الهويّاني، والحضاري، والعلمي للّغات المستعملة في بلد من البلاد؛ حيث يُنزل كلَّ لغة مقامها بتدبّير سيادة اللّغة الرسمية في المقام العالي، ثم اللّغة الوطنية في المقام الثاني، وأخيراً اللّغات الأجنبية، بحسب ما نقتضيه المصلحة الوطنيّة والنفعية الآنية، وما تحمله كلَّ لغة من حمولة علمية، كما يشمل التّخطيط اللّغوبي وضع سياسة لغوية واضحة الهدف، تسهم في تنفيذها المؤسّسات التعليمية والإعلامية والإدارية، بإنجاز استراتيجية وطنية تقضي على التّخالف لا على الاختلاف باعتماد اللّغة الأم، التي لا تخضع للمناقشة إلّا في قضية المنهجية التي تعمل على ترقيتها"¹³. ونلاحظ من خلال هذه المقوله الهمامة جداً، أنَّ للتّخطيط مفهومان اثنان: **المفهوم الأول** هو التّخطيط الذي يقع بالدرجة الأولى على إعطاء كلَّ لغة في الجزائـر مكانتها اللائقـة بها، ذلك إذا علمنا أنَّ هناك لغات متعايشـة فيها

وهي العربية والمازجية كلغتين وطنيتين، والفرنسية التي هي لغة أجنبية أولى وتضاف إليها اللهجات المحلية والعامة. وأما المفهوم الثاني للتخطيط، فهو يتمثل في وضع سياسة لغوية فعلية ترتكب باللغة الرسمية في الجزائر.

غير أنّ الدكتور (صالح بلعيد) في كتاب آخر له يقول بأهمية وضع الفرق بين كلّ من السياسة اللغوية والسياسة التربوية، ويوضح ذلك بالقول: "لم نع بعد مصدر المفارقة بين السياسة اللغوية والسياسة التربوية، وهذا ما كان يجب أن يحصل في مفهومنا بأنّ التغيير يمسّ الفروع ولا يمسّ الأصول"¹⁴. وقد وضع فروقاً جوهريّة بين هاتين السياستين، كما يلي: "السياسة اللغوية: مضمون أخلاقي ينصّ عليها الدستور، مستقرّة إن لم نقل ثابتة، لها أبعاد كبرى غير تفصيلية، تخضع للاستفتاء غير قابلة للحوار تخضع لآجال التطبيق. وأما السياسة التربوية (التخطيط التربوي) فمضمون مستربط من الدستور، تتغيّر بتغيّر المستجدات، لها أبعاد تفصيلية خاضعة للتخطيط، تخضع لسياسة الحكومات أو القوانين أو الأوامر، قابلة للحوار، لها مرونة في التطبيق"¹⁵؛ ومعنى ذلك أنّ السياسة اللغوية مقرّرة دستورياً وثابتة بينما تكون السياسة التربوية أيضاً مضمونة دستورياً، ولكنّها غير ثابتة ومرنة.

وبحكم أنّ موضوعي هذا يتناول بالدراسة واقع اللغة العربية في التشريع الجزائري، فقد وجب على التعريف أيضاً بالتشريع اللغوي؛ بحيث أنه "تشريع في ذات اللغة من حيث خصائصها اللغوية الداخلية، ومن حيث مستلزمات تطبيقها في بلدها، كما يقصد به قيام المؤسسات أو المجامع اللغوية بتقديم مشاريع التخطيط تعمل على إزالة اللغة، واقتراح قوانين تعمل على إزالة اللغة في محلّها المناسب كما تعمل على تقديم قوانين حماية اللغة، واقتراح قوانين تعمل على احترامها وتعظيم استعمالها، إلى جانب تجسيده قوانين رادعة لكلّ من يخلّ بذلك القوانين"¹⁶؛ ومعنى هذا القول أنّ التشريع اللغوي مهمّة منوطـة بالمجامع اللغوية التي تسهر

على إحاطة اللغة بكلّ ما يليق بها من قواعد ومستلزمات، حتّى تكون في مقامها العالي، ويتمّ تعليم استعمالها في الحياة العملية بخاصة، وتوظيفها في الخطابات اليومية والرسمية وفي الخطابات السياسية واللافتات الإشهارية والتلفزيونية. ونجد من يقترح مجموعة من التشريعات اللغوية للغة العربية، باعتبار التشريع اللغوي حضارة عرفية قديمة عند العرب، قادت إلى الأمن والسلام، وفي العصر الحاضر يُعدّ التشريع اللغوي ضرورة قومية ووطنية لحفظ سلامة العربية، وهو دعم للمؤسسات وتقدير اللغة القرآن لسان العالمين¹⁷؛ ومعنى هذا القول أنّ التشريع اللغويّ الخاصّ باللغة العربية واجب الوجود، وذلك في مصلحة لغة الأمة، وعن طريقه فقط يمكن وضع تحديد المعالم الأساس المتعلقة بها وكذا رسم خارطة عامة، لتحديد مكان النّقص فيها، ابتعاد تداركها في لاحق من المزن في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة فيه إلى توحيد الصّفوف لخدمة اللغة وحمايتها من براثن الغرب السريع.

ومن المعلوم أنّ الإسهام الفعلي في التّعرّيب الكامل للمجالات المختلفة والمتنوعة التي يحيي فيها المواطن الجزائري بصفة عامة، لا يكون فقط بالتنّظير والتّقين والتشريع، وإنما يتّجسّد ذلك أيضاً في تفعيل ذلك من طرف الفئة العاملة في المجتمع الجزائري، وبخاصة الكُتاب الجزائريين، ويتّأثّر ذلك في التّأليف باللغة العربية لا باللغة الأجنبية، ولا بأس إن كانت مصاحبة بالترجمة الأجنبية، ولكن الأهم في هذه القضية أن تكون النّسخة الأصلية من أيّ مؤلّف مكتوبة باللغة العربية؛ حيث إنّه "من الصّعب أن نتصوّر نجاحاً أصيلاً لحركة التّعرّيب دون أن ينتهي إلى إسهام العلماء العرب بالتأليف والإنتاج العلمي بلغة العرب"¹⁸؛ ويمكننا في هذه النّقطة أن نعطي أحسن مثال عن العلماء العرب القدامى، الذي أَلْفوا باللغة

العربية، أمثال: ابن سينا، ابن رشد، هؤلاء الذين تقدّم الطّبّ العربي القديم بالعربية ونحوها في ذلك أيمًا نجاح، وصنعوا أمجاد العرب والعربّة عبر التاريخ. ويضاف إلى كل ذلك أنّ إعطاء اللغة العربية مكانتها التي تليق بها منوط بالعمل الدّؤوب والنّوعي حولها، ولا يجب الاكتفاء بالبقاء مكتوفاً في الأيدي، نمجّد الماضي؛ لأنّ التّعرّيب مهمّة شاقة تتطلّب كثير السّهر والتّفكير في الاستراتيجيات الممكنة له، فقد يقع في ظنّ البعض أن حركة التّعرّيب لا تخرج مهمّتها عن نقل العلوم من اللّغات الأخرى إلى العربية، ونكتفي بهذا الدور التّابع دون أن يكون لنا إسهام في الإنتاج العلمي في مرحلة ما، هذا وبلا شك، يجهض الجهود الكبيرة التي تبذلها جهات عديدة مشهود لها بكافيتها¹⁹، ومعنى هذا أنّ عملية إنجاح عملية التّعرّيب غير كفيلة بالترجمة وحدها، بقدر ما هي كفيلة أيضًا بالإنتاج الذاتي والخاصّ بالعرب في مختلف العلوم.

تعريف البرلمان الجزائري: يعَدّ البرلمان الجزائري هيئة تشريعية في الدولة وينبع من لسان حال الشّعب الحرّ الديمقراطي، ويتولّى من خلال أعضائه ورئيسه عملية تشريع القوانين، ويتشكّل من غرفتين، وهما: المجلس الشّعبي الوطني ومجلس الأمة.

- **المجلس الشّعبي الوطني:** "يمثل الغرفة الأولى، ينتخب عن طريق الاقتراع العام السّري والمباشر، لمدة خمس (05) سنوات، يتكون حالياً من ثلاثة وثمانين (380) نائباً،

- **مجلس الأمة:** هو الغرفة الثانية، ينتخب أعضاؤه لمدة ست (06) سنوات عن طريق الاقتراع غير المباشر، ويجدد نصفه كل ثلاثة (03) سنوات، وعده حالياً مئة وأربعة وأربعين (144) نائباً، و2/3 ينتخبون من بين ومن طرف المجالس المنتخبة، وثلث 1/3 يعيّنه رئيس الجمهورية.

ويُنتخب البرلمان من بين أعضائه رئيساً ومكتباً دائماً، ومجموعة لجان ويجتمع في دورة استثنائية ويتمتع البرلمانيون بالحسانة لتمكينهم من التعبير الحر.

- اختصاصات البرلمان ومهامه: ومن بين اختصاصات البرلمان ما يلي:

- تشريع القوانين وإثراها والمصادقة عليها؛
- مناقشة ودراسة برامج الحكومة والتصويت عليها؛
- مناقشة ميزانية الحكومة والمصادقة عليها؛
- استجواب الحكومة بمساءلة أعضائها حول قضايا الساعة؛
- مراقبة عمل الحكومة؛
- المبادرة باقتراح تعديل الدستور.

أهمية البرلمان: للبرلمان أهمية بالغة في الدولة الجزائرية، وتتجلى في ما يلي:

- الانتقال من الحكم المطلق إلى الحكم البرلماني؛
 - تجسيد دولة القانون؛
 - ممارسة السيادة الشعبية في التمثيل والرقابة؛
 - هو منبر للتعبير عن انشغالات وطموحات الشعب²⁰. وقد جاء في دستور الجزائر 1996 في "المادة 18": تكون جميع التصریحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية.
- وتعرب إذا كانت بلغة أجنبية.

المادة 23: ينشأ مجلس أعلى للغة العربية ويوضع تحت إشراف رئيس الجمهورية، ويقوم على الخصوص بما يأتي:

- متابعة تطبيق أحكام هذا القانون وكل القوانين الهدافة إلى تعليم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها.....

المادة 32: يعاقب بغرامة مالية من 1000 دج إلى 5000 دج كل من وقع على وثيقة محررة بغير اللغة العربية، أثناء ممارسة مهامه الرسمية أو ب المناسبتها مع مراعاة أحكام المادتين 2 و 3 المعدلتين والمتتمتين للمادتين 11 و 12 من هذا الأمر.

- تضاعف العقوبة في حالة العود.

الفقرة الثانية/ المادة 36: غير أنه يتم التدريس باللغة العربية بصفة شاملة ونهائية في كل مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا في أجل أقصاه 5 يوليول سنة 2000 مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه²¹. وإذا أتينا إلى شرح هذه المواد، فلنا إن القوانين التي تخص اللغة العربية موجود، ولكنها ناقصة من حيث الفعالية والتطبيق؛ بحيث أن المادة 18 التي تتصل على أن الندوات والمحاضر التلفزيونية تكون باللغة العربية ولكننا لا نجد ذلك مطابقاً في الواقع، وقس على ذلك مختلف الندوات والخطابات الرسمية واللافتات الإشهارية في مختلف المجالات. وأماماً في ما يخص المادة 23 من هذا القانون، والتي تتصل على إنشاء مجمع للغة العربية جزائري، وذلك بالفعل حاصل موجود، وهو يسهر على ترقية اللغة العربية. وأماماً في ما يخص المادة 32 من هذا القانون، فإنه غائب في التطبيق؛ بحيث أنه غير ساري المفعول، وخير دليل على ذلك أنه لا يوجد ولا عقاب أو غرامة مالية نافذة، ولا حتى موقوفة النّفاذ في حق محرري الوثائق الرسمية وما يلحقها من وثائق، وعلى ذلك نفس تأثير اللغة العربية في جميع الميادين وعدم الاهتمام بها كلغة رسمية في الدولة، نظراً لغياب القوانين الردعية في هذا المجال.

وتعرض بسبب ذلك "اللغة العربية الفصيحة إلى التهجين بصورة ملفتة للانتباه وبخاصة في العقددين الماضيين من القرن الماضي، وهي ملامح أو هنـت العربية الجميلة في بيانها وصفاء أسلوبها، حتى لا نكاد نسمع رونقها وجلالها في المحافـل

المختلفة إلا نادراً، بل إنّ وهنها بات يُلاحظ في قاعات المحاضرات ومن على المنابر الدينية والسياسية والقضائية، وفي القنوات الفضائية والإذاعية وغيرها ناهيك عن افتراس الكلمات والجمل العشوائي، دون ضوابط لسانية اجتماعية وهي علامة تعكس التلازم الضئيل بين الافتراض والاستقرار الصوتي والنحو²²؛ وتعني هذه العبارات أنّ اللغة العربية بسبب عدم وجود رادع أصبحت لا تُطبق كما يجب في مواطن التطبيق اللازم، والخلط الكبير في تركيب الجمل وإدخال الهجين والأجنبي والعجمي من الكلمات، في جملة واحدة وفي محفل رسمي.

معطيات الميثاق الوطني 1976: "إن الميثاق الوطني هو استمرار لعملية التّوضيح السياسي، ومن هنا فإن استقراء ما جاء في الميثاق من خطوط عريضة يمكن أن يلقي لنا الضوء ولا شك على أهداف التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ومما نص عليه الميثاق على سبيل المثال نجد:

- أ/ استعادة الثقافة الوطنية والتّعریب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية؛
- ب/ المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية؛
- ج/ توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم؛
- د/ جزأة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد؛

هـ/ توسيع وسائل التربية الجماهيرية ومحاربة الأمية في أقرب الأجال.

كما ينص البرنامج أيضا بخصوص الثقافة على أن دورها يتمثل في مرحلة أولى، في إعطاء اللغة العربية كرامتها وشجاعتها كلغة حضارة²³؛ ومعنى ذلك أن هذا الميثاق بدوره قد نص على تعزيز مكانة اللغة العربية في موطنها الأصلي قبل أي موطن آخر غير عربي، وذلك ما هو مرجو في الأمد البعيد ولم لا. "ولا تكتمل العناية بالفصحى وتثبيت وجودها في المجتمع، دون إصدار التشريعات

والأنظمة التي تحمي اللغة وتصونها من العبث أو مزاحمة اللغات الأجنبية لها وهو أسلوب متحضر تمارسه كثير من دول العالم المتقدم، وليس خافيا ما تقوم به فرنسا في هذا الصدد، بتطبيق قانون اللغة الفرنسية الصادر سنة 1975، وتضع بموجبه الغرامات على المخالفات اللغوية. ومن المفارقات أن جميع دساتير البلدان العربية تتضمن أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، لكنها لا تضع لهذه المادة من الأنظمة والعقوبات ما يكفل احترامها أو عدم مخالفتها، ولعل من المبهج أن نقرأ في وسائل الإعلام خبرا يقول: إن إمارة رأس الخيمة قد قررت وضع غرامة على الإعلانات التي تتضمن أخطاءً لغوية، فيكون لهذه الإمارة الصغيرة فضل التتبّه إلى خطورة العبث باللغة²⁴؛ ومعنى هذه العبارات أن اللغة العربية تستمدّ كيانها الثابت أول الأمر من التشريع الذي تتولاه السلطة التشريعية في الدولة، وحمايتها من الأخطار الجمة التي تهدّها يومياً، وفرنسا التي سلطت عقوبات رادعة، والتي لم تكتف بسن القوانين الملزمة فقط، قد تمكّنت من تعليم استعمال لغتها في كل مجالات القطر الفرنسي، وفي مختلف مجالات الحياة في الدولة الفرنسية، وذلك يدلّ على الصراوة والحدّر تجاه لغتها الرسمية، التي اكتشفت منذ وقت مبكر أنها رمز هويتها، وأساس وجودها وظهورها ذات سيادة في العالم.

دور البرلماني في الحفاظ على اللغة العربية:

- إنّ البرلماني هو ممثل صوت الشعب، وهو الذي يمثله في البرلمان بغرفتيه، كسلطة تشريعية، فمن واجبه إذاً أن يمثله أحسن تمثيل، ويجسد إرادته بما يوافق القانون والشرع؛

- من واجب البرلماني توحيد صفة مع صفة البرلمانيين العرب، وذلك ابتعاده الرقي باللغة العربية؛ لأنّ تعليم استعمالها في دولة عربية دون الأخرى، لا يكمل جوهر التّعرّيب، ولا يؤدي به إلى التطبيق الفعلي الصارم؛
- ضرورة العمل على تشريع الاتفاقيات والقرارات والقوانين الخاصة باللغة العربية، وتقعيلها في الميدان، ووضع لجان تسهر على ذلك، فيما أنّ اللغة العربية لغة حيّة وعالمية، وقد تحتلّ المرتبة الثالثة بعد الصينية والهندية في سنة 2050 من حيث عدد الناطقين بها، سيؤدي التشريع الجيد إلى تقديرها في القنوات التلفزيونية وفي مؤسسات التعليم العالي المختلفة؛
- إنّ اللغة العربية من أجمل اللغات في العالم من حيث رسماها وموسيقاها وقابليتها للاشتغال والتوليد، فكيف لا تكون في مستوى الحدث العلمي العالمي والتقني، ومن هنا وجب على البرلماني إيجاد تشريع ملائم ينصّ على تحسين تدريس هذه اللغة حتى تخرج من نفقها المظلم؛ لأنّ ذلك عامل أساس في نشر أيّة لغة؛
- يُحتمل باليوم العالمي للغة العربية في 18 ديسمبر من كلّ سنة، وهي إحدى اللغات المستخدمة في هيئة الأمم المتحدة للعمل بها، ونحن هنا في بلدها نعجز عن تأسيس تشريع فعال للنهوض بها؟
- من واجب البرلماني أن يناقش مشروع قانون التّعرّيب، والذي يجب أن يهدف في تصوّره وفي منهجه وفي وسائله إلى القضاء على آثار الاحتلال الفرنسي، الثقافي واللغوي، وإزالتها نهائياً على سائر المستويات: الدولة والجماعات المحلية، والأفراد، والذي يجعل اللغة العربية لغة التعامل اليومي الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي، والعلمي، وفرض سيادتها على كلّ مراافق الحياة في إطار قانون ملزم، يحدّد المسؤوليات ويضبط الجزاءات²⁵ وعليه، فإنّ البرلماني

يحمل مسؤولية كبيرة على عاته، وفي ذاته دور عليه العمل من أجل تحقيقه؛ لأنّه يحمل بيده سلطة تشريع وسن القوانين التي تحمي الدولة وشعبها، والتي تقودها نحو الأمام، فإن لم يكن لدينا برلماني وطني، صادق وأمين وجريء وذكي، فلن يتحقق شيء من كلّ هذا الذي نبتغيه للغة الضاد؛ وذلك ابتعاده تعليم استعمال المصطلحات العلمية التي تأتي بها الماجماع العربيّة اللغوية كلّها، وتطبيقاتها في الميدان، وعدم بقاءها مجرد حبر على ورق.

إنّ وضع الاستراتيجيات الملائمة في مكانها المناسب من شأنه منع أيّ تدخل أجنبى، وهذه الطريقة تجمىء مقدّسات الدولة من عدّة جوانب، منها "الإطار القانوني السياسي المرتبط بعمليات التخطيط اللغوي لصالح سيادة العربية، وتدخل القرار السياسي في تدبير الأمن اللغوي، وصياغة القوانين الملزمة لإشاعة العربية السلمية لغة للتعليم في كلّ مراحل الدراسة، وتخطيط متن اللغة عبر التدخل السياسي وقانونياً، لإحداث المؤسسات اللغوية، ودعمها مادياً وبشرياً، وحمايتها وتعيين وظائفها بمقتضى محيط الاستعمال: لغة رسمية، أو لغة وطنية، أو لغة الانفتاح، أو لغة العمل...، ثمّ العمل على حمايتها بواسطة التشريعات القانونية، والتدخل في المحيط اللساني لتصحيتها، وصياغة القوانين ترتبط بوصفها في الطريق العام والسيّر على تفعيل النصوص القانونية المصاغة حولها، وترجمتها على أرض الواقع²⁶؛ وذلك يدلّ على أنّ السياسة أيضاً كلمتها ودورها في تطبيق قانون التعرّيب، وتعليم استعمال اللغة العربية؛ فالسياسة في الجزائر السلطة الفاعلة والتأثير القويّ في تغيير المسار إذا أراد أصحابها ذلك، وفي يدهم جزء كبير من صنع القرار، وذلك يعني أنّ للسلطة التنفيذية التي تتولّ تنفيذ قرارات الحكومة ومختلف القوانين المسنّة، وكذلك السلطة القضائية التي تسهر على هي الأخرى حسن تطبيق هذه القوانين، والتي تعدّ مستقلّة عن السلطات الأخرى، وكلّ من هذه

الهيئات مجتمعة تشكّل قوام الدولة الجزائرية وسيادتها الثابتة. ولكن ذلك كله لا يكفي إن لم يتم التّجسيد الفعلي على أرض الواقع، وتطبيق القانون في ما يخصّ العبث بها في الاستعمال الرسمي وفي الخطاب التعليمي بخاصة.

خاتمة: ومن خلال ما سبق ذكره، نستنتج أنّ واقع اللغة العربية في قطاع العدالة واقع غير ثابت؛ بحيث أنه موجود على الورق، ومدون في الدّستور على شكل مواد قانونية، ولكنه غير مجسد في الواقع، ولا تطبق القوانين الخاصة باللغة العربية، وبخاصة في الالقات الإشهارية، أو في الإشهار التّلفزيوني، أو في الخطابات الرسمية، ولا في التعليم العالي في أغلب التخصصات العلمية، ونحن من أهمّ اللغة، والأمم الحية قوية بلغاتها.

إنّ اللغة العربية حسب الأولين: من البشير الإبراهيمي إلى هواري بومدين، لغة السيادة وأمجاد الشّهداء، والعيب ليس في اللغة، إنّما العيب فيما، وقد لعبت جمعية العلماء المسلمين في الجزائر وكذلك الزّوايا والمساجد الدّور الكبير في إعادة الاعتبار للّغة العربية، والتي تتميز بالقدرة الفائقة في الصرف والنحو والاشتقاق فكيف تكون اليوم عاجزة عن مواكبة تطورات العصر الراهن؟

ولقد توصلت من خلال هذا البحث القصير، إلى اقتراح بعض المقترنات لبحث قضيّة اللغة العربية وإيجاد بعض الحلول التقنية لمشكل تهميشها، ومن بين هذه الاقتراحات ما يلي:

- 1- إعطاء معامل 8 للّغة العربية في المواد الدراسية في مختلف مراحل التعليم في الجزائر اقتداء بالدول الأوروبيّة.
- 2- تعريب الجامعة بشكل كامل. الرسميات بالعربية.
- 3- تشريع قوانين وتطبيقاتها لردع كل من يستعمل اللغة الأجنبية كلغة أولى في المدارس والمؤسسات الرسمية بدلاً من العربية.

- تحبيب وتفعيل قرار التّعرّيب.
- تحسين أداء المنظومة التّربوية.
- لا يمنع التّسلّح بالإنجليزية لكن، التّأليف يكون بالعربية ولا بأس إن كانت التّرجمة.
- إعطاء جائزة للتحفيز.
- استعمال اللّغة العربيّة في الخطابات الرسمية.
- إيجاد تطهير منظم للّغة العربيّة من الدخول. و"إن" البحث في اللّغة هو بحث في الإنسان نفسه وللبحث في الإنسان وخاصيّاته الإنسانية طريق علمي يضمن الآمال والأهداف المرجوة من وراء ذلك، وهو تكوين المجتمعات ذات السمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اللّغة²⁷؛ ومعنى هذه العبارات أنّ الاهتمام باللغة واجب ومفروض على أهلها، ولا يجب توقيع الاهتمام بها من طرف الغير، فهي أصل من أصول الوجود والثبات لدى المجتمعات، وبها تظهر شخصيتها واختلافاتها عن المجتمعات الإنسانية الأخرى.

الهوامش:

-
- جون أولسون، علم اللغة القضائي - مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحبانى، د. ط. الرياض: 1429 هـ، النشر العلمي والمطبع، ص 1
 - آلان سوببيو، الإنسان القانوني - بحث في وظيفة القانون الأنثروبولوجية، تر: عادل بن نصر، ط 1. بيروت: 2012، المنظمة العربية للترجمة، ص 275.
 - المرجع نفسه، ص 276.
 - المرجع السابق، ص 287.
 - المرجع نفسه، ص 304.

- 6 السعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، ط 5. الجزائر: 2002، ديوان المطبوعات الجامعية، ج 1، ص 157.
- 7 المرجع نفسه، ص 158.
- 8 المرجع نفسه، ص 188.
- 9 المرجع نفسه، ص 167.
- 10 السعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، النظرية العامة للدولة والدستور، ص 170.
- 11 المرجع نفسه، أخذت المعلومة من دبياجة الكتاب وهي غير مرقمة.
- 12 صالح بلعيد، النخبة والمشاريع الوطنية، د ط. الجزائر: 2014، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر في الجزائر، ص 151.
- 13 المرجع نفسه، ص 151-152.
- 14 المرجع نفسه، ص 152.
- 15 المرجع نفسه، ص 11-12.
- 16 المرجع نفسه، ص 238-239.
- 17 صالح بلعيد، التخطيط اللغوي الضرورة المعاصرة، المجلس الأعلى للغة العربية، أعمال ملتقى حول: أهمية التخطيط اللغوي -اللغات ووظائفها، منشورات المجلس: 2012، جرت الفعاليات في: 12/13/2011 بالجزائر، ص 238-239..
- 18 مصطفى بنى ذياب وعمر المؤمني ومعاد الحياري "حركة التعريب والتأليف والنشر العلمي باللغة العربية" مجلة اللسان العربي، الرباط: 2011، العدد 67، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط. ص 138.
- 19 المرجع نفسه، ص 139.
- 20 عن موقع أنترنيت. http://ar_ar.facebook.com. بتاريخ 2014/04/22.
- 21 دستور 1996، الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد 81: الأمر رقم 96-30 مؤرخ في 10 شعبان عام 1417 الموافق 21 ديسمبر سنة 1996 يعدل ويتمم القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعليم استعمال اللغة العربية. ص 5-6.

- 22- أحمد عزوز "اللغة العربية بين رقي القرآنين والتعبير اليقين وآفة التهجين" اللغة العربية بين التهجين والتهذيب الأسباب والعلاج" المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، دار الخلونية للطباعة والنشر والتوزيع 2010، ص 209.
- 23- ينظر: مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 62-80 - مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو.
- 24- أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، ط 2. الرياض: 2006، مكتبة العبيكان، ص 189-190.
- 25- رسالة مفتوحة إلى نواب المجلس الشعبي الوطني حول مناقشتهم لمشروع قانون تعليم استعمال اللغة العربية، الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية - 15 سنة من النضال في خدمة اللغة العربية، ص 47.
- 26- نقلًا عن د. عنايم، ص 52، هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العولمة، عالم الكتب الحديث، الأردن: 2010، ط 1. ص 34.
- 27- عز الدين صحراوي "اللغة العربية في الجزائر: التاريخ والهوية" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف: 2009، العدد 5. ص 4.

دور البرلماني في الحفاظ على اللغة العربية:

- إنّ البرلماني هو ممثل صوت الشعب، وهو الذي يمثّل في البرلمان بغرفتيه، كسلطة تشريعية، فمن واجبه إذاً أن يمثّل أحسن تمثيل، ويجسد إرادته بما يوافق القانون والشرع؛
- من واجب البرلماني توحيد صفة مع صفت البرلمانيين العرب، وذلك ابتعاد الرقي باللغة العربية؛ لأنّ تعليم استعمالها في دولة عربية دون الأخرى، لا يكمل جوهر التعرّيف، ولا يؤدي به إلى التطبيق الفعلي الصارم؛
- ضرورة العمل على تشريع الاتفاقيات والقرارات والقوانين الخاصة باللغة العربية وتفعيلها في الميدان، ووضع لجان تسهر على ذلك، فيما أنّ اللغة العربية لغة حية وعالمية، وقد تحمل المرتبة الثالثة بعد الصينية والهندية في سنة 2050 من حيث عدد الناطقين بها، سيؤدي التشريع الجيد إلى تفعيلها في القنوات التلفزيونية، وفي مؤسسات التعليم العالي المختلفة؛
- إنّ اللغة العربية من أجمل اللغات في العالم من حيث رسماها وموسيقاها وقابليتها للاشتقاق والتوليد، فكيف لا تكون في مستوى الحدث العلمي العالمي والنفسي، ومن هنا وجب على

البرلماني إيجاد تشريع ملائم ينص على تحسين تدريس هذه اللغة حتى تخرج من نفقها المظلم؛ لأن ذلك عامل أساس في نشر أية لغة؛

- يُحتفل بيوم العالمي للغة العربية في 18 ديسمبر من كل سنة، وهي إحدى اللغات المستخدمة في هيئة الأمم المتحدة للعمل بها، ونحن هنا في بلدها نعجز عن تأسيس تشريع فعال للنهوض بها؟

- من واجب البرلماني أن يناقش مشروع قانون التعريب، والذي "يجب أن يهدف في تصوّره وفي منهجه وفي وسائله إلى القضاء على آثار الاحتلال الفرنسي، التقافي واللغوي، وإزالتها نهائياً على سائر المستويات: الدولة، والجماعات المحلية، والأفراد، والذي يجعل اللغة العربية لغة التعامل اليومي، الاجتماعي والاقتصادي، والثقافي، والعلمي، وفرض سيادتها على كل مرافق الحياة في إطار قانون ملزم، يحدد المسؤوليات ويضبط الجزاءات" [رسالة مفتوحة إلى نواب المجلس الشعبي الوطني حول مناقشتهم لمشروع تعليم استعمال اللغة العربية، الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية - 15 سنة من النضال في خدمة اللغة العربية، ص 47]

وعليه، فإنّ البرلماني يحمل مسؤولية كبيرة على عاته، وفي ذمته دور عليه العمل من أجل تحققه؛ لأنّه يحمل بيده سلطة تشريع وسن القوانين التي تحمي الدولة وشعبها، والتي تقودها نحو الأمام، فإن لم يكن لدينا برلماني وطني، صادق وأمين وجرئ وذكي، فلن يتحقق شيء من كل هذا الذي نبتغيه للغة الضاد؛ وذلك ابتعاد تعليم استعمال المصطلحات العلمية التي تأتي بها الماجتمع العربية اللغوية كلها، وتطبيقها في الميدان، وعدم بقائها مجرد حبر على ورق.

"إن الإطار القانوني السياسي المرتبط بعمليات التخطيط اللغوية لصالح سيادة العربية، وتدخل القرار السياسي في تدبير الأم安 اللغوي، وصياغة القوانين الملزمة لإشاعة العربية السلمية لغة للتعليم في كل مراحل الدراسة، وتحطيم متن اللغة عبر التدخل سياسيا وقانونيا، لإحداث المؤسسات اللغوية، ودعمها ماديا وبشريا، وحمايتها وتعيين وظائفها بمقتضى محيط الاستعمال: لغة رسمية، أو لغة وطنية، أو لغة الانفتاح، أو لغة العمل...، ثم العمل على حمايتها بواسطة التشريعات القانونية، والتدخل في المحيط اللسانى لتحقیتها، وصياغة القوانين ترتبط بوصفها في الطريق العام، والسهر على تعزيز النصوص القانونية المصاغة حولها، وترجمتها على أرض الواقع" [نقل عن د. عزيز، ص 52، هادي نهر، اللغة العربية وتحديات العولمة، عالم الكتب الحديث، الأردن: 2010، ط 1. ص 34]

تخطيط السياسة اللغوية في الوسط التعليمي الجامعي

أ. رادية حبار

جامعة مولود معمرى، تizi وزو.

مقدمة: إنّ ما يميّز الواقع اللّغوي في الجزائر هو وجود لغات عديدة في الاستعمال، أو ما يسمّى بالّتعدد اللّغوي، ولذا يجب التّركيز على سياسة لغوية واضحة المعالم، تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية، وإعطاء كلّ لغة مكانتها؛ وذلك بخطيط لغوي ينظر في اللّغات بحسب المقام الهوياتي والحضاري والعلمي للغات المستعملة، ومن التخطيط اللغوي يأتي التخطيط التربوي، لأنّه ميدان هام وهو صانع الأجيال، وأنّ النظام التعليمي من الأسس التي تبني عليه ثقافة المجتمع، ثم إنّ الأمم الحية والناجحة اهتمت بلغاتها واستثمرت بقوّة في التربية والتعليم، ويجب أن ندرك أنّ التنمية في المجتمع تبدأ من الاهتمام باللغة الأم للخروج من التخلف ودخول مجتمع المعرفة. وبما أنّ كلّ تخطيط لغوي ينطلق من الواقع اللّغوي ويعتمد البحوث العلمية الموضوعية التي ترصد هذه الواقع، ارتأينا وصف الممارسات اللّغوية الفعلية لطلبة الماجستير، تخصص علوم اللغة، دفعة 2011-2012. وذلك في حضور الأستاذ داخل قاعة الدرس وطبعا دون علم منهم؛ لتكون الممارسات عفوية لا مصطنعة. ولأجل إعطاء الصورة الحقيقية للممارسات اللّغوية في الوسط التعليمي الجامعي.

وقبل هذا لا يأس أن نقدم مفاهيم المصطلحات ذات العلاقة بالموضوع.

- **السياسة اللغوية**: هي مجموعة القرارات التي تصدرها الدولة أو السلطة و "تعني سن القوانين التشريعية التي تخطط لتهيئة لغوية ويكون ذلك واضحا بنصوص قانونية تحدد اللغة موقع استخدامها¹" يعني أن السياسة اللغوية هي التي تحدد اللغة مكانتها، وموقع استخدامها.

التخطيط اللغوي: يعرف فيشمان (Fishman) التخطيط اللغوي بأنه "تطبيق سياسة لغوية"² يعني تطبيق القوانين التي تنسّها الدولة، والتخطيط اللغوي في علاقة تلازمية مع السياسة اللغوية، إذ يتأثر أحدهما بالآخر ويؤثر فيه. كما أنه نشاط رسمي "تضطلع به الدولة وتتّج عنه خطة تتّصب على ترتيب المشهد اللغوي في البلاد"³ ونفهم من ذلك أن تدبير أمر اللغات يُطلب منه التخطيط والتدبير على قاعدة الإقناع لتكسير الحدود بين اللغات، ثم إِنْزَال كلّ لغة مقامها. لكن لا يكون ذلك بنوع من الإجبارية، فـ"التخطيط اللغوي يوحي إلى نوع من الفرض، يأتي من سلطة عليا، ومثل هذا الإيحاء قد يعيق عمليات إصلاح اللغة التي لا تتم على الوجه المقبول في رأيهم إلا بمشاركة كل فئات المجتمع"⁴. ولكن التخطيط اللغوي يكون بإشراف كل فئات المجتمع؛ لتطبيق قرارات الدولة، بترغيبهم وتشجيعهم على تنفيذها، وهو ما يطلق عليه **باتهئنة اللغة**. فهي أيضا تطبيق للسياسة اللغوية التي سنتها الدولة، والتي يكون الهدف منها "المحافظة على هوية المجتمع وعلى تراثه الثقافي وعلى انسجام أفراده وفئاته، وكذلك دفعه إلى التنمية والتقدم."⁵ ويكون ذلك بإِنْزَال كل لغة مقامها، بتدبير سيادة اللغة الرسمية في المقام العالي، ثم اللغة الوطنية في المقام الثاني، وأخيراً اللغات الأجنبية، لأجل الحفاظ على انسجام وتقديم أفراد المجتمع.

وهذه مفاهيم المصطلحات المتعلقة بالمارسات اللغوية:

- **اللغة العربية الفصحي**: إنّ العربية الفصيحة أو الفصحي هي « لغة القرآن الكريم والتراث العربي جملة والتي تستخدم اليوم في المعاملات الرسمية، وفي تدوين الشعر والنثر والإنتاج الفكري»⁽⁶⁾. بمعنى أنّها لغة المواقف الرسمية، ولغة الكتابة والأدب.

- **اللهجة** (*Dialect*) أو **العامية**: وهي التي تستخدم في الشؤون العادية والتي يجري بها الحديث اليومي، وهي «عبارة عن مجموعة من الصفات اللغوية تنتهي إلى بيئه خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة»⁽⁷⁾. أو هي «نط الاستخدام اللغوي داخل اللغة الواحدة، يتميز عن غيره من الأنماط داخل نفس اللغة بجملة من الخصائص اللغوية الخاصة، ويشترك معها في جملة من الخصائص العامة»⁽⁸⁾ كما تدعى أيضاً اللهجة بلغة المنشأ*. ويتحذ مصطلح العامية أسماء عده عند بعض اللغويين المحدثين. وعلى الرغم من تعدد المصطلحات التي تطلق على لغة الحديث والتعامل اليومي نجد « وإننا نفضل استعمال كلمة (الدارجة) على (العامية) لما تتضمنه الكلمة الأخيرة من دلالة طبقية وصفات تحقيقية استهجانية، لا تليق بالبحث العلمي المجرد»⁽⁹⁾. أما عن المعايير التي تحدد إن كانت هذه اللغة لهجة أو فصحي فيرجع بالدرجة الأولى إلى موقف أفراد الجماعة اللغوية من هذه اللغة أو تلك، وكيفية استخدامها وتوظيفها في مجالات مختلفة.

- **الثانية اللغوية** (*La diglossie*): وتعني بالثانية اللغوية في الوطن العربي، أن يتكلم الناس في البلد لغتين الأولى العربية، التي تستخدم في المجالات الرسمية كالتعليم والإعلام والبرلمان وكتابة القوانين، والثانية لغة محلية (غير عربية) تستخدمها مجموعة من المواطنين للتواصل فيما بينها، بينما تستخدم اللغة

السائدة للتواصل مع الآخرين.¹⁰ كما تعني الثنائية اللغوية التناوب بين اللغة الفصيحة والعامية؛ أي بين مستويين لغوين أثناء الحديث.

- **الازدواجية اللغوية:** يرى بلومفید (Blomfield) أن الازدواجية تعني حيارة الكفاءة الفظية، كالمتكلم بلغته الأصلية في كل من اللغتين، أما مارتنى (Martinet) يرى أن مزدوج اللغة هو الشخص الذي يمارس لغتين وطنيتين بنفس الكفاءة وهناك من يرى أن الازدواجية اللغوية تعني امتلاك وسيلة مضعة ضرورية أو اختيارية للاتصال الفعال بين عاملين مختلفين، أو أكثر بواسطة نظمتين لغوين؛ هذا يعني بأن الدخول في لغة أخرى يعني الدخول في عالم جديد والاندماج مع طائفة أخرى ورؤى الحقائق بشكل جديد. ولا يتعلق الأمر بترجمة ما يقال في اللغة الأولى إلى اللغة الجديدة واستخدام مفردات وأصوات أخرى.¹¹ يعني أن الشكل المثالي للازدواجية يتمثل في إمكانية استعمال لغتين في الكلام بنفس المستوى في كل من الوضعيات الحياتية.

- **الهجين اللغوي:** ويدعى أيضا الخلط اللغوي، وهو عبارة عن خليط من اللغات الأجنبية ومن الدواوين (العاميات) لا تفهم خارج محيطها،... والتهجين هو اغتراب ثقافي يؤثر سلبا على توافق الفرد مع محيطه، وثقافته، ولغته، ويضع الفرد في محيطين متناقضين.¹² وذلك بأن يُخلط أثناء الحديث مثلاً بين اللغة العربية الفصيحة والعامية واللغة الأجنبية؛ وطبعاً هذه الأخيرة تحمل شحنة ثقافية وعقلية غير العقلية العربية الإسلامية.

- **الممارسة اللغوية:** إن الممارسة اللغوية هي تفاعل اجتماعي لغوي؛ أي استعمال لأنظمة لغوية من خلال الإشارات والعلامات والنظام، وعلى أسلوب مؤسس على الاختيار الذي يقوم به ممارس اللغة، ومجاله الكلام *Parole* وليس

النظام اللغوي *Langue*. وإنَّ مستخدم اللغة عندما يمارس النشاط اللغوي إنما يصدر عن هذا النظام؛ فيوظفه بطريقته الخاصة لأداء وظائف مختلفة، وذلك ما يؤدي إلى الأسلوب الخاص ومن خلالها يتميز خطاب ما، أو خطاب شخص استناداً إلى تلك الممارسات، أي الاستعمالات. وكل ممارسة قابلة للدرس والتحليل والوصف، ومن خلالها تتحدد هوية النص وصاحب النص، وأسلوب الممارس رغم أنَّ ممارس اللغة يلجأ إلى المكhanات في النظام اللغوي الذي يحكم أية ممارسة لغوية في تلك اللغة. وأحياناً نجد الممارس يصدر عن خروج عرقي بعلة رآها وهذا الخروج يدخل في باب الانزياح/ العدول/ ما لم ينص عليه إجماع النحاة وتعامل ممارساته معاملة الشاذ، بل يمكن أن نسمى هذا بالخدش اللغوي، والذي يصنفه بعض النحاة في الجواز، أو الفصيح الذي هو غير الأفصح، وهو دونه درجة¹³. إذن تعني الممارسة اللغوية ذلك العرف اللغوي الذي يتم به التوأصل بين فئات المجتمع؛ حيث يعتمد كل مجتمع آليات ذهنية، تكون وسيطاً للتقاء بين الناس.

وسنقوم بوصف عينة الدراسة أولاً.

تحديد العينة:

- الطالب 1 + الطالب 2: من منطقة المسيلة.
 - الطالب 3: من ولاية الوادي.
 - الطالب 4: من ولاية سطيف.
- أحاديو اللغة.

- الطالب 5 + الطالب 6: من ولاية بجاية
 - الطالب 7+8+9+10: من تizi وزو
- متعددو اللغات.

وقد اخترنا نماذج من الممارسات اللغوية التي تم تسجيلاها لكل طالب، مرفقة بالكتابة الصوتية، وكذا ترجمتها إلى اللغة العربية الفصيحة:

المجموعة 1 : أحادي اللغة:

مارسات الطالب 1+2 :

- واش راكِي يا النجاعيَّة؟ **waʃ raki ja nnedjaʃʃiʃ?**

وترجمتها: كيف حالك أيتها الجميلة؟

- كُمْلَتِ البحوث تُنْتَاعَكِ؟ **kemmelti lbuħuθ ntaʃek?**

وترجمتها هل أنهيت بحوثك؟

- واش فيها كي نديرو الامتحانات نهار الحَدْ؟ **waʃ fiha ki ndiru**

limtiħanāt nhar lħed

وترجمتها: ما المشكل إن كُنا سنُجري الامتحانات نهار الأحد؟

مارسات الطالب 3 :

- وقتاش نُقْدِمُ العروض؟ **waqtaʃ nqedmu lʃuruð?**

وترجمتها: متى سنقدم العروض؟

مارسات الطالب 4 :

- نهار التلثا يُسُوِّتوني العيashi. **Nehar tlaθa jessutuni lxejashi.**

وترجمتها: يوم الثلاثاء سيناقش العيashi.

- نروحو لِبِلِيُوتاك تاع Alger نشرو لكتابات. **Nruħu lbiblijutek ta?**

?aldji neʃru lektabat

وترجمتها: سنذهب إلى مكتبة الجزائر لشراء الكتب.

المجموعة 2: متعددو اللغة.

مارسات الطالب 6+5:

- علّالك الأبحاث نتاعي كارثة surtout نتاع العمل الجماعي.

؟Labalek l?abħâθ nta?i kâriθa surtu nta?i l?amal Idjamâ?i

وترجمتها: أتعلمين، أبحاثي كارثة وبخاصة العمل الجماعي؟

- تسيبيغ آذاعراغ ذگħam ذن إسكونسونتريرغ.

ħeguxxam õinna it kunġutriż

وترجمتها: أحب الدراسة في البيت فهناك أركز.

Fkijid lakli - **la clé** نلاشومبر آثارواشت.

nlaʃâbr ʔaθahawaθ

- وترجمتها: أعطيني مفتاح الغرفة يا عزيزتي.

مارسات الطالب 7+8+9+10:

- أستاذ، الحصة اللي فاتت كلفتا باش تلخصو la thèse.

Ilifatât kelfetna ba? nlexsu la t?eż?a

وترجمتها: الحصة الماضية كلفتا بتلخيص المذكرة.

- آذروحاغ آر labo آذواليف ما ثلاً يمينة sinon آذروحاغ آر la cité.

؟aðruħeż ʔar llb? C' ʔaðwaliż ma θella jamina sin? aðruħeż

ʔar la sit?.

وترجمتها: سأذهب إلى المخبر لأرى يمينة إن كانت موجودة، وإلا سأذهب إلى الحي الجامعي.

- les photocopies كملت الخدمة تاعي، غدو نعطيكـom C'est bon

- وترجمتها: لقد أنهيت عملي غدا سأقدم لكم النسخ.

- **?ttekið ðilmultaqa** آتسيكّيضْ ذْ لُمْلُقى نُسْطِيفْ؟ Est- ce que

esak nastif ?

- وترجمتها: هل ستشاركوني في ملتقى سطيف؟

- تحليل الممارسات اللغوية للطلبة من خلال النماذج المختارة: من خلال

بعض النماذج من الممارسات اللغوية التي قمنا باختيارها، توصلنا إلى أنّ:

- المجموعة الأولى: نجد عندها طغيان العامية في ممارساتهم اللغوية، مع اشتراك بين الفصحي والعامية. وقاموا بضم الكلمات الداخلية، ونشير إلى أنه من احتكاكنا بهم، أن ممارساتهم اللغوية تغلب فيها العامية، حتى في مواقف الانقباض؛ أي في مناقشاتهم أثناء المحاضرات، كما نلاحظ سرعة الانتقال من ملفوظ إلى آخر، وبخاصة الطالبان 1 و2، إلى حد عدم القدرة على متابعتهم أثناء الحديث؛ ومن ثم عدم فهم مضمون كلامهم، فهي ممارسات لغوية عفوية تعود إلى طبيعة مناطقهم، ووسطهم الاجتماعي وكذا التعليمي.

- المجموعة الثانية تخلط بين اللغة العربية (فصيحة وعامية) واللغة الفرنسية والقبائلية، وذلك بنسب متقاربة، كما لاحظنا في الجدول أعلاه، فيتشكل أحياناً ازدواجية لغوية إما بين عربية وفرنسية أو بين فرنسية وقبائلية، أو هجين لغويًا عربية (فصيحة أو عامية) ولغة فرنسية وقبائلية.

- أسباب هذه الوضعية: إنّ هذه الممارسات اللّغوية لدى الطلبة، والتي نجد فيها الخلط والهجين اللّغوين، مردّه التقليد أو المباهاة بين الأصدقاء والزملاء في البداية، ثم تصبح عادة لغوية، يصعب التغلب عليها، وهي ظاهرة تعرفها اللّغات التي تكون مكانتها ضعيفة، مقارنة باللغات الأخرى التي تنتج المعرفة والفنون بمختلف أنواعها، كما أنّ الطلبة يعتقدون أنّ اللغة العربية هي فقط لغة الإسلام والهوية في حين أنّ اللغة الفرنسية ليست فقط لغة الاستعمار والاقتصاد، بل هي أيضاً لغة التطور والتحضر ولذلك نجد في ممارساتهم اللغوية هذا الخلط اللّغوي؛ لأنّه في اعتقادهم هو لغة الرقي الحضاري. ثم إنّ أي استعمال للفصيح في المعاملات اليومية، يتعرض للاستغراب، إن لم نقل السخرية. ولكن الخطر في هذه الاستعمالات هو في ظهورها في المكتوب، والتي تؤثر في لغة الإنتاج الفكري والأدبي، وكذا في لغة الناشئة. وفي وظيفتهم التعليمية.

صحيح أنّ اللغة الفصيحة التي نرمز إليها بلغة سيبويه، لم تكن في يوم من الأيام لغة تفاهم وتعامل يومي، اللّهم في فترة قصيرة، وفي رقعة جغرافية محدودة بالجزيرة العربية، والواقع المعاصر يقرّ بحقيقة وهي أنّ العاميات تفرض نفسها علينا التعامل معها، لا التمسك بحرفيّة اللغة العربية إلى حد التتعصب ورفض الاتجاه نحو مواكبة التطور، فهذا سيدفع الناس إلى التخلّي عن الفصيحة، بل معاداتها؛ لأنّ الفرد يميل بطبيعة الحال إلى الاقتصاد اللّغوي، كما أنّ هدفه هو تبليغ رسالته لا غير. ولا يمكننا فرض العربية الفصيحة كلغة المعاملات اليومية، مثّلما جاء في القول "إِنَّمَا يُرِيدُونَا أَنْ نُرْقِصَ بِالشِّعْرِ الْفَصِيحِ الْمَقْفِى...". بمعنى أنه تبقى اللغة الفصيحة دوماً هي لغة الأدب والموافق الرسمية، في حين أنّ العامية هي لغة المعاملات اليومية والفنون والأشعار.

خاتمة: نخلص إلى أن الممارسات اللغوية لدى طلبة الماجستير، فيها الثانية اللغوية، والازدواجية اللغوية، وكذا الهجين اللغوي، رغم أنهم بلغوا هذه المرحلة من الدراسة، وأنهم يدرسون في معهد اللغة العربية وآدابها، وهذا الواقع اللغوي التي قمنا برصدها في الوسط التعليمي الجامعي مردّها إلى:

- لغات المدرسة وكذا وسائل الإعلام ومؤثرات العولمة، والآليات والأجهزة المعاصرة.

- عوامل اجتماعية أو عقد نفسية، مثل الاعتقاد أن اللغة العربية لا تسد حاجاتهم التبليغية، أو ليست لغة علوم. وأن الخليط اللغوي هو الأسلوب اللغوي الرаци.

- تدني مستوى بعض الطلبة في اللغة العربية رغم أنهم بلغوا هذه المرحلة من الدراسة؛

- اختلاطهم بطلبة التخصصات العلمية؛ الذين يدرسون باللغات الأجنبية.

وللحذر من هذا الهجين اللغوي عند هؤلاء الطلبة، وجب حرص الأستاذة على تصويب الأخطاء التي تصدر من الطلبة في ممارساتهم الشفوية؛ لأنها تؤثر سلبا على ممارساتهم الكتابية، وبالتالي على وظيفتهم التعليمية. والمطلوب من ذوي السلطة النظر في هذا الواقع اللغوي في الوسط التعليمي الجامعي لتتسنّ قرارات بشأن تحسين الأوضاع. وإن الموكول لهم تدبّير أمر اللغات يُطلب منهم التخطيط والتدبّير على قاعدة الإقناع، والمشاركة الجماعية والمبادرة لتكسير الحدود بين اللغات: اللغات الوطنية متخلفة واللغات الأجنبية متقدمة. فنحن نريد تخطيطاً لغويياً يُنزل العربية منزلتها العليا، فلا بدّ أن يتجددّ محتواها وتطور أدوات البحث فيها وأدوات تعليمها، ويتجدد مدرّسوها.

المطلوب من الحكم... أي أصحاب القرار إبداء صدق النوايا في العمل على تحسين وضع اللغة العربية؛ فاعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر يحتم على السلطات الرسمية، أن تتخذ قرارا سياسيا حازما يفصل في المسألة اللغوية نهائيا يتجلّى من خلالها مستقبل اللغة العربية في الجزائر.

وهذه مجموعة مقتراحات:

- ضرورة وضع تخطيط لغوي شامل لا جزئي، وينبغي أن يشرف عليه علماء مختصون يعملون بروح الإخلاص؛
- حماية ثقافتنا من تيار العولمة وبالأخص لغتنا العربية لأنها عنوان وجودنا؛
- دعوة السلطات إلى سن قرار سياسي لجعل اللغة العربية تلتحق بركب الحضارة ووضع قوانين ردعية لإصلاح الوضع.
- الرفع من سوية اللغة العربية؛ بالاهتمام بترقيتها علميا، وردم الفجوة المعلوماتية.
- إعطاء اللغة العربية المكانة التي تليق بها، وذلك بتخطيط لغوي متدرج ووضع سياسة لغوية وطنية وقومية بما يولي اللغة العربية الصدارة؛ فهي اللغة الرسمية وتحتل المقام العالي، ثم اللغة الوطنية في المقام الثاني، وأخيرا اللغات الأجنبية بحسب ما تحمله كل لغة من حمولة علمية.

الهوامش:

-
- 1- صالح بلعيد، ... يزع بالحاكم ما لا يزع بالعالم، د ط.الجزائر: 2010، دار هومة، ص 20.
 - 2- لويس جان كالفي، السياسة اللغوية، تر: محمد يحيان، ط 1.الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف، ص 10.
 - 3- علي القاسمي، الفصحي وعاميّاتها، لغة التخاطب بين التقريب والتهذيب، ط 1.الجزائر: 2006، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ص 36.

- 4 - الطاهر ميلة" التهيئة اللغوية: مفاهيم واتجاهات" أهمية التخطيط اللغوي، الجزائر: 2012
- المجلس الأعلى للغة العربية، ص63.
- 5 - المرجع نفسه ، ص60.
- 6 إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ط 1. بيروت:1985، دار العلم للملايين ص 144.
- 7 - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، دط. القاهرة: 2003م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص15.
- 8 - محمد داود، العربية وعلم اللغة، دط. القاهرة: 2001م، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص 64.
- ♣ تميز الأستاذة خولة طالب الإبراهيمي بين مفهوم مصطلح لغة المنشأ الذي لا يعني لغة الأم؛
لغة الأم يمكن أن تكون الإيطالية مثلا، في حين أن لغة المنشأ، أي المحيط الذي ينشأ فيه الطفل أو المتعلم، يمكن أن تكون لغة أخرى غير اللغة الإيطالية. يُنظر حصة عبارات، القناة الجزائرية الأولى، بتاريخ: 5-10-2012.
- 9 - إميل يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، ص 144 - 145.
- 10 - انظر محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين، ط1. الرياض 1988، جامعة الملك سعود ص 18-17.
- 11 - الازدواجية اللغوية والازدواجية الثقافية، www/taouinet. Maktoobblog. Com تاريخ الإنزال: 10-12-2010
- 12 - صالح بلعيد، الأمازيغية أكثر اللغات عرضة للتهجين اللغوي، حاورته: دليلة جانبي، يوم 13 مارس 2010 www.djazairnews.info.
- 13 - صالح بلعيد، "بحث في مصطلح الممارسات اللغوية في الجزائر" مجلة الممارسات اللغوية الجزائر: 2010، مخبر الممارسات اللغوية بجامعة مولود معمري بتizi وزو، العدد التجريبي ص 19.

دور السياسة اللغوية في هندسة

مستقبل الأمة الجزائرية

نادية معاتقي

جامعة مولود معمرى، تizi وزو

مقدمة: تُعدّ اللغة مكوناً من مكونات الأساسية للهوية الوطنية - الشخصية الجزائرية بكلّ مكوناتها الإسلامية والمغاربية والعربيّة بأبعادها التاريخية السياسيّة - التي يعتز بها الفرد، فهي الخصوصية والذاتية وهي ثقافته - أي الفرد - ولغته وعقيدته، وحضارته، وتاريخه، بل وكلّ ما يميّزه عن غيره من الناس ويُحيل مفهوم الهوية الوطنية على مجموع السمات والخصائص المشتركة التي تميّز كلّ أمة أو كلّ مجتمع أو كلّ وطن عن غيره، يعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة، وانطلاقاً من هذه السمات والخصائص يُفرض على السلطات الرسمية في الجزائر - فرض عين - القيام بواجباتها للمحافظة عليها، فالدولة ومسؤوليتها ومنتنيها من نواب الأمة يجب أن يكونوا بالمبأ العام قدوة لسائر المواطنين بما أوتمنوا عليه من مقدرات الدولة وأموالها والدفاع عنها، والدفاع عن حقوق المواطن كممثليه له مع انتخابه لهم بما يعني توكيدهم وتوكلهم في الدفاع عن حقوقه، ومن بين أهمّ هذه الحقوق؛ الحقوق اللغوية، وبناء الوطن وفق الصالح العام والمنفعة العامة لمستقبل أفضل؛ فلابد على الدولة ومسؤوليتها أن يجدوا كلّ وسائلهم للمحافظة على لغتهم، وبالتالي المحافظة على وجودهم، واستمرارياً تهم لأنّ ما ذلت لغة شعبٍ إلاّ ذلّ، ولا انحطّت إلاّ وأصبح أمرّهم من بعدها لأمرها تبع، وحكم على ماضيهما بالقتل محواً ونسيناها، وعلى مستقبلهم في ذهابٍ وإدبارٍ.

فالجزائريون ملزمون أكثر من أيّ وقت مضى من أن يولوا وجوههم شطر لغتهم لا بالشعارات المغربية ولا بالادعاءات البراقة التي لا تسمن اللغة العربية ولا تغنى أهلها من جوع؛ بل بالعمل الجاد المثمر؛ لإثبات قدرتها - أي اللغة - الدائمة على تلبية متطلبات الحياة نظرياً وعملياً فلا يؤثرون عليها لغة غيرها في أحديthem ومراسلاتهم، ومكتباتهم و في تعليمهم وتعلمهم وما أصدق مقوله خالد صفوان: (ما الإنسان لو لا اللسان إلا صورة ممثّلة، أو بهيمة مرسلة أو ضالة مهملة) لأنّه ليس ثمة أمّة راقية متحضرة متقدمة في جميع مجالات الحياة؛ العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالاخص السياسية - داخلياً وخارجياً - تسمح بإهمال لغتها ونحن المسلمين أولى من غيرنا أن نحفظ للغتنا ولغة آبائنا قدرها بين اللغات؛ لأنّها وحدها وسليتنا كما كانت وسيلة أجدادنا الأمينة إلى النهوض والتقدّم وهذا ما يؤكدده التاريخ طيلة العصور الماضية، وتزيد عن ذلك كلّ أنها - أي اللغة - عنوان السيادة ومرأة كلّ سياسة.

و سنحاول من خلال هذه المقالة تشخيص الواقع اللغوي للمجتمع الجزائري ووصفه من خلال التطرق لمجموعة من المفاهيم، كالتنوع اللغوي، والازدواجية اللغوية، والسياسة اللغوية والأمن اللغوي إضافة إلى عنصر يبدو مهمّا في هذا الطرح، وهو السياسة اللغوية ودورها في المحافظة على وحدة الأمة الجزائرية وعلاقة كلّ هذه المفاهيم بعضها ببعض؟ وكيف يمكن أن يكمل بعضها بعض؟

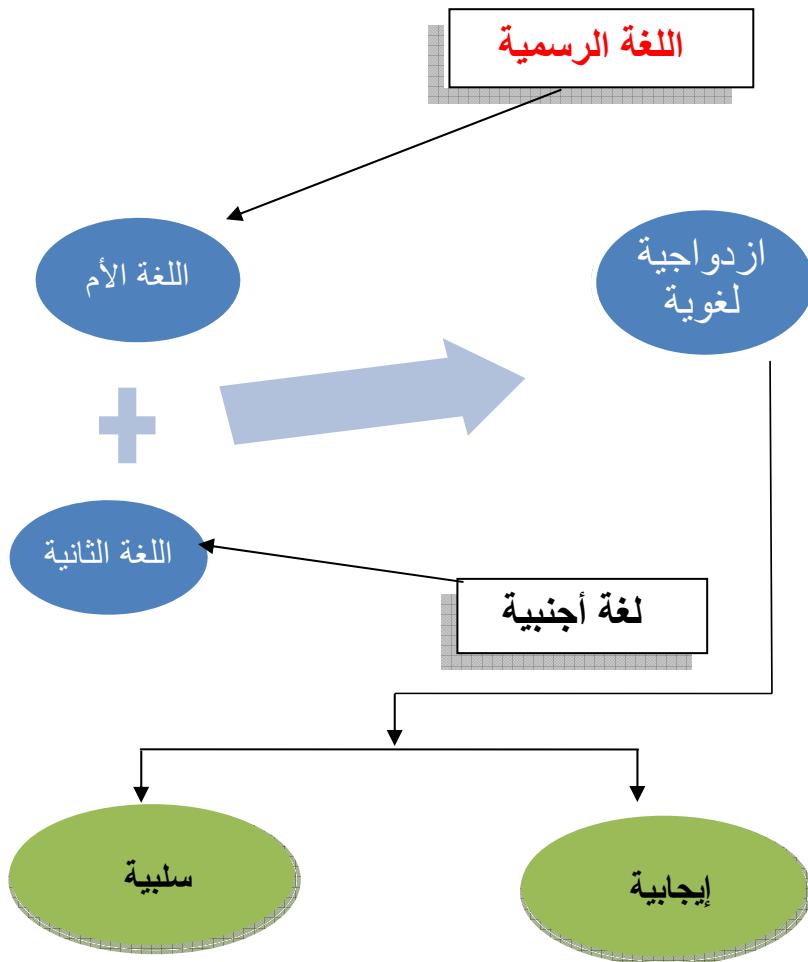
التنوع اللغوي: يعتبر التعدد اللغوي إحدى مكونات الهوية الجزائرية - لا بد من أن نعرف بحقيقة قيد أنّ التعدد اللغوي في بلادنا يُعد نتاج حقبة تاريخية معينة - ولا يخرج في جوهره عن كونه ظاهرة طبيعية نابعة من متطلبات المجتمع المتطلع إلى المعرفة، تتميز بها كلّ أمّة عن أخرى تميّزا جزرياً "ولا ضير أن يُتخذ التعدد اللغوي مسلك التطعيم وافتتاح الثقافة الوطنية على الثقافات الأجنبية لتوسيع دائرة التفكير اللغوي بما يخدم اللغة الوطنية"¹ من هنا يبدو جلياً أنّ التعدد اللغوي مسلكٌ حضاريٌّ من مسالك الانفتاح الثقافي على الثقافات الأجنبية شرط أن يكون في

خدمة اللغة الوطنية، ولا يسلك مسلكاً إيديولوجياً سياسياً الهدف منه تقسيم المجتمع وتفكيكه، وأن نصل بهذا التعدد إلى أقصى أشكال التوحيد والتماسك والتلاحم بين أفراد الأمة دون تفريط في الخصوصيات الثقافية لكل طائفة.

الازدواجية اللغوية: الازدواجية في ظاهرها العام، هي اعتماد البلد على لغتين أو أكثر في التعليم ف تكون اللغة الأم ولغة أخرى إلى جانبها في الاستعمال اليومي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية ويكون ذلك نتيجة لأسباب "تاريخية - الاستعمار ومخلفاته الثقافية - أو لأسباب حضارية "دعت إليها ضرورة التقدم والتطور العلمي"² ولعل الازدواجية ظاهرة بشرية عامة، وللأزدواجية عدة أشكال منها:

-1- **الازدواجية الإيجابية**، وهي الازدواجية التي تجأ إليها الأمة بغية مسيرة التطور العلمي والتكنولوجي ومواكبة العصر، وهي "ازدواجية تعتمد منذ البداية كمرحلة للنهوض بمستوى اللغة الوطنية، لكن بالقدر الذي يفيد لغتنا ولا يضر بها"³ من خلال هذا المفهوم يتبيّن لنا أن الازدواجية يجب أن تكون خادمة للغة الأم مُلنةً انقيادها عن طواعية.

وهذا شكل بيان لمفهوم الازدواجية اللغوية:



لغة الأم: la langue de la mère وهي اللغة السليقة.

اللغة الأم: la langue mère وهي اللغة الرسمية.

2- الازدواجية السلبية: هي الازدواجية التي تتجاوز حدّها لتتقلب إلى الضد فتسيء أكثر مما تبني ومن نتائجها خلق فئات وطبقات اجتماعية متعارضة المصالح والاهتمامات، والاتجاهات الفكرية والثقافية إذن فالازدواجية السلبية من أهمّ أسباب الصراع الذي يقود إلى تفكك المجتمع، واحتلاله، وغزوه ثقافيا.

الواقع اللّغوي في الجزائر: إنَّ أهمَّ ما يميّز الواقع اللّغوي في الجزائر في حقيقة الأمر هو ما يسمى بالتعُّدّ اللّغوي الذي كان نتاج حقبة استعمارية، وهذا ما أدى إلى وجود لغات عديدة في الاستعمال بين أفراد الأُمّة الجزائرية، وهي:

- **المازِيغِيَّة:** لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية منذ 08/05/2002 وفقاً للتعديل الدستوري، وهي في الاستعمال تنتهي إلى مناطق مخصوصة.

- **العربية الفصحيَّة:** بالرغم من أنّها لغة رسمية في الجزائر منذ 1963 وفقاً لما حدده الدستور، وهي في الاستعمال لغة المقامات الرسمية، والصحافة والخطاب الديني المسجدي، والمدرسة، والمحاكم.

- **الدارجة:** أو (العامية) فهي اللغة الموظفة في الاستعمال اليومي الواسع.

- **اللغة الفرنسية:** بالرغم من عدم وجود اعتراف رسمي بها، إلا أنّها تستخدم على نطاق واسع في المجتمع الجزائري، في بعض الدوائر الحكومية، وبعض التخصصات العلمية في مرحلة التعليم الجامعي وفي خطاب كثير من المسؤولين وكثير من العامة على ما يbedo في الحديث اليومي... وهلم جرا، دون الإشارة إلى التأديات المختلفة لهذه اللغات المذكورة، ولا سيما المازِيغِيَّة والعربية، وهذا يجعلنا نقول بأنَّ الواقع اللّغوي في الجزائر يتّسم بـ "التعُّدّ اللّغوي" مما خلق تواجد لغات كثيرة، وهي:

1- **لغة المنشأ** (عربية دارجة أو مازِيغِيَّة) وفي الدارجة والمازِيغِيَّة تأديات مختلفة وكثيرة. تختلف من منطقة إلى أخرى.

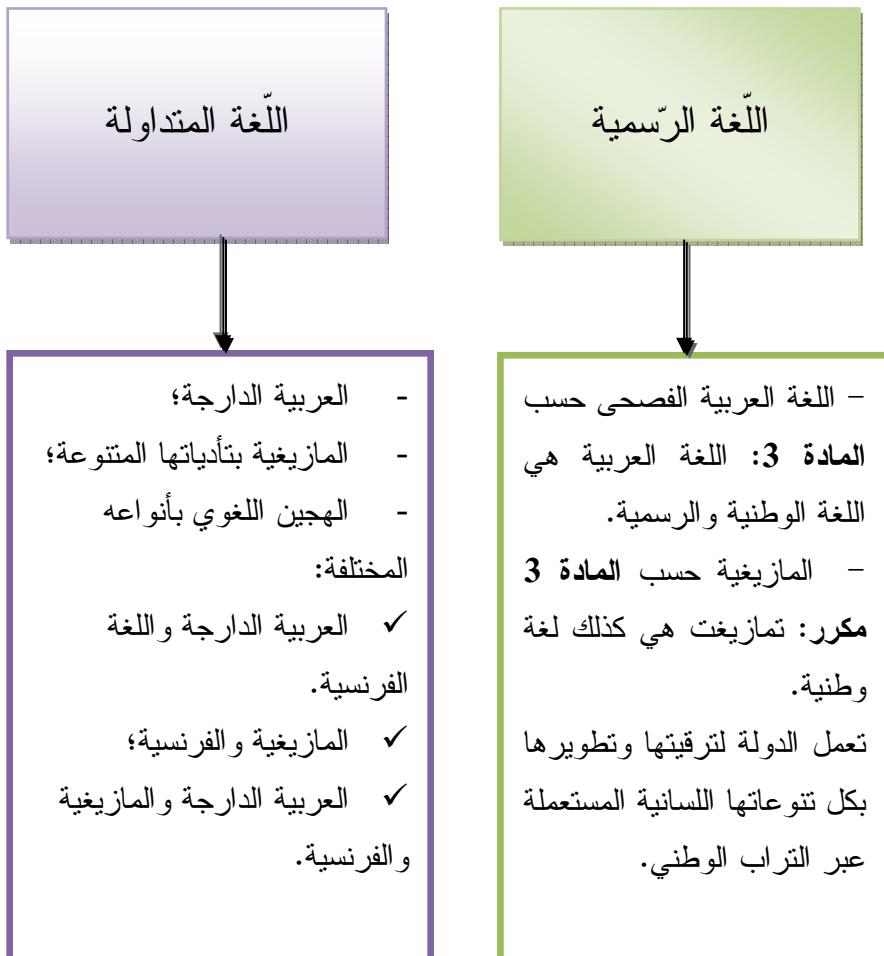
2- **العربية الفصحيَّة** (لغة المدرسة).

3- **الفرنسية** (لغة المدرسة).

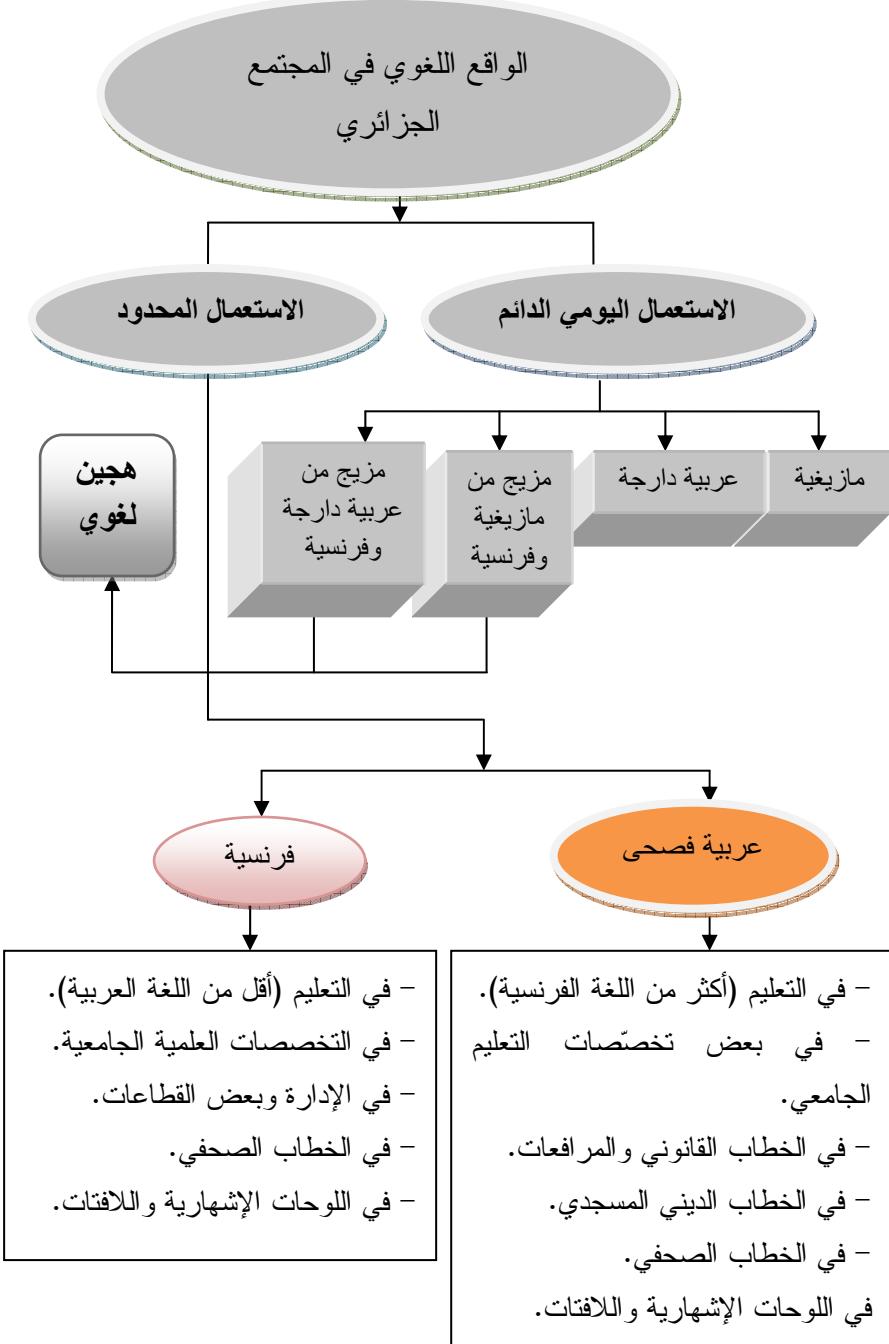
- **الهجين اللّغوي** الذي يسمع في التجمّعات السكانية⁴ وهذا نجد أنفسنا أمام لغات أربع، لِكُل منها نصيب في المجتمع من حيث الاستعمال، هذا ما خلق التعُّدّ اللّغوي في المجتمع الجزائري، و"على كل سياسة لغوية رشيدة أن تعمل على تأكيده بدل محاربته" لأنَّ التعُّدّ اللّغوي أمر واقع في المجتمعات⁵ والإسلام قد أكد على

قيمة التعددية اللغوية حيثما ربط القرآن الكريم بين اختلاف الألسنة ومعرفة إعجاز الله في الخلق، فهذا الاختلاف آية من الآيات وليس هناك من مبرر علمي أو خلقي لتفضيل لغة على أخرى⁶ فالتركيز على سياسة لغوية واضحة المعالم لا بد منها تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية والوفاق الوطني، وهذا الشكل يُبين الواقع اللغوي في الجزائر.

اللغة الرسمية واللغة المتداولة في المجتمع الجزائري.



شكل توضيحي يبيّن واقع الممارسة اللغوية للمجتمع الجزائري.



وقد نضيف إلى الاستعمال اليومي الدائم عنصرا آخر، وهو المزيج المشكّل من العربية الدارجة، والمازيقية، والفرنسية.

السياسة اللغوية والأمن اللغوي: تعددت مظاهر أزمة الهوية اللغوية في واقع الأمة الجزائرية المعاصرة، أزمة تكشف غياب الأمن اللغوي تماماً، مثلاً غاب الأمن الاقتصادي والغذائي والاجتماعي وبخاصة في ظل العولمة التي تعمل على نسخ الشخصية القومية والوطنية، وتدمير عناصر الهوية وتسعي جادة إلى زرع بدائل عنها، تقوم على التبعية المطلقة لقوى الاستعمار، والسبيل الوحيد لمواجهتها هو زرعوعي لغوي يضمن الأمن اللغوي، فمطالبتنا بأمن لغوي "لنحفظ لوننا وكياننا، هو ما تقضيه السياسة اللغوية التي يجب أن تتجذر في تربيتنا العربية؛ لأن العربية ركن أساس من أركان الأمن الثقافي والحضاري والفكري للأمة العربية الإسلامية في حاضرها ومستقبلها"⁷ فاللغة عنوان السيادة التي تحرص عليها كلّ أمة لأنّ "رقى اللغة يعتمد على وعي الأمة التي تنتهي إليها ومدى حرص أهلها على رعايتها وحمايتها ونشرها، والعمل على تقدمها"⁸ وإن الواقع المحيط بنا، يفرض علينا وضع استراتيجية شاملة تحمي ثقافتنا من تيار العولمة الجارف، وحرى بنا كذلك أن نحمي لغتنا التي تعتبر رمزاً لهويتنا، وعنواناً لوجودنا.

السياسة اللغوية ودورها في المحافظة على وحدة الأمة الجزائرية: ليست اللغة مجرد أداة للتواصل والتبلیغ بين البشر؛ بل هي أكثر من ذلك، فهي وسيلة متتبعة بمعانی الفخر والاعتزاز والتّميز والتقدير، وهي السلطة الرمزية في كل مجتمع فأصبحت - إضافة لكونها أداة تواصل - عامل وحدة وتماسك لأي تجمع بشري كان، كما أنّ للغة أهمية قصوى في تقدّم وتطور المجتمعات البشرية واستقلالها - ونقصد هنا الاستقلال بشقيه السياسي والاقتصادي لتكاملهما وترابطهما؛ لأنّه لا يمكن الحديث عن الاستقلال السياسي إن لم يرتبط بالاستقلال الاقتصادي، فكلّ دولة غير مستقلة اقتصادياً فهي حتماً مستعمرة استعمراً غير مباشر، بحيث لا

تقدر على تسيير شؤونها، ولا تحكم في قراراتها، فهي بالطبع دولة موجهة - لكونها أداة فعالة لتوحيد أية أمّة وجمع شملها، وهي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي، حسب المقوله الشهيرة للفيلسوف الألماني فيختة (أينما توجد لغة مستقلة توجد أمّة مستقلة، لها الحق في تسيير شؤونها وإدارة حكمها) حيث يستحيل الحديث عن تقدم لغة من اللغات دون الحديث عن علاقتها بالاقتصاد والتنمية، لأنّها المرأة التي تعكس كل مظاهر التغير والتحول في المجتمع رفيا كان انحطاطا، تحضرا كان أو تخلفا.

إنّ الوقت الراهن بجميع معطياته ومؤشراته يفرض على السلطات الجزائريّة الرسمية - حكاماً وممثلي الشعب - التفكير بجد في الوضع اللّغوّي في الجزائر ويحتم عليها أن تتخذ قراراً سياسياً حازماً يفصل في المسألة اللّغوّية نهائياً يتجلّى من خلالها مستقبل اللغة العربيّة في الجزائر، يهدف إلى "تشكيل الواقع اللّغوّي بصورة تناسب الحضارة الحديثة والنظم الجديدة، وتحلّل بناء العلاقات المنشودة في الدولة وعلاقتها في المنطقة اللّغوّية وفي العالم"⁹ لأنّ ممّا لا شكّ فيه هو أنّ وحدة اللغة من أهمّ عوامل توحيد الشعب وتنقية أواصره، وشدّ عزمه على التعاون والتقدّم والسير قدماً في مضمون التكنولوجيا ومعارج التطور العلمي، فإنّ "المطلوب من الحاكم... أي أصحاب القرار إبداء صدق النوايا في العمل على تحسين وضع اللغة العربيّة عن الطريق:

- التطبيق الفوري لتعليم اللغة العربيّة وعلى مراحل؛
- إنشاء لجان المتابعة؛
- إرداد ذلك بالقرار السياسي¹⁰ وهو أنس جملة الحلول التي يجب على السلطات الإسراع إلى اتخاذها وتجسيدها في الواقع لتمكين اللغة العربيّة من مختلف المواقع: الجامعة، الإدارّة، الاقتصاد الاستعمالات اليومية: الإشهار اللافتات... وهلم جرا، بقصد تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمواكبة التطور العصري السريع وتطوير سياسة التعرّيب.

وأريد أن أشير هنا إلى نقطة مهمة جدًا، وذات أبعاد خطيرة، وهي أن إهمال الحكام للمسألة اللغوية من حيث يريدون ولا يشعرون أو لا يردون ولا يشعرون سيُعمق الهوة الثقافية بين المواطنين ويُوسع شق الخلاف بينهم مما يهدد وحدة الأمة بالتقىك لا مفر، لأن اللغة من الناحية السياسية والسيادية هي من أهم أسس الهوية ومكونات الشخصية والوحدة الوطنية لأية دولة، إذ لا بد من استصدار قرار سياسي حازم يفصل في المسألة اللغوية في الجزائر بشكل نهائي، ويسكت كل الفتن.

السياسة اللغوية والاستقرار السياسي: يجمع معظم علماء اللسانيات على أن اللغة والهوية – هوية الفرد وهوية المجتمع – شيء واحد، ولهذا لا يمكن تأسيس أي كيان اجتماعي أو سياسي إلا على أساس لغوي، ومن هنا تبرز أهمية المكون اللغوي في تحقيق أو زعزعة الاستقرار السياسي لأية دولة.

ولعل من أكبر المشاكل السياسية في الجزائر تلك المتعلقة بالصراع العرقي ذي نزوع لغوي الذي فرضته الظروف التاريخية التي جعلت من اللسان الجزائري أسيير لغة المستعمر لسنوات طويلة وإلى غاية الوقت الراهن، فالصراع اللغوي يُعد من أهم مخلفات المستدمر الفرنسي، حيث عمل هذا الأخير على تجسيده وترسيخه منذ أمد بعيد بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعلته منه مشروع مجتمع في إطار سياسة فرق تسد، وبناءً عليه؛ تعتبر اللغة أحد مجالات الصراع فيه – أي في المجتمع الجزائري – وفي ظل هذا الواقع يت frem على السلطات الرسمية في الجزائر – أن تعيد النظر في سياستها اللغوية المنتهجة حالياً – رسم سياسة لغوية واضحة المعالم والأهداف، حيث تكون الوحدة الوطنية والوفاق الاجتماعي من أولى أولوياتها، وأن تكون هذه السياسة اللغوية معتدلة ورشيدة تستطيع من خلالها تشجيع الوحدة من خلال التنوع والتتنوع من خلال الوحدة وتنسجم بالدرجة الأولى لاحتياجات السوسيو-ثقافية للساكنة، كما يجب أن تشمل هذه السياسة جميع

المجالات التي تستعمل فيها اللغة في المجتمع - لأنّ اللغة العربية في بلادنا تواجه تحديات كبرى - لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة.

خاتمة: على ضوء المعطيات السابقة، نستنتج أنّ وحدة الأمة وتحقيق أمنها اللغوي مهمّة مشتركة يتقاسم تكاليفها الجميع، فالسلطة منوط بها تبني سياسة لغوية والانتصار لها، وتجنيد كل الكفاءات من أجل إنجاحها ودمجها ضمن استراتيجية عامة للنهضة ويعين على بعض الهيآت المتخصصة وضع تخطيط لغوي يُسْتَجِيب للسياسة التي تكون قد تبنّتها الدولة، ويعين على مؤسسات أخرى، وكثير من الهيآت الفاعلة تدعيم هذا المخطط، وتنفيذ بنوده على أرض الواقع. فالسياسة اللغوية ضرورة حتمية تفرضها المعطيات المعاصرة، كما تفرضها العولمة حفاظاً على الهوية الوطنية، وهذه السياسة يجب أن تقوم على مجموعة من الإجراءات وفقاً لأولويات المجتمع، لذلك فإنّ القرار السياسي هو الحل الأمثل لكل التناقضات الموجودة في الواقع اللغوي الجزائري، وأن يقوم على خطة استراتيجية لغوية واضحة الرؤية تأخذ بكل ما يتاح لغتنا مكانتها المنشودة في عالم متعدد ومتغير.

الهوامش:

-
- 1 - ديدوح مراد "الصراع اللغوي: تأزم الهوية" من موقع: www.Almarefh.Net تاريخ الإنزال: 2013/04/02.
 - 2 - الموقع السابق نفسه.
 - 3 - ديدوح مراد "الصراع اللغوي: تأزم الهوية" من موقع: www.Almarefh.Net تاريخ الإنزال: 2013/04/02 .
 - 4 - صالح بلعيد، لماذا نجح القرار السياسي في الفيتام وفشل في ...؟ دط. الجزائر، 2002 دار هومة، ص126.
 - 5 - المصطفى تاج الدين " نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة" عن موقع: www.altasamouh.net، تاريخ الإنزال: 2013/01/08
 - 6 - المصطفى تاج الدين " نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة"، الموقع السابق.

- 7 - صالح بلعيد، *الأمن اللغوي*، دط. الجزائر: 2010، دار هومة، ص45.
- 8 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 9 - محمود فهمي الحجازي "اتجاهات السياسية اللغوية" مجلة مجمع اللغة العربية، الجزائر: 2008، ص 32.
- 10 - صالح بلعيد (... يزغ بالحاكم ما لا يزغ بالعالم) ص34.

ما هو الحرف المناسب لكتابه: الأمازيغية؟

- حرف تيفيناغ؟
- الحرف اللاتيني؟
- الحرف العربي؟

إعداد : سعيد حاج م. م. طيب

ما هو الحرف المناسب لكتابه الأمازيغية؟: من المعروف أن هناك ما يشبه المعركة حول اختيار الحرف المناسب لكتابه الأمازيغية. ولقد تعددت الآراء وتضاربت الأهواء. ولا نعتقد أننا جانبنا الصواب إذا قررنا أن وراء بعض الآراء أهدافا وأغراضا لم تستطع السمو إلى مستوى التجرد والحياد العلمي. ونرجو أن يكون ذلك عن حسن نية. ونحن بدورنا حاول أن ندلّي بدلونا في الموضوع حرفيّين كل الحرص ألا نقع فيما وقع فيه غيرنا من الانسياق وراء العواطف على حساب المنطق والعقل والحقيقة، ونأمل أن يكون التوفيق بجانبنا.

الصعوبات الحتمية لكل حرف: نحن نعلم أن نوع الحرف المقترح لكتابه

الأمازيغية لا يعدو ثلاثة:

1 – حرف تيفيناغ. 2 – الحرف اللاتيني. 3 – الحرف العربي.

دعونا نتصور الصعوبات المحتملة لكل حرف؛ ولنحل الصعوبات بكل حياد وتجرد؛ للوصول إلى الحقيقة المؤكدة.

1 – حرف تيفيناغ: لا شك أن ما يتadar إلى الأذهان أن الحرف المناسب لكتابه أية لغة هو الحرف الذي كتبت به لأول مرة في تاريخها، وهذا المبدأ ينطبق على الأمازيغية دون شك. ولكن بعد قليل من التأمل نجد أن هذا المبدأ، رغم منطقيته

يعسر توظيفه في الواقع؛ ذلك أن – تقنيات – أحاطت بها ظروف ليست في صالحها؛ مما أدى إلى إهمال استعمالها لحقبة طويلة من الزمن؛ حتى كادت تتلاشى وينساهما الناس، زيادة على أنها لم تحظ بقدر كافٍ من الاهتمام من قبل الباحثين ليترقوا بها إلى المستوى المطلوب. حتى أن النطق الصحيح بحروفها اليوم، لا يكاد يحسنه إلا القليل النادر جداً.

وعلينا أن نتصور الصعوبات التي تعترض هذه الحروف المهجورة لجعلها تلتحق بغيرها من حروف اللغات الأخرى التي خضعت لتحسينات وتعديلات واسعة متكررة، عبر مسارها الطويل. ولكي تبلغ مستوى النضج الذي يؤهلها لتتبّأ مكانتها ميدانياً، يجب بذل جهود مضنية طويلة المدى، قد تستغرق أجيالاً... وهذه طبيعة كل اللغات؛ لأن اللغات إنما تتطور بالاستعمال المستمر الطويل الأمد. وهذا ما لم يتح – مع الأسف – للأمازيغية قديماً، لكن هل في صالحها أن تبدأ تحبو من جديد للحاق بالركب؟! وهل ذاك اللحاق ممكناً عملياً؟! ثم إنها بعد أن يستقر استعمالها، ألا تحتاج إلى وسائل الكتابة الحديثة كالحواسيب ومطابع وغيرها من تقنيات التكنولوجيا الحديثة؟.. وهنا نتساءل بكل واقعية، وبكل نزاهة، وبكل صدق ووفاء: هل في الإمكان توفير كل هذه الوسائل؟ .. وبأية كيفية؟.. وأية شركة يمكن أن تقتحم مشروعها ضخماً من حيث التكاليف كهذا، بالرغم من أن الإيرادات المتوقعة لا تشجع على المغامرة. ونحن نعرف أنه من المستحيل أن نجد شركة تخاطر برأس المالها في مشروع لا تترجى منه جنى أرباح ، لأن منطق الاستثمار هو الربح، لا شيء غير الربح. بل الربح الكبير!!

هذا بالنسبة لتصنيع الآلة – إن حدثت المعجزة وتحول المستحيل إلى الممكن –. أما بالنسبة للاستعمال الفعلي فإن ذلك يكلف مبالغ إضافية ضخمة بحكم

حتمية اقتناء التجهيزات الخاصة بكل لغة. وما أكثرها وما أثقلها من تكاليف باهضة .. !! وهل الجميع – أفراداً ودولة – مستعدون لتحمل هذا السخاء المحتوم؟ سؤال من السذاجة الجواب عليه بـ «نعم».

2 – الحرف اللاتيني: أما الحرف اللاتيني فهو بعيد كل البعد عن أداء أصوات الأمازيغية ؛ فمن ذلك مثلاً الحروف: التالية: (ث – ح – خ – ذ – ش – ص – ض – ط – ظ – ع – غ – ق – ه – ئ). هذه المجموعة التي تشتراك فيها العربية والأمازيغية دون معظم اللغات اللاتينية؛ مما اضطر كثيراً من المستعملين إلى تعديلات كثيرة في الحرف اللاتيني، لأداء الأصوات: (عربية وأمازيغية)، ومع ذلك فالأداء بقي مبتوراً ومشوهاً بعيداً عن النطق الصحيح؛ بل يتذرع النطق بها في كثير من الأحيان. وهذه أمثلة من كلمات أمازيغية لا يمكن بحال من الأحوال أداؤها صحيحة بالحرف اللاتيني مهما أدخل عليه من تعديلات ؛ مثل: (شْجِيرْتْ: جزيرة)، (يَكْتُبْ: كتب)، (أَرَّكَا: قبر). في حين أن أداءها يتم بدقة بحروف عربية معدلة تعديلاً طفيفاً.

أما إذا كتبت بالحروف اللاتينية [azakka] فإن النطق بها يؤدي إلى الغموض: (أَرَّكَا: قبر. أَرَّكَا: غداً)؛ أو يثير موجة من الضحك، قد تتحول إلى موقف تهم Kami للتسليمة لا للتعليم. ولقد جرب هذا فعلاً.. حيث زعم أحد الزملاء أن الحرف اللاتيني أقرب إلى الأمازيغية من الحرف العربي. ولكي نقنعه بالملموس أملينا عليه مقطوعة شعرية من شعر (سي محن وامحن)، فكتبها بحروف لاتينية. ولما سمعنا قراءتها أثارت زوبعة من الضحك؛ لأنها حولت كثيراً من الكلمات إلى كلمات مضحكة أو مشوهة لا معنى لها، ولا صلة لها بالأمازيغية أصلاً..! وهنا

نطق الزميل في تعجب ودهشة وقال: «ما كنت أتصور هذا بعد الشاسع بين أصوات الأمازيغية والحرروف اللاتينية» .

3 – الحرف العربي: لا شك أن التهمة واردة لا محالة بأن رأينا قد ينساق هو أيضا مع العاطفة التي انتقدناها في الآخرين..!! لكن دعونا أولاً نبتهل إلى الله تعالى أن يجعل عواطفنا لا تعاكس المنطق والحقيقة. ونعني بهذا أن العاطفة ليست دائما بالضرورة مخطئة؛ إذ يمكن أن تكون عاطفة ما، في اتجاه واحد مع المنطق والحقيقة. خاصة إذا كانت النية سليمة والغاية شريفة، ولعل نجاح زعماء وعظماء التاريخ إنما تم بالالتحام الوثيق، بين عواطفهم وبين الأهداف السامية، التي سعوا إليها وحققوها بمساعهم النبيل.

إذن هل يصلح الحرف العربي لكتابة الأمازيغية فعلا ؟

الجواب: «نعم» و«لا» في نفس الوقت... فكيف ذلك ؟

إذا قلنا: يصلح الحرف العربي لكتابة الأمازيغية بالتمام والكمال... الجواب: «لا» ؛ لأن هناك أصواتا بالأمازيغية ليس لها من الحروف العربية ما يؤديها وهي قليلة جدا لحسن الحظ. ولكن إذا قلنا: الحرف العربي أصلح وأنسب من غيره لكتابة الأمازيغية... الجواب: «نعم». ذلك أن ثمة خمسة أصوات فقط في الأمازيغية لا يوجد لها مقابل بالعربية ؛ ولكن هذه المشكلة لا يتذرع حلها بل حلها في غاية من اليسر والسهولة؛ حيث يمكن الحل في تعديل طفيف متمثل في إدخال نقطة أو نقطتين على بعض الحروف العربية لا يخرجها عن أصلها، دون حاجة لإضافة أي حرف جديد، حتى تؤدي كل الأصوات في الأمازيغية وبدون استثناء، لأنها في الأصل كانت حروفا عربية. وها هي الحروف المعدلة كما يلي:

ژ = ز معدل. مثلا: (مَرْزُوقْ: مرزوق) – ژ – ينطق به بين حRFي: [ز، ظ].

ج = ج معدل. مثلا: (چُرِيرْتْ: جزيرة). — ج — ينطق به بين حرفي: [ج، ي].
گ = ك معدل. مثلا: (بَكْثَرْ: كتب). — گ — ينطق به بين حرفي: [ك، خ].
ڦ = ف معدل. مثلا: (أَرَيْشْ: ربيقة) ؛ — ڦ — ينطق به حرف [ج]
المصرية. وهذا شائع عندنا في اللغة العامية.

پ = ب معدل. مثلا: (يَنْدَا: بدأ). — پ — ينطق به حرف [v] الفرنسي.
ثم إن هذا التعديل لا يتطلب أي مجهد إضافي أو مبلغ مالي؛ لأن الحروف
متوفرة بالحاسوب. ومعنى هذا أن الأمازيغية ستدخل الميدان العملي من بابه
الواسع وعلى الفور؛ حيث تكتب بالحاسوب. بدلاً من أن ترتفع زحفاً للحاق
باللغات التي تقطع الطريق بسرعة البرق... ألا إن الاعتقاد بإمكانية هذا اللحاق
ضرب من الوهم والخيال!!.

ومعنى ذلك أن الحواسيب المتداولة حالياً صالحة لكتابة الأمازيغية، بأجهزة
عصيرية وفي الحال؛ مما يسهل اندماجها بين اللغات السائدة ودون أن تكلف اقتناء
أي أداة مهما كانت بسيطة، وبدون أي أتعاب، سواء على مستوى الأفراد أو الدولة.
وبهذا فقط نكون قد وفرنا على الأمازيغية مسافات شاسعة، كان عليها أن
تقطعها، وذللت أمامها كثيراً من العقبات، كان عليها أن تقتسمها، وجنيناها طول
الانتظار الذي قد يكون طريقها إلى القبر! كما وفرنا على الدولة جهوداً مضنية
ومبالغة باهظة.

نعم بهذا نمكناها من الاندماج في الميدان العملي؛ خاصة من حيث التجهيز الذي
قد لا يتحقق بتنا. الأمر الذي قد يجعلها عرضة للتخلّي عنها بعد محاولات فاشلة.
هذا ولا أخال أن هذا الرأي مجرد انسياق عاطفي مع هوئي النفس، بل هو نظرة
صادرة عن إيمان، ووعي، وصدق، وإدراك؛ نظرة تستشرف الصعوبات الجدية التي

ترخيص بمشروع تطوير الأمازيغية؛ وإن نحن اتخذنا القرار بكل تبصر وحكمة وحزم؛ دون أي اعتبار لإرضاء هوئيّة ما، على حساب مصلحة الأمازيغية؛ فإننا نكون قد قدمنا للأمازيغية خدمة جبارة لم تحظ بها في تاريخها عبر القرون ووفرنا للوطن أموالاً ضخمة، وأتعاباً قد لا تنتهي.

تجربة عملية:

لاشك أن كثيراً من الإخوة الكرام قد ترافقوا إلى أسمائهم أن ثمة مشروعات لترجمة معاني القرآن الكريم إلى الأمازيغية.

نعم..! لقد تمت ترجمة القرآن كله، بعون الله وفضله. وهذه الترجمة استعملت فيها الحروف العربية، مع التعديل الطفيف بطبيعة الحال، المتمثل في إضافة نقطة أو نقطتين لبعض الحروف، ولم نجد أية صعوبة لقراءة نص الترجمة، بل إننا مرتحلون كل الارتياح على الأداء الدقيق الذي وفرته هذه الحروف. ولا يتطلب الأمر إلا التنبيه إلى كيفية قراءة الحروف المعدلة كما أشرنا آنفاً. ولهذا فإننا ندعو بكل إخلاص، ونزاهة، واقتاناع، وحرص على مصلحة الأمازيغية نفسها – إلى كتابة الأمازيغية بالحرف العربي، حتى تندمج في الميدان العملي دون أية صعوبة وإلا فإن إدماج الأمازيغية في الميدان العملي مشكوك فيه، ولا يبعث على التفاؤل؛ لأننا نخشى بكل جدية أن كتابة الأمازيغية بغير الحرف العربي سيكون بداية للتخلّي عن المشروع، بعد أن يصطدم بالعقبات والعرافيل – حقيقة كانت أو مفعولة – عند التطبيق وما أكثرها..!

بقيت ظاهرة واقعية في غاية من الأهمية، لا يجوز تجاهلها بحال من الأحوال؛ تلك هي ظاهرة الحرف العربي السائد في الميدان العملي؛ وهذا ما يجعل الأمازيغية تدخل بيئه ترحب بها، لأنها تستعمل الأداة الموجودة؛ ألا وهو الحرف

العربي، وهذا طبقا لقاعدة علم النفس، التي ترى أنه ما من كائن غريب يحل في وسط جديد إلا واستقبل بالرفض أو القبول؛ فهو مرفوض إن كان لا يحمل أية عناصر تمت بصلة إلى الوسط الجديد، ولكنه يحظى بالقبول والترحاب إن كان يحمل عوامل ذات صلة بالوسط الجديد ...

ومعنى ذلك أن كل التلاميذ بالمدارس في مقدورهم قراءة الأمازيغية بمجرد أن يتعلموا قراءة العربية... وإلا فإننا نكلف أطفالنا أن يتعلموا ثلاثة أنماط من الكتابة ودفعه واحدة؛ [عربية، فرنسية، أمازيغية] ؛ وهذا عكس ما يراه المربيون ؛ لأنه يشتت الانتباه، ويرهق المتعلمين، ويعرض المحاولات للفشل الذريع، والجهود للضياع الأكيد.

